الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
المرجع: ...../2022

فرع: علوم التسيير
التخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

دور النسب المالية في تشخيص الأداء البنكي لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة 2010-2020

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د)

تخصص " إدارة مالية "

إعـداد الطلبة:
- حفاف عزالدين
- بن لوصيف يعقوب

تحت إشراف:
د. قرفي عمار

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
الأستاذ مزهود هشام	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
الأستاذ رملي حمزة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا
الأستاذ قرفي عمار	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الكريم وعلى آله وصحبه الطاهرين.

وإنطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"، فإننا نتقدم بأخلص عبارات الشكر والإمتنان وأصدق عبارات التقدير والعرفان إلى أستاذنا المحترم د. قرفي عمار الذي وافق الإشراف على هذا البحث مع تقديرنا له على سعة صدره كما أشكره على توجيهاته ونصائحه القيمة التي بفضلها عرف هذا العمل المتواضع النور.

كما نتوجه بالشكر الموصول إلى أساتذتنا الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم عضوية لجنة المناقشة.

وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث، نقول شكرا وجزاكم الله كل خير.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ مشري فريد الذي لا أملك كلمات توفيه حقه علي.

الإهداء

إلى من قال فيهما عزوجل "وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا"

أهدي ثمرة جهدي إلى الوالدين الكريمين أطال الله عمرهما ورزقهما الصحة والعافية

إلى إخوتي وأخواتي صلة ومودة

إلى رفيقة دربي وملهمتي زوجتي الغالية

إلى فلذات قلبي وأغلى ما في الوجود أولادي محمد طه وساجد سراج الدين

حفاف عزالدين

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما وجعلني دائمًا مطيعًا لهما

إلى سندي زوجتي الغالية

إلى إخوتي الأعزاء

إلى أساتذتي الأفاضل الذين رافقوني طيلة مشواري الدراسي

إلى كل زملائي ورفاق دربي

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

بن لوصيف يعقوب

ملخص:

تهدف الدراسة الى تشخيص الأداء المالي للبنوك الإسلامية بواسطة النسب المالية، وتم إسقاط هذه الدراسة على مجموعة البركة المصرفية بقياس أهم نسبها المالية خلال الفترة (2010–2020) لتشخيص أدائها البنكي، وقد خلصت الدراسة إلى أن مجموعة البركة المصرفية تتميز من الناحية المالية بالأداء الجيد، حيث حققت معدلات نمو في مختلف المؤشرات.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، الأداء المالي، النسب المالية، مؤشرات الأداء البنكي.

Absract:

This study aims to diagnose the financial performance of Islamic banks by means of financial ratios. The work highlights Al Baraka Banking Group through measuring its most significant financial ratios during the period (2010-2020) in the diagnosis of its banking performance. As a conclusion, Al Baraka Banking Group is characterized by a good financial performance for achieving growth rates in various indicators.

Keywords: Islamic banks, financial performance, financial ratios, banking performance indicators.

الفهارس

فهـرس المحتويات

العنـــوان	الصفحة
إهداء	
شكر وتقدير	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	II
فهرس الجداول	V
قائمة الأشكال والمنحنيات	VI
قائمة المصطلحات	VII
مقدمة	أ-ح
الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك الإسلامية	
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية المصارف الإسلامية	03
المطلب الأول: نشأة وتعريف المصارف الإسلامية	03
المطلب الثاني: بنية، أسس ووظائف المصارف الإسلامية	06
المطلب الثالث: أنواع وأهداف المصارف الإسلامية	08
المبحث الثاني: مصادر واستخدامات أموال المصارف الإسلامية وأهم خدماتها	12
المطلب الأول: مصادر أموال المصرف الإسلامي	12
المطلب الثاني: استخدامات أموال المصارف الإسلامية (صيغ التمويل الإسلامية)	15
المطلب الثالث: الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية	20
المبحث الثالث: عوامل نجاح البنوك الإسلامية ومعايير أدائها	23
المطلب الأول: العامل الشرعي	23
المطلب الثاني: العامل المصرفي	24
المطلب الثالث: العامل الاقتصادي والاجتماعي	28
خاتمة الفصل	31

الفصل الثاني: التأصيل النظري لتشخيص الأداء البنكي في البنوك الإسلامية	
تمهيد	33
المبحث الأول: تقييم الأداء المالي للبنوك	34
المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي	34
المطلب الثاني: مراحل تقييم الأداء المالي للبنوك	36
المطلب الثالث: أساليب تقييم الأداء المالي للبنوك	36
المبحث الثاني: البيانات المالية للبنوك الإسلامية	38
المطلب الأول: الميزانية العامة (قائمة المركز المالي) للبنك الإسلامي	38
المطلب الثاني: جدول الأرباح والخسائر للبنك الإسلامي (قائمة الدخل)	41
المبحث الثالث: تشخيص الأداء المالي للبنوك الإسلامية باستخدام النسب المالية	44
المطلب الأول: مفهوم ومزايا النسب المالية المستخدمة لتقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية	45
المطلب الثاني: أهمية النسب المالية	46
المطلب الثالث: هيكل المؤشرات المالية	47
خاتمة الفصل	59
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمجموعة البركة المصرفية (2010-2020)	
تمهيد	61
المبحث الأول: لمحة عن مجموعة البركة المصرفية	62
المطلب الأول: تعريف مجموعة البركة المصرفية	62
المطلب الثاني: الإنتشار الجغرافي لمجموعة البركة المصرفية	62
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمجموعة البركة المصرفية	64
المبحث الثاني: تطور المؤشرات المالية لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2010-2020)	66
المطلب الأول: تطور مؤشرات المركز المالي لمجموعة البركة المصرفية	66

المطلب الثاني: تطور الصيغ التمويلية لمجموعة البركة المصرفية	72
المطلب الثالث: تطور عدد العاملين في مجموعة البركة	74
المبحث الثالث: أهم النسب المالية لتقييم الأداء المالي لمجموعة للبركة المصرفية خلال الفترة (2010-2020)	76
المطلب الأول: نسب الأداء المتعلقة بمعيار تحقيق الربحية	76
المطلب الثاني: نسب الأداء المتعلقة بمعيار إدارة السيولة	79
المطلب الثالث: نسب الأداء المتعلقة بمعيار إدارة المخاطر وكفاية رأس المال	81
المطلب الرابع: معيار الأداء المتعلقة بالعامل الشرعي	84
المطلب الخامس: معيار الأداء المتعلقة بالعامل الاقتصادي والاجتماعي	84
خاتمة الفصل	87
خاتمة	88

فهــرس الجــداول

الرقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	الفئات المستفيدة من المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية	30
02	الميزانية العمومية لبنك إسلامي في 2012/12/31	40
03	جدول الأرباح والخسائر لبنك إسلامي خلال السنة المالية المنتهية 2012/12/31	43
04	نسب السيولة في البنوك الإسلامية	51
05	نسب الربحية في البنوك الإسلامية	52
06	نسب توظيف الأموال (النشاط) في البنوك الإسلامية	53
07	نسب كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية	55
08	نسب الأداء المتعلقة بالعامل الاقتصادي والاجتماعي في البنوك الإسلامية	56
09	نسب أداء العامل الشرعي في البنوك الإسلامية	58
10	عدد فروع مجموعة البركة المصرفية في العالم سنة 2020، وسنة انضمامها	63
11	المؤشرات المالية لمجموعة البركة خلال الفترة (2010-2020)	66
12	عدد الفروع لمجموعة البركة خلال الفترة (2010-2020	70
13	تطور الصيغ التمويلية لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2010-2020)	73
14	تطور عدد العاملين في مجموعة البركة خلال الفترة (2010-2020)	74
15	نسب الأداء المتعلقة بمعيار تحقيق الربحية في مجموعة البركة خلال الفترة (2010-2020)	77
16	نسب الأداء المتعلقة بمعيار إدارة السيولة في مجموعة البركة خلال الفترة (2010-2020)	79
17	مؤشر مضاعف حق الملكية لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2010-2020)	82
18	أهم النسب المالية المتعلقة بإدارة المخاطر وكفاية رأس المال في مجموعة البركة خلال الفترة (2010-2020) .	83
19	البرامج الخيرية لمجموعة البركة العالمية لسنة 2013	85

فهرس الأشكال والمنحنيات

الرقم	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	مخطط عام لبنك مصرفي نموذجي	06
02	إستخدامات أموال المصارف الإسلامية	19
03	مكونات هيكل معيار كفاية رأس المال	26
04	الهيكل التنظيمي لمجموعة البركة المصرفية	65
05	المؤشرات المالية لمجموعة البركة خلال الفترة (2010-2020)	67
06	عدد الفروع لمجموعة البركة خلال الفترة (2010-2020)	71
07	تطور مصادر التمويل لمجموعة البركة خلال الفترة (2010-2020)	73
08	تطور عدد العاملين في مجموعة البركة خلال الفترة (2010-2020)	75
09	نسب الأداء المتعلقة بمعيار تحقيق الربحية لمجموعة البركة خلال الفترة (2010-2020)	77
10	نسب الأداء المتعلقة بمعيار إدارة السيولة لمجموعة البركة خلال الفترة (2010-2020)	80
11	مؤشر مضاعف حق الملكية لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2010-2020)	82
12	نسب الأداء المتعلقة بمعيار إدارة المخاطر وكفاية رأس المال لمجموعة البركة خلال الفترة (2010-2020)	83

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	المؤشرات المالية لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2016-2020).	104
02	المؤشرات المالية لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2011-2015)	105
03	ذمم مدينة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2019-2020)	106
04	التمويل بالمضاربة والمشاركة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2019-2020)	106
05	اجارة منتهية بالتمليك لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2019-2020)	107
06	نسب الربحية لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2016-2020)	108
07	نسب الربحية لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2011-2015)	108
08	نسب السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2010-2020)	109
09	نسبة كفاية رأس المال لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2010-2020)	110

قائمة المصطلحات

المصطلح	المعنى
الفائدة والربا	حسب موسوعة أعمال البنوك فإنه "لا فرق بين كلمة الربا وكلمة الفائدة، لأن كلاهما هو الارتفاع والعلو والزيادة فوق الأصل والنفع الذي يجنيه الدائن، والمعنى واحد" وهما عبارة عن رسوم مفروضة على المقترض لاستخدام المال
الربح	هو الزائد على رأس المال نتيجة تقليبه في الأنشطة الاستثمارية المشروعة كالصناعة والتجارة وغيرها، بعد تغطية جميع التكاليف المنفقة عليه للحصول على تلك الزيادة
قاعد الخراج بالضمان	تعني القاعدة أن خراج الشيء يستحقه من يكون هلاك ذلك الشيء على ضمانه وحسابه في مقابلة الضمان
الغنم	الربح
الغرم	الخسارة
الجهالة	هي عدم العلم، أي بيع شيء مخفي مع العلم أنه موجود ولكن لا يعلم مقداره وهي معاملة محرمة شرعا
الغرر	هو احتمال، أي بيع شيء غير متحقق فقد يوجد أو لا يوجد، وهو محرم
النجش	أن تزيد في ثمن السلعة ولا رغبة لك في شرائها وهذا بالتواطؤ مع البائع وهي معاملة محرمة شرعا
الإذعان	عقد ينفرد بوضع شروطه أحد المتعاقدين دون أن يكون للمتعاقد الاخر حق الاختيار وهي معاملة محرمة شرعا
رجال البيع الشخصي	الموظف الذي يقوم بالتقديم الشخصي أو الشفهي لسلعة أو خدمة أو فكرة بهدف دفع العميل المرتقب نحو شرائها أو الاقتناع بها
الهندسة المالية	أداة لإيجاد حلول مبتكرة وأدوات مالية جديدة تتماشى مع اعتبارات الكفاءة الاقتصادية
نظرية وفورات الحجم الكبير	هي مزايا التكلفة التي تحصل عليها الشركات بسبب حجم عملها حيث تتناقص تكلفة إنتاج وحدة إضافية من السلعة كلما زاد حجم الإنتاج

مقدمة

مقدمة:

تلعب البنوك دورا حيويا في الاقتصاد الوطني حيث تعد عصب الاقتصاد ومحركه الرئيسي لأنها تحفظ الأموال وتنميها وتسهل تداولها وتخطط لاستثمارها، ولا يمكن تجاهل الدور الفعال الذي يلعبه الجهاز المصرفي في الخدمات والتمويل والاستثمار، وفي مختلف النشاطات المالية والاقتصادية والاجتماعية، فالمصارف اليوم تنظم وتسهل عمليات التعامل بين الأفراد ومؤسسات المجتمع، وتحل العديد من قضاياه المعيشية.

هذا وباعتبار البنوك التجارية تستخدم وسائل متعددة تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية وأهدافها ومقاصدها كالتعامل بالفائدة والمخاطر الناجمة عنه من تضخيم لتكاليف الإنتاج، زيادة خدمة المديونية وكذلك تفضيل الإيداع على الاستثمار، كل هذا دفع العلماء والفقهاء والمفكرون في هذا العصر إلى ضرورة الاستفادة من النشاط المصرفي لاعتماد نظام تمويلي بديل عن منهج البنوك التقليدية ولكن بوسائل مشروعة تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية فبرزت فكرة المصارف الإسلامية كما يطلق عليها البنوك التشاركية أو البنوك بلا فائدة.

تلعب البنوك الإسلامية دور الوساطة المالية حيث توفق بين أصحاب الفوائض وأصحاب العجز في الموارد المالية حيث ترتكز على قواعد نظام المشاركة المستمدة من ضوابط نظام المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية، ولا تتعامل بالفائدة لا أخذا ولا عطاء، فهي تبنى على أساس عقائدي مؤداه أن المال مال الله يجب تداوله فيما أحل الله، ولذا تعد النقود في البنوك الإسلامية وسيلة ومقياس للقيمة ومن ثم يتم الإتجار بها وليس فيها لتحقيق الربح بالشكل الصحيح.

تواجه المصارف الإسلامية العديد من التحديات نتيجة ما يشهده عالم الأعمال من تطورات سريعة وعميقة في مجالات عدة سواء اقتصادية، اجتماعية، سياسية وتكنولوجية تنعكس بشكل أو بآخر على أداء عمل المصارف وتجعلها في صراع دائم مع محيط يتميز بمنافسة شديدة، كما أن تعقد وتشابك نشاطاتها وأعمالها أدى الى ضرورة اجراء مراجعات مستمرة لتقييم أدائها لمعرفة نقاط القوة والضعف.

مما لا شك فيه أن العصر الحالي هو عصر ثورة المعلومات، فالتطور الهائل الذي حدث على المستوى التكنولوجي والاقتصادي والتوسع الكبير في الاقتصادي والتنظيمي نتج عنه كم هائل من البيانات والمعلومات التي هي بحاجة إلى تفسير ومعالجة بسرعة ودقة، لذلك ومن هذا المنطلق تجلت الحاجة لدراسة تقييم أداء البنوك الإسلامية من خلال استخدام النسب المالية من أجل معرفة معاني ودلالات البيانات المالية التي بدورها تساعد متخذي القرار داخل هذه المؤسسات كون طبيعة البيانات الرقمية هي بيانات مجردة تحتاج الى تحليل وبيان لدلالاتها.

مشكلة البحث:

تسعى المؤسسات المالية والمصرفية ومنها الإسلامية إلى تحقيق عوائد مجزية على أنشطتها وعملياتها الاستثمارية والتمويلية التي تقوم بها، وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والاستخدامات المتصلة بها حيث تحتاج إلى تقييم أدائها لمعرفة نقاط القوة وتعزيزها ونقاط الضعف وإيجاد الحلول المناسبة لتجاوزها، وهذا باستخدام مجموعة من المعايير والمؤشرات والتقنيات التي تسهل عملية التقييم، ومن خلاله نسيغ إشكالية البحث في السؤال الرئيسي التالي:

- **ما دور النسب المالية في تشخيص الأداء البنكي لمجموعة البركة المصرفية؟**

الأسئلة الفرعية:

1- ما أسس ومبادئ عمل المصارف الإسلامية؟

2- ما هي المعايير والمؤشرات المقترحة لتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية؟

3- هل تتمتع مجموعة البركة المصرفية عينة الدراسة بالكفاءة في أداءها بالشكل الذي يسهم في تحقيق ملائة مالية مقبولة؟

4- كيف تساهم النسب المالية في تقييم الأداء المالي لمجموعة البركة المصرفية محل الدراسة خلال الفترة (2010-2020)؟

الفرضية الرئيسية:

على ضوء التساؤل الرئيسي ارتئينا بناء بحثنا هذا على الفرضية الرئيسية التالية:

- **تعتبر النسب المالية أهم الأدوات استعمالا لتشخيص الأداء البنكي للبنوك الإسلامية.**

الفرضيات الفرعية:

1- تستمد البنوك الإسلامية أسسها ومبادئها من العقيدة الإسلامية من اجل تحقيق أهدافها التي أنشأت من أجلها.

2- تعتمد البنوك الإسلامية في تقييم أدائها على المعايير المصرفية، الاقتصادية والاجتماعية وكذلك المعايير الشرعية.

3- تتمتع مجموعة البركة المصرفية بالكفاءة في الأداء من خلال تحقيق ملائمة مالية.

4- تساهم النسب المالية في تقييم الأداء المالي لمجموعة البركة المصرفية باعتبارها بنك إسلامي، من خلال تشخيص وضعيته ومستوى أدائه.

أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- التعريف بالبنوك الإسلامية، أهدافها وكذا الخدمات المصرفية التي تقدمها لعملائها؛
- التعريف بمختلف مصادر الأموال وكذا أساليب وصيغ التمويل والاستثمار التي تتبعها البنوك الإسلامية في ممارسة نشاطها، وكيفية إدارة هذه الأموال في سبيل تعظيم أرباحها والحفاظ على حد أدنى من السيولة؛
- الوقوف على أهم المؤشرات المستخدمة في تشخيص وتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية؛
- التعرف على الأداء المالي لمجموعة البركة المصرفية.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من الحاجة المتزايدة لتقويم الأداء المالي الفعلي لمجموعة البركة البنكية وذلك باستخدام النسب المالية، الأمر الذي يساهم في رسم السياسات والخطط الإدارية الناجحة المبنية على الأسس السليمة بما يضمن تحقيق أهدافها، والدور المأمول منها، ورصد أية انحرافات أو معوقات قد تواجهها، ومن ثم القيام بتصحيح وتذليل هذه الانحرافات والمعوقات.

منهجية البحث:

تشمل منهجية البحث على جانبين هما:

الجانب النظري: يتم الاعتماد على المنهج الوصفي في جمع المعلومات المرتبطة بالدراسة، وذلك من خلال الاعتماد على الكتب والمراجع والدوريات العربية والأجنبية والدراسات ذات الصلة بالموضوع.

الجانب التطبيقي: يتم الاعتماد على المنهج التحليلي، بدراسة حالة من خلال حساب مختلف المؤشرات المالية لمجموعة البركة المصرفية وتحليلها، والتركيز على الأداء البنكي بحساب أهم النسب المالية للأداء بالاعتماد على القوائم المالية خلال الفترة (2010-2020) وتحليل النتائج المتوصل إليها.

هيكل البحث:

لمعالجة إشكالية البحث المطروحة، واختبار صحة الفرضيات ارتأينا تقسيم البحث إلى ثلاث فصول سبقتها مقدمة للإحاطة بالموضوع وتليها خاتمة تضم أهم النتائج والتوصيات.

تناولنا في الفصل الأول المعنون "الإطار النظري للبنوك الإسلامية" الجانب النظري للبنوك من خلال ثلاثة مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى تعريف المصارف الإسلامية ومراحل نشأتها، بنيتها، أسسها وأهم وظائفها، بالإضافة إلى أنواعها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، كما تطرقنا في المبحث الثاني إلى مصادر أموال المصارف الإسلامية، واستخداماتها بالإضافة إلى أهم الخدمات التي تقدمها هذه البنوك، لننهي هذا الفصل بعوامل نجاح البنوك الإسلامية ومعايير أدائها.

أما الفصل الثاني المعنون بالتأصيل النظري لتشخيص الأداء البنكي في البنوك الإسلامية، فقسمناه إلى ثلاث مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى تقييم الأداء المالي للبنوك من خلال تبيان ماهية ومراحل وأساليب تقييم الأداء المالي في البنوك الإسلامية، وفي المبحث الثاني تطرقنا لأهم البيانات المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية، وفي المبحث الثالث تناولنا أهم النسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية.

أما الفصل الثالث والمعنون بدراسة تطبيقية لمجموعة البركة المصرفية (2010-2020)، تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث أيضا، حيث تناولنا في المبحث الأول لمحة عن مجموعة البركة المصرفية، تطرقنا من خلالها إلى ماهية مجموعة البركة المصرفية وهيكلها التنظيمي، لنتطرق بعدها في المبحث الثاني لتطور المؤشرات المالية لمجموعة البركة المصرفية للفترة من سنة 2010 إلى 2020، أما المبحث الثالث تطرقنا لأهم النسب المالية لتقييم الأداء المالي لمجموعة للبركة المصرفية خلال الفترة الممتدة من 2010 الى 2020.

حدود البحث: يتم اختيار مجموعة البركة المصرفية كعينة للبحث، كونها تعد مجموعة رائدة وأحد أهم المصارف الإسلامية العالمية، وذلك خلال الفترة (2010-2020).

الدراسات السابقة: حظيت المصارف الإسلامية وتقييم الأداء فيها على اهتمام دراسات العديد من الباحثين، ولعل أبرز الدراسات في هذا المجال هي:

أولا: الدراسات العربية

- **دراسة (امارة عاصي، 2020)، بعنوان: (تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار).**

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، أي تأثير هيكل الموارد والاستخدامات للمصرف الإسلامي حيث طبقت الدراسة على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار من سنة (2003) إلى عام (2008)، وقد تم جمع البيانات من القوائم المالية للبنك، وخلصت الدراسة إلى أن هناك تزايد مستمر في نسبة العائد على حقوق الملكية مما يدل على إتباع المصرف الإسلامي استراتيجية تعظم حقوق الملكية، وأن نسبة الملاءة المالية بالنسبة للأصول والودائع في المصرف الإسلامي لم تصل لمعدلات مرتفعة.

- **دراسة (إبراهيم عبادة، عام 2007)، بعنوان: (مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية)**

هدفت الدراسة إلى البحث عن معايير تقيس أداء البنوك الإسلامية، من خلال الأهداف التي تنطلق منها، وتحديد مؤشرات الأداء للبنوك الإسلامية من خلال الواقع العملي لهذه البنوك، وتوصلت الدراسة إلى اقتراح عدة معايير تم استنباطها من أهداف البنوك الإسلامية من الواقع العملي لهذه البنوك، وتم اختيار معايير تتعلق بتحقيق أهداف الربحية والمحافظة على رأس المال.

- **دراسة (غسان سالم الطالب، عام 2005)، بعنوان: (تقييم الأداء المالي للبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار)**

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، حيث تم تحليل الوضع المالي للبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار للاطلاع على أنشطته المالية الاستثمارية، والمجالات التي يتم توظيف الأموال فيها خلال الفترة من (1998–2000)، وتوصلت الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها: إعادة النظر في جميع خطوط البنك الاستثمارية والموازنات المرتبطة بها، ثم البحث عن صيغ التوسع في العمل البنكي الإسلامي على مستوى المنطقة العربية ككل.

- **دراسة (عبد الرحمان فائز الشهري، عام 2000)، بعنوان: (تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية)**

تناولت الدراسة تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية العاملة في السوق السعودية، خلال الفترة من عام 1988–1992، واستخدم الباحث كلا من التحليل المالي والتحليل الإحصائي لتنفيذ هذه الدراسة، وقد أوضحت هذه الدراسة نقاط الضعف في بعض أوجه الأداء المالي لتلك المصارف، وقدمت مجموعة من التوصيات من أهمها الاهتمام باستخدام الميزانية النقدية كأداة للتخطيط في مجال النقدية، وتخفيض المصاريف الثابتة والمتغيرة مع زيادة الإيرادات، وضرورة الاستفادة من جميع الأساليب الحديثة في مجال التخطيط المالي، والتأكيد على الاهتمام بمخاطر الاستثمارات.

- **دراسة (محمد البلطاجي، عام 1997)، بعنوان: (معايير تقويم أداء المصارف الإسلامية دراسة نظرية تطبيقية)**

هدفت الدراسة إلى تقويم أداء المصارف الإسلامية للتعرف على مدى تحقيق المصارف الإسلامية لأهدافها التي أنشئت لأجلها، وذلك عن طريق استخدام نموذج يحتوي على عدد من المعايير وأدوات القياس وتطبيق ذلك على عينة من المصارف الإسلامية، وقد تبين من خلال الدراسة الميدانية أنه لا توجد أية معايير محاسبية لاستخدامها لتقويم الأداء في المصارف الإسلامية، مما حذي بالبنك الإسلامي للتنمية إلى الدعوة لتكوين هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لإيجاد معايير خاصة بالمصارف الإسلامية.

ثانيا: الدراسات الأجنبية:

- **دراسة (Ehab K. A 2010) بعنوان (Multidimensional Perfomance Measurement In Islamic banking)**

هدفت الدراسة إلى معرفة الواقع الحالي في البنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال البحث لمعرفة ما يجري من قياس في تلك البنوك وكيف يتم ذلك، وماهي الصعوبات التي تواجه عملية تقييم الأداء، إذ أشارت الدراسة إلى أن أغلب البنوك تعتمد على تحليل القوائم المالية لقياس الأداء المالي، وقياس الأداء غير المالي من خلال استبيان من وجهة نظر العملاء.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

1- طول فترة الدراسة التطبيقية، حيث امتدت من عام 2010 إلى عام 2020، في حين كانت الدراسات السابقة تقتصر الدراسة فيها على فترة أقل من السنوات، حيث أن طول الفترة يضفي مصداقية أكبر لنتائج التحليل، كما لم نصادف أي دراسة تطرقت للأداء البنكي في مجموعة البركة المصرفية.

2- حداثة فترة الدراسة التحليلية، حيث استعرضت الدراسة آخر القوائم المالية الصادرة عن البنك محل الدراسة لعام 2020.

الفصل الأول

الإطار النظري للبنوك الإسلامية

تمهيد:

تستمد البنوك الإسلامية أسسها ومبادئها من العقيدة الإسلامية التي تحرم التعامل بالربا أخذا وعطاءا، وهذا ما جعلها تصنف من أهم المؤسسات التي ظهرت في الدول الإسلامية، حيث تمكنت بأسلوب عملها الجديد والمتميز في أن تثبت وجودها كبديل شرعي للبنوك التقليدية، هذه الأخيرة التي يرتبط نشاطها أساسا على الفوائد التي تعتبر شكل من أشكال الربا المحرم شرعا.

وتتمثل مهمة البنوك الإسلامية وعملها في السعي إلى تلبية حاجة المسلمين من خلال إيداع أموالهم أو الحصول على قروض لتمويل مشاريعهم دون أخذ فائدة على ودائعهم، إلا أن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد وإنما يتعداه إلى سعي هذه البنوك إلى إرساء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية في المجتمع الإسلامي وسنحاول في هذا الفصل إعطاء فكرة عامة حول البنوك الإسلامية من خلال:

المبحث الأول: ماهية المصارف الإسلامية.

المبحث الثاني: مصادر واستخدامات أموال المصارف الإسلامية وأهم خدماتها.

المبحث الثالث: عوامل نجاح البنوك الإسلامية ومعايير أدائها.

المبحث الأول: ماهية المصارف الإسلامية

تعد المصارف الإسلامية في الحقيقة مؤسسات مالية تستهدف تحقيق الربح الحلال وتقديم حزمة من الخدمات للفرد والمجتمع وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية من ناحية السرعة والأداء والدقة في العمل، وقد ظهرت الحاجة إلى التعامل المصرفي الإسلامي في منتصف القرن الماضي (العشرين) حيث تنامت الموارد وتراكمت الثروات وأصبح الفرد المسلم يتحرى عن الحلال والحرام في النشاط.

لذلك سنتعرض فيما يلي الى المصارف الإسلامية من حيث نشأتها، مفهومها ووظائفها.

المطلب الأول: نشأة وتعريف المصارف الإسلامية

تأسيسا على حرمة الربا وعلى حقيقة أن الفائدة هي عين الربا، واتساقا مع أن الآلية ذات الجدوى الفاعلة لإدارة العمل المصرفي بصفة خاصة والنشاط الاقتصادي بصفة عامة هي الربح وليس الفائدة، وإيمانا باستحالة أن يكون فيما حرمه الله سبحانه شيء لا تقوم الحياة البشرية ولا تتقدم بدونه، ظهرت البنوك الإسلامية.

أولا: نشأة المصارف الإسلامية

يرى حسن صادق حسن أن سبب نشأة المصارف الإسلامية كان نتيجة لدافع ديني بحت وشعور الغالبية العظمى من البلاد الإسلامية أن المصارف الموجودة قائمة على التعامل بالربا، وجاءت فكرة إنشاء المصارف الإسلامية أو كما تسمى أيضا بنوك خالية من الفائدة نتيجة للصحوة الإسلامية التي يمكن إرجاعها إلى الخمسينيات من القرن العشرين عندما استرجعت بعض الدول الإسلامية سيادتها الوطنية[1].

وكانت البداية الفعلية بإنشاء" بنوك الادخار المحلية "بمحافظة الدقهلية بمصر (1963) وهي مصارف لا تقوم على علاقة (مدين/دائن)، فهي لا تقدم فوائد على الأموال المودعة لديها ولا تأخذ مقابلا عن القروض التي تمنحها، بل قامت على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر الناتجة عن استثمار تلك الأموال[2].

وقد عرفت هذه التجربة التي استمرت أربع (4) سنوات فقط افتتاح تسعة (9) فروع وما يقارب المليون متعامل وبعد هذه التجربة تم إنشاء أول مصرف يستبعد الفائدة في معاملاته وهو "بنك ناصر الاجتماعي" بمصر (1971) والذي حقق نجاحا كبيرا ومازال قائما لحد الساعة[3].

---

[1] شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة مقارنة تطبيقية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2010-2011، ص 8.

[2] عوف محمد الكفراوي، البنوك الإسلامية: النقود والبنوك في النظام الإسلامي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2001، ص 15.

[3] محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية: أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة، عمان، ط 01، 2008، ص 76.

وفي سنة 1975 تجسدت فكرة المصارف الإسلامية بتأسيس بنك دولي وهو" البنك الإسلامي للتنمية بجدة ويعتبر بمثابة الانطلاقة الحقيقية لعمل المصارف الإسلامية، حيث يوفر الأموال اللازمة لإقامة مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأعضاء على أساس تقاسم الأرباح.

ومنذ تلك السنة توالت عمليات إنشاء المصارف الإسلامية في مختلف دول الخليج العربي وامتدت الفكرة إلى بعض الدول الآسيوية والأفريقية وحتى الأوروبية منها، كما تم افتتاح العديد من النوافذ التي تعنى بتقديم خدمات مالية إسلامية على مستوى البنوك التقليدية في مختلف دول العالم.

وتجدر الإشارة إلى أن عددا من البنوك التقليدية اتبع سياسة التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي كبنك الشارقة بالإمارات (2004) والبنك العقاري الكويتي (2005) بالإضافة إلى الدول التي قامت بأسلمة جهازها المصرفي ككل كإيران وباكستان والسودان.

ويمكن القول أن هناك تقدما كبيرا في عالم المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية يرجع إلى عدد من العوامل أهمها:

- نضوج فكرة تكوين وإنشاء المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وتفهمها على المستوى العربي والإسلامي.
- حرية الكلمة وجرأة التفكير بعد التخلص من استعمار الحكام المسيطرين.
- كثرة المؤتمرات الدينية والسياسية والاقتصادية على مستوى العالم الإسلامي وقيام الاتحادات الدولية الخاصة بهذا المجال.
- تعدد المراجع والأبحاث في هذا المجال مقدمة كل جديد في عالم المصارف.
- النجاحات العملية لتجارب كثير من البنوك الإسلامية[1].

ثانيا: تعريف المصارف الإسلاميةٍ

لقد تعددت تعاريف المصارف الإسلامية وتكاد تكون متقاربة ومنها ما يلي:

1- تعرف المصارف الإسلامية وفقا لاتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية على أنها: "تلك المؤسسات المالية التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء"[2].

2- وفي تعريف آخر هو: مؤسسة تهدف إلى الربح من خلال قيامها بقبول الودائع المصرفية من الجمهور على أساس استثمار جميع الأموال المتاحة من خلال أدوات تمويل واستثمارات لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية بأي حال من الأحوال ويعتبر هذا المصرف أحد مكونات النظام المالي[3].

[1] سيد الهواري، ما معنى بنك إسلامي، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، 1982، ص 9.

[2] محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[3] حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن، 3013، ص 42.

3- وتعرف المصارف الإسلامية على أنها: مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في إطار الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع بأحكام التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية[1].

4- المصرف الإسلامي: مؤسسة مالية إسلامية تقوم **بأداء** الخدمات المصرفية والمالية كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية بهدف المساهمة في غرس القيم والمثل والخلق الإسلامية في مجال المعاملات والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطيبة والكريمة للأمة الإسلامية"[2].

5- مؤسسات مصرفية تعمل بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية الأمر الذي يكسبها قبولا لدى الناس ويمنحها القدرة على كسر الحواجز النفسية لإيداع الأموال فيها[3].

ومما سبق يمكن تعريف البنك الإسلامي على أنه "منظمة مالية ومصرفية، اقتصادية واجتماعية تسعى إلى جذب الموارد من الأفراد والمؤسسات وتعمل على استخدامها أفضل استخدام من خلال أداء خدمات مصرفية متعددة، كما تعمل على تحقيق العائد المناسب لأصحاب رأس المال وتسهم في تحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع، مع الالتزام بمقتضيات الشريعة الإسلامية ومبادئها وعدم تعاملها بالفائدة (الربا) أخذا وعطاء، بالشكل الذي يخدم أعمالها ونشاطاتها المتصلة بتجميع الأموال وتوظيفها للفرد وللمجتمع"

واستنادا الى التعاريف السابقة يمكننا أن نستخلص أهم السمات والخصائص التي تتميز بها المصارف الإسلامية ومنها:

- أن البنك الإسلامي يمثل منظمة مالية ومصرفية وبذلك فهو منظمة تعمل في حقل المال إيداعا وتوظيفا، تمويلا واستثمارا، الى جانب التزامها بأداء كافة الخدمات المصرفية المتعددة والمعروفة في مجال الصرف.
- عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء.
- الالتزام التام بقاعدة الحلال والحرام عند قيامها بأعمالها ونشاطاتها.
- تقوم في معاملاتها على أساس المشاركة في الربح والخسارة الذي أقرته الشريعة الإسلامية.
- تخضع للرقابة الشرعية بالإضافة الى الرقابة المالية.
- تنمية الوعي الادخاري وعدم حبس المال واكتنازه والبحث عن مشروعات ذات جدوى اقتصادية والاستثمار فيها حيث يحتل الاستثمار فيها حيزا كبيرا من معاملاتها[4].

---

[1] شهاب أحمد العز عزي، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفاش للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2012، ص 11.

[2] عادل عبد الفضيل عيد، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية: دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية – مصر، سنة 2007، ص 397.

[3] سامر مظهر قنطقجي، الفروق الجوهرية بين المصارف الإسلامية والمصارف الربوية، درا شعاع للنشر والعلوم، سورية (حلب)، 2007، ط1، ص39.

[4] سعيدة بورديمة، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية باستعمال النسب المالية حالة مجموعة البركة العالمية من 2011-2013، مجلة التسيير والإقتصاد، المجلد4، العدد2، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2016، ص 215.

- التعامل بقاعدة الغنم بالغرم: ويقصد بها أن الحق في الحصول على الربح (العائد) يكون بقدر تحمل المشقة (كالمخاطر والخسائر)، وباعتبار عميل المصرف هو شريك في أعماله فإن الحق في الربح (الغنم) يكون بقدر الاستعداد لتحمل الخسارة (الغرم).
- قاعدة الخراج بالضمان: أي أن الذي يضمن أصل شيء جاز أن يحصل على ما تولد عنه من عائد.
- الصفة الاجتماعية للمصارف الإسلامية فهي تحقق التكافل الاجتماعي ليس من حيث جمع الزكاة وإنفاقها في جوانبها الشرعية فقط ولكن أيضا في كيفية توزيع العائد، فهي تقوم بإنشاء صندوق الزكاة وإدارته شرعيا ومصرفيا وهذا هو أحد أركان التكافل الاجتماعي.

المطلب الثاني: بنية، أسس ووظائف المصارف الإسلامية

كون المصارف الإسلامية عبارة عن مؤسسات مالية فهي تمارس أنشطتها ووظائفها المصرفية وفقا لأبعاد وأسس ومضامين المبادئ الاقتصادية في حدود الضوابط الشرعية الإسلامية وفي هذا المطلب نظهر بنية وأسس وأهم وظائفها:

أولا: بنية المصرف الإسلامي

الشكل الآتي يوضح مخططا عاما للمصرف الإسلامي النموذجي مع بيان أهم أقسام العمل فيه[1]:

الشكل (01): مخطط عام لبنك مصرفي نموذجي

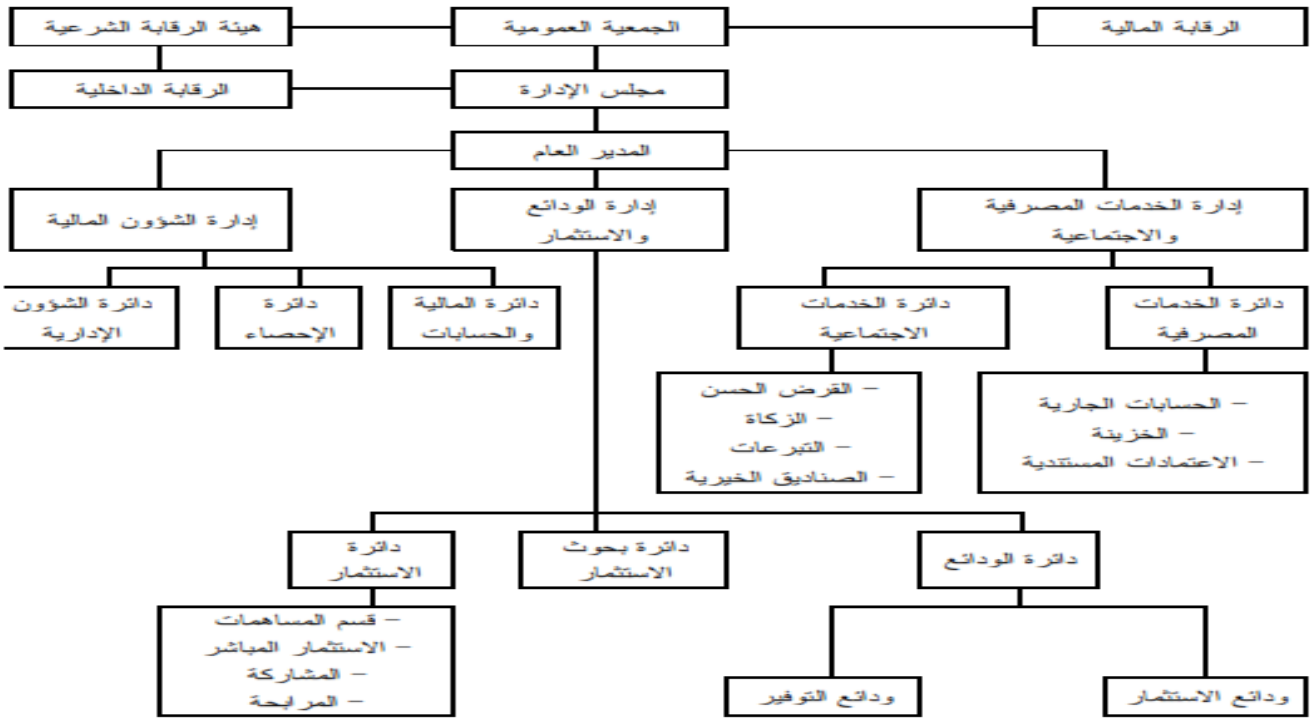

المصدر: أمارة محمد يحيي عاصي، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، جامعة حلب، سوريا، 2010، ص 14.

[1] محمد نضال الشعار، أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، البحرين، ط1، 2005، ص 19.

ثانيا: الأسس العامة التي تستند إليها المصارف الإسلامية

تستند البنوك الإسلامية على عدة أسس نذكر منها:

1- المنهج الإسلامي هو أساس التعامل: يجب أن يلتزم البنك الإسلامي بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع العمليات التي يؤديها، وهذا معناه تكييف عمليات البنوك بحيث تتلاءم مع أحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها للحفاظ على أموال ومدخرات الأفراد وتشغيلها أو توظيف العائد المحقق من توظيفها، والامتناع عن الأنشطة المحرمة وهذا بالاستعانة بهيئة الرقابة الشرعية التي تقوم بتصنيف الأنشطة والخدمات إلى شرعية وغير شرعية بالإضافة إلى تقديم البدائل الشرعية لتلك الأنشطة والخدمات المنافية للشرع[1].

2- النقود وسيلة للتعامل والعمل ضرورة لتحقيق التنمية: تعمل البنوك الإسلامية على تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع كوسيلة لتحقيق مصالحه لا ككيان مستقل ينمو في معزل عن المجتمع وعن توفير متطلباته، مما يصاحب معه الاعتماد على العمل كمصدر للكسب عند مزاوجته مع رأس المال وهذا بتقرير مبدأ المشاركة في الغنم والغرم من خلال الاعتماد على المشاركات والمضاربات الإسلامية بمختلف صورها ولهذا يقوم النموذج التمويلي للبنك الإسلامي على أساس أن:

- البنك الإسلامي لا يتاجر في النقود ولكن يعتبرها وسيلة لتوجيه وتعبئة الطاقات البشرية والمادية في المجتمع.
- تحصل النقود على نصيبها من الربح إذا مزجت مع عناصر الإنتاج البشرية[2].

3- الاستثمار محور نشاط البنك الإسلامي: يعد الاستثمار المصدر الرئيسي لتوليد إيرادات البنك الإسلامي، والاستثمار الإسلامي يعد استثمارا حقيقيا لأن محل التعامل في أصول وموجودات حقيقية وليس مجرد أصول مالية، يتضح هذا في جميع صيغ الاستثمار من مساهمة دائمة أو متناقصة أو مضاربات ومشاركات أو متاجرة أو بالاشتراك مع الغير أو تمويل بالمرابحة[3].

4- تحقيق التكافل الاجتماعي: تهتم البنوك الإسلامية بتحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع وخاصة من خلال صناديق الزكاة التي تمول عن طريق الموارد المتعددة والتي يتمثل أهمها في الزكاة المفروضة شرعا على رأس مال البنك وأرباحه، كذلك زكوات أصحاب حسابات الاستثمار الذين يفوضون البنك في إخراجها من أرصدتهم نيابة عنهم بالإضافة على الصدقات والتبرعات والهبات التي يتلاقاها من الأفراد والمنظمات[4].

---

[1] علي سعد عبد الوهاب مكي، تمويل المشروعات في ظل الإسلام، دار الفكر العربي، القاهرة، 1979، ص 191.

[2] هناء محمد هلال الحنيطي، أنعام محسن زويلف، تقييم تجربة المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي –الواقع ورهانات المستقبل، جامعة عمان العربية، يومي 23-24 فيفري 2011، ص 8.

[3] حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، إقتصاديات النقود والمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 169.

4 يزن خلف سالم العطيات، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مصارف إسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2007، ص 39.

ثالثا: وظائف المصارف الإسلامية:

يمكن تبويب أنشطة المصارف الإسلامية إلى مجموعات على النحو التالي:

1- أنشطة مصرفية بحتة لا تتطلب تمويلا: تكون بعيدة عن التعامل بالفائدة وتندرج تحت نشاط الخدمات المصرفية:

- قبول الودائع بالعملة المحلية والعملات الأجنبية في حسابات الائتمان والحسابات تحت الطلب.
- قبول الودائع لغاية الاستثمار المشترك عن طريق حسابات التوفير والحسابات لأجل وحسابات الاستثمار المخصص.
- صرف الشيكات، تحصيل الأوراق التجارية، إصدار الحوالات، فتح الاعتمادات المستندية وإصدار الكفالات وخطابات الضمان.
- تقديم الخدمات الاستثمارية وإدارة محافظ العملاء.

2- أنشطة التكامل الاجتماعي: تنفرد بها المصارف الإسلامية ومع أنها تتطلب تمويلا إلا أن ذلك يتم دون فوائد ومنها:

- تجميع الزكاة من مساهمي المصرف وأصحاب الاستثمار لديه.
- صرف الزكاة لمستحقيها وفقا للمعايير الشرعية.
- صرف القروض الحسنة لمن يستحقها.

3- أنشطة استثمارية: باستخدام أموال المساهمين وأموال حسابات الاستثمار، تمثل هذه الأنشطة عصب المصارف الإسلامية ومصدر تحقيق الإيرادات لأصحاب حسابات الاستثمار، وتمثل الصيغ الإسلامية للتمويل[1].

المطلب الثالث: أنواع وأهداف المصارف الإسلامية

يمكن تصنيف البنوك الإسلامية إلى عدة أنواع وذلك وفقا لعدة أسس على النحو التالي:

أولا: أنواع المصارف الإسلامية

إن امتداد نشاط المصارف الإسلامية وتشعبه وازدياد حجم معاملاتها أدى إلى ضرورة تخصصها في أنشطة اقتصادية معينة وإلى إنشاء مصارف إسلامية متخصصة تقوم بتقديم خدمات معينة للعملاء وللمصارف الإسلامية الأخرى، ويمكن تصنيف هذه المصارف وفقا لعدة معايير:

1- وفقا لأغراضها:

1-1- مصارف تهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية.

1-2- مصارف تهدف إلى جمع مدخرات الأفراد.

[1] سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص-ص 218-219.

1-3- مصارف مركزية مهمتها إصدار الأوراق المالية للدولة ومراقبة الائتمان وتطوير العمل المصرفي في الدولة.

1-4- مصارف متعددة الأغراض وهذا ما تهدف إليه معظم المصارف الإسلامية المعاصرة.

2- وفقا للنطاق الجغرافي:

2-1- مصارف إسلامية محلية النشاط: وهي مصارف تعود ملكيتها لدولة واحدة ويقتصر نشاطها على الدولة التي تحمل جنسيتها والتي تمارس فيها نشاطها ولا يمتد عملها إلى خارج هذا النطاق الجغرافي المحلي وهذا حال أغلبية المصارف الإسلامية.

2-2- مصارف إسلامية دولية النشاط: هذه المصارف تتسع دائرة نشاطها وتمتد إلى خارج النطاق المحلي، وهذا الامتداد قد يتخذ عدة أشكال مثل:

- إقامة مكاتب تمثيل خارجية في عدة دول أخرى.
- فتح فروع للمصرف بالدول الخارجية.
- إنشاء مصارف مشتركة مع مصارف أخرى في الخارج.

وتقوم مجموعة من الدول بتأسيس مثل هذه المصارف وتسهم في رأسمالها، ويعد البنك الإسلامي للتنمية في جدة نموذجا لهذا النوع من المصارف، ويهدف هذا المصرف إلى دعم الحركة الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية، كما يهدف إلى المساعدة في تطوير الجهاز المصرفي والمالي بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتقديم العون للمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء.

3- وفقا للمجال الوظيفي:

3-1- مصارف إسلامية صناعية: وهي التي تتخصص في تقديم التمويل للمشروعات الصناعية، والدول تحتاج إلى هذا النوع من المصارف.

3-2- مصارف إسلامية زراعية: وهي التي يغلب على توظيفاتها ميلها للنشاط الزراعي.

3-3- مصارف إسلامية تجارية: وهي التي تقوم بجذب الودائع واستثمارها فضلا عن أداء الخدمات المصرفية المختلفة، وأغلب المصارف الإسلامية القائمة هي من هذا النوع.

ثانيا: أهداف المصارف الإسلامية

للمصارف الإسلامية أهداف تسعى لتحقيقها كغيره من المصارف الأخرى وهي كالاتي:

1- أهداف شرعية:

يتمثل الهدف الشرعي للمصارف الإسلامية في الالتزام بمقاصد الشريعة الإسلامية واستخدام وسائل العمل التي تتلاءم معها، بهدف تحقيق نقلة حضارية، اقتصادية مالية اجتماعية وسلوكية من منظور إسلامي للتنمية وفقا للمقاصد والمعايير الشرعية، فنجد أن المصارف الإسلامية في اتفاقية إنشاء المصرف الإسلامي للتنمية الذي ينص على أنه يهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول

الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء مجتمعة ومنفردة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية ونورد أهدافه فيما يلي:

- ✓ تقديم البديل الإسلامي لكافة المعاملات المصرفية لرفع الحرج عن المسلمين وهذا من خلال تطوير الأدوات المصرفية الإسلامية القائمة واستحداث أدوات جديدة، بغية تلبية حاجيات وأذواق أكبر عدد ممكن من الأفراد والتي يفترض أن تتوافق مع متطلبات العصر.
- ✓ تنمية القيم العقائدية والأخلاقية في المعاملات وتثبيتها لدى العاملين في المصارف الإسلامية والمتعاملين معها، وهذا ما تفتقر إليه النظم الوضعية التي تسعى إلى تحقيق وتعظيم الربح بشتى الطرق والوسائل حتى وإن كانت منافية للأخلاق ودون مراعاة للمثل والقيم الإنسانية التي منبعها القيم العقائدية.
- ✓ نشر الوعي المصرفي الإسلامي، وتطوير ثقة المواطنين بالنظام الاقتصادي الإسلامي باعتباره النظام الأمثل للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للدول والشعوب[1].

2- أهداف اجتماعية:

لا يقتصر هدف المصارف الإسلامية على تعظيم الأرباح والتنمية الاقتصادية البحتة فقط، بل يشمل هذا الهدف أيضا وبصفة أساسية تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة بتصحيح وظيفة رأس المال لتحقيق المصالح المختلفة وتمكين الفقراء من نصيب عادل من التمويل المصرفي وأن تكون كافة أنشطة المصارف الإسلامية وفعالياتها ومواردها واستخداماتها في إطار الحلال، بما في ذلك تقديم الخدمات المصرفية اللازمة على غرار تلك التي تقدمها المصارف التجارية التقليدية وذلك بضوابط إسلامية[2].

3- أهداف مالية: وتتمثل في:

3-1- تحقيق الربح: هو من أهم الأهداف التي يسعى إليها المصرف لتحقيقها لأنها مقياس استمراريته وبقائه، وهذا الربح ليس فقط للمصرف نفسه وإنما أيضا للمتعاملين معه من المودعين المضاربين بأموالهم في المصرف.

3-2- الحكمة والأمان في التصرف بالأموال: وذلك من خلال تنويع الاستثمارات وتقليل المخاطر والاحتفاظ بمعدلات السيولة ملائمة لمواجهة الظروف.

3-3- الاستمرارية والنمو: أي تنمية الموارد الذاتية للمصرف من خلال رفع رأس المال والأرباح المحتجزة والاحتياطات بالإضافة إلى تنمية الموارد الخارجية باستقطاب المدخرات وتوظيفها[3].

---

[1] بن إبراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية دراسة تطبيقية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2012، ص2.

[2] نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح، أصول المصرفية والأسواق المالية الإسلامية، دار عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، اربد-الأردن، 2014، ص-ص 39-40.

[3] محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص-ص113-114.

4- الهدف التنموي: تساهم المصارف الإسلامية بفاعلية في تحقيق تنمية اقتصادية، اجتماعية وإنسانية في إطار المعايير الشرعية وهي عملية تأخذ عدة أبعاد من بينها ما يلي:

- ✓ تسعى المصارف الإسلامية إلى إيجاد المناخ المناسب لجذب رأس المال الإسلامي الجماعي.
- ✓ تعمل على إعادة توظيف الأرصدة الإسلامية داخل الوطن الإسلامي وتحقيق الاكتفاء الذاتي له من السلع والخدمات الأساسية.
- ✓ تهتم بتنمية الحرفيين والصناعات الحرفية والصناعات الصغيرة[1].

5- الهدف الاستثماري: تعمل المصارف الإسلامية على نشر وتنمية وتطوير الوعي الادخاري بين الأفراد وترشيد سلوكيات الانفاق بهدف تعبئة الموارد الفائضة ورؤوس الأموال العاطلة وتوظيفها في المجالات الاقتصادية التي تعظم من عائدها وتتحدد معالم الأهداف الاستثمارية للمصرف الإسلامي في النواحي التالية:

- ✓ تحقيق زيادات متناسبة في معدل النمو الاقتصادي بهدف تحقيق التقدم للأمة الإسلامية.
- ✓ تحقيق مستوى توظيفي مرتفع لعوامل الإنتاج المتوفرة والقضاء على البطالة.
- ✓ العمل بكافة الطرق وشتى الوسائل على إنماء وتنشيط الاستثمار (تأسيس شركات جديدة أو المساهمة في توسيع خطوط الإنتاج للشركات القائمة) [2].

6- أهداف اقتصادية: وتتمثل في:

- ✓ توظيف أموال الأفراد والمؤسسات ودول العالم الإسلامي بداخله.
- ✓ تيسير انتقال رؤوس الأموال الإسلامية بين العالم الإسلامي ومن دول الفائض إلى دول النقص دون توسط العالم الخارجي[3].
- ✓ إعادة تدوير هذه الأموال داخل العالم الإسلامي بما يحقق نفعه ومصلحته ويحقق له التنمية المنشودة[4].

---

[1] خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، البنوك الإلكترونية – البنوك التجارية، السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعية للنشر والتوزيع الإسكندرية، مصر، 2008، ص-ص 151-152.

2 بهاء الدين بسام مشتهي، دور المصارف الإسلامية في دفع عجلة الاستثمارات المحلية في فلسطين للفترة ما بين 1996-2008، مذكرة تخرج النيل شهادة الماجيستر في الاقتصاد، تخصص الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة -فلسطين، 2011، ص 22.

3 حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، مرجع سبق ذكره، ص 162.

[4] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان وآخرون، النقود والمصارف، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان -الأردن، 2010، ص 191.

المبحث الثاني: مصادر واستخدامات أموال المصارف الإسلامية وأهم خدماتها

كغيرها من المصارف فهي بحاجة إلى موارد مالية لتسيير أعمالها ونشاطاتها اليومية والتي تأتي بها من مصادر مختلفة سواء الداخلية منها أو الخارجية، ولكي يكون أداؤها فعال فعليها أن تستخدم هذه الموارد استخداما أمثلا تماشيا مع أحكام ومصادر الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: مصادر أموال المصرف الإسلامي

تنقسم مصادر الأموال في البنوك الإسلامية إلى مصادر داخلية (حقوق الملكية) ومصادر خارجية:

أولا- المصادر الداخلية (الذاتية):

يقصد بمصادر الأموال الداخلية، أو حقوق الملكية، الموارد المالية المتاحة للاستثمار بهيكل التمويل بالميزانية والتي يمتلكها المصرف، وهي المصادر التي يعتمد عليها المصرف الإسلامي عند بدء حياته، ثم يستمر دورها مع اتساع أنشطته وعملياته، وتتكون من رأس المال المدفوع، الاحتياطات المخصصات والأرباح المرحلة وتعد مصادر طويلة الأجل في حالة ما إذا كانت نسبتها كبيرة بالمقارنة بالمصادر الخارجية، ما يمكن من استثمارها في مشاريع طويلة الأجل، أما إذا كانت هذه الأموال ذات نسبة ضئيلة فلا يمكن استثمارها في مشاريع طويلة الأجل وهنا تكون عبارة عن حقوق الملكية[1].

1- رأسمال المدفوع:

هو المصدر الذي تتدفق منه الموارد للمصرف وبه يتم تأسيس المصرف وإيجاد الكيان الاعتباري له، وإعداده وتجهيزه لكي يبدأ في ممارسة نشاطه بتوفير كافة المستلزمات الأولية اللازمة لذلك من أفراد وأثاث ومعدات وأجهزة وأدوات وغيرها.

ولا يقتصر دور رأس المال المدفوع على مجرد التأسيس، ولكنه يتخطاه إلى القيام بدور تمويلي في الفترة الأولى من عمر المصرف، حيث لا تكون الموارد الأخرى متوفرة وخاصة الإيداعات التي قد لا تكون تدفقت إلى المصرف بعد، ولا يتوقف هذا الدور التمويلي لرأس المال بانتهاء الفترة الأولى من عمر المصرف بل يظل مع غيره من الموارد الذاتية مطلوبا لتغطية الاحتياجات التمويلية طويلة الأجل.

يتم إصدار رأس المال المدفوع في شكل أسهم عادية والتي تعتبر صك ملكية في الأصل يشارك صاحبه في الربح والخسارة، عكس الأسهم الممتازة التي بالرغم من باعتبارها صك ملكية في الأصل إلا أنه اختلط به منافع أخرجته عن طبيعته الأصلية وقربت بينه وبين السندات الغير جائزة الاستخدام في الشريعة الإسلامية لاستخدامها الفوائد الربوية في التعامل[2].

---

[1] محمد بوجلال، المصارف الإسلامية: مفهومها، نشأتها، تطورها مع دراسة ميدانية على مصرف إسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992، ص 52.

[2] أمارة محمد يحيي عاصي، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والإستثمار، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2010، ص ص 51-52.

2- الاحتياطات:

الاحتياطات عبارة عن مبالغ تقتطع من صافي أرباح البنك لتدعيم مركزه المالي، وبذلك فهي حق من حقوق المساهمين، وتنظم التشريعات المصرفية هذا المصدر وتضع له نسبا وحدودا، وكيفية اقتطاعه والتصرف فيه، وقد أضحت الاحتياطات مصدرا هاما للتمويل نظرا للمرونة التي يتسم بها هذا المصدر عن رأس المال حيث يمكن سنويا الإضافة إليه أو الخصم منه.

وبما أن الاحتياطات حق للمساهمين فإنه يجب أن يتم اقتطاعها من صافي أرباح المساهمين، وليس من صافي الأرباح المتولدة من الموارد الموظفة ككل، والتي يدخل فيها أموال المودعين، وهذا يعني أن يراعى نظام التوزيع في البنوك الإسلامية بالفضل أولا بين الإيرادات التي تخص المساهمين وتلك التي تخص المودعين تم يقوم ثانيا بتحميل إيرادات المساهمين بما تتحمل به من تكاليف عامة للوصول إلى صافي الربح الذي يخص المساهمين، وهو يعتبر الوعاء الذي تقتطع منه الاحتياطات[1].

3- الأرباح المحتجزة أو المرحلة:

يعتبر مصدرا تمويليا حقيقيا يدخل للتوظيف والاستثمار ويتم تكوينه من الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد إجراء عملية التوزيع، إذا فهو من حقوق الملكية أي خاص بالمساهمين[2].

4- **المخصصات:**

هي مبالغ تقتطع من مجمل الأرباح لمواجهة خطر محتمل الحدوث خلال الفترة المالية المقبلة، لكنه قد لا يكون معلوما وقت حدوثه أو مقداره بدقة، حيث لا تعتبر المخصصات حقا من حقوق الملكية لأنها تعتبر تكلفة أو إنفاقا لم يصرف بعد فإذا ما أتيح توظيفه إلى حين الحاجة إليه فإن الأرباح التي قد تتولد عنه لا تضاف إلى نصيب المساهمين فقط بل تضاف إلى وعاء التوزيع الكلي الذي يوزع على المساهمين والمودعين[3].

ثانيا- المصادر الخارجية: تتمثل مصادر الأموال الخارجية في البنوك بصفة عامة في الأموال التي يتلقاها المصرف من الخارج، والتي تتشكل أساسا من الودائع بمختلف أنواعها، حيث تعتبر أهم الموارد المالية للبنوك عامة والإسلامية خاصة، غير أن هذه الأخيرة تقوم بتوظيفها بطريقة مغايرة وفقا لمبدأ المشاركة بخلاف البنوك التقليدية التي تحصر توظيفاتها في الإقراض بفائدة[4]، وتتمثل هذه المصادر في:

1- الودائع تحت الطلب: لا تختلف عن مثيلاتها في المصارف التقليدية وهي حلال طالما أنها بدون فوائد أو مردود، كما يتصف هذا النوع من الودائع بأنها مضمونة السداد وبالتالي فهي لا تحقق أية عائد

[1] ناصر الغريب، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، ط01، دار أبو اللو للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1996، ص 64.

[2] محمود حسن الصوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 2001، ص 119.

[3] أمارة محمد يحيي عاصي، مرجع سبق ذكره، ص 152.

[4] منير إبراهيم هندي، شبهة الربا في معاملات البنوك التقليدية والإسلامية، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، ط 6، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2004، ص 25.

لصاحب هذه الوديعة، ويتم الاحتفاظ بهذا النوع من الودائع لغاية تسيير الأعمال وتعتمد المصارف الإسلامية اعتماداً كبيراً على هذا النوع من الودائع، مما يتطلب ضرورة الاحتفاظ بسيولة كافية لمقابلة السحوبات على هذه الودائع وينظر إلى الودائع الجارية على أنها بمثابة أمانة أو قرض حسن من المودع إلى البنك.

أما وجهة النظر الأخرى فيُنظر إلى الودائع الجارية على أنها عبارة عن قرض حسن من المودع إلى البنك يستطيع البنك استخدامها بالطريقة التي يراها مناسبة بدون إذن مسبق من المودع على أن يتعهد البنك بردها بالكامل في حال طلبها[1].

2- الودائع الاستثمارية: تقبل المصارف الإسلامية الودائع من المودعين لغايات الاستثمار في مشروع محدد حسب الاتفاق بين الطرفين، مع معرفة الزبون الكاملة بأنها ستستثمر في مجالات تتحمل مخاطر معينة وفقا للقاعدة الشرعية (الغنم بالغرم) أي ربحا وخسارة، ويتم توزيع الأرباح حسب النسب التي تم الاتفاق عليها مسبقا، أما في حالة الخسارة فيتم تحملها من قبل المودعين بشرط عدم تقصير المصرف الإسلامي في عملية الاستثمار[2] وتنقسم إلى:

2-1- ودائع التوفير: تجمع بين خصائص الودائع تحت الطلب من حيث القدرة على السحب منها في أي وقت والودائع الاستثمارية من حيث إمكانية الحصول على عائد متغير حسب نتائج أعمال المصرف خلال فترة الوديعة[3].

2-2- صكوك التمويل الإسلامية: إن النقود المودعة في حسابات الاستثمار تودع مع معرفة المودع الكاملة بأنها سوف تستثمر في مشروعات تنطوي على المخاطرة، وإن هذا النوع من الودائع لا يخضع إلى متطلبات الاحتياطي، وتنقسم بدورها إلى:

- **حسابات استثمارية مطلقة:** هي الحسابات التي يعطي أصحابها الحق للمصرف في استثمارها على أساس عقد المضاربة على الوجه الذي يراه مناسبا، دون تقييدهم له باستثمارها بنفسه أو في مشروع معين أو لغرض معين أو بكيفية معينة، كما أنهم يأذنون له بخلطها بأمواله الذاتية (حقوق الملكية) أو الأموال التي له حق التصرف المطلق فيها (الحسابات الجارية أو أي أموال أخرى يسلمها المصرف على غير أساس عقد المضاربة).
- **حسابات الاستثمار المقيدة:** هي الحسابات التي يعطي أصحابها الحق للمصرف في استثمارها على أساس عقد المضاربة أو عقد الوكالة بالاستثمار، ويقيدون المصرف ببعض الشروط كأن يستثمرها في مشروع معين، أو لغرض معين، أو ألا يخلطها بأمواله كما قد يكون تقييد أصحاب هذه الحسابات

[1] ابراهيم الكراسنة، البنوك الإسلامية الإطار المفاهيمي والتحديات، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي أبو ظبي الإمارات، رقم 24، 2013، ص 4.

[2] سعيدي خديجة، إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل، دراسة حالة البنوك الإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016-2017، ص 74.

[3] العجلوني محمد محمود، مرجع سبق ذكره، ص-ص 94-95.

للمصرف بأموال أخرى غير منع الخلط أو تحديد مجال الاستثمار، مثل اشتراط عدم البيع الاجل أو بدون كفيل أو رهن أو اشتراط البيع بربح لا يقل عن حد معين، أو اشتراط استثمار المصرف لتلك الحسابات بنفسه دون استثمارها عن طريق مضاربة تالية مع الغير[1].

2-3- صكوك إيداع إسلامية لآجال متوسطة: تتمثل في صكوك استثمارية إسلامية ذات اجال تزيد عن سنة وتقل عن خمس سنوات وتشارك أموال المصرف في استثماراته ويمكن أن تتفرع إلى صكوك ذات عائد جاري أو صكوك ذات قيمة متراكمة أو صكوك ذات عوائد جارية وقيمة متراكمة[2].

المطلب الثاني: استخدامات أموال المصارف الإسلامية (صيغ التمويل الإسلامية)

تعمل المصارف الإسلامية دوما على ابتكار قواعد متطورة وجديدة من أجل رفع قدرته على اجتذاب الزبائن أصحاب الودائع حيث يقوم بتقديم الكثير من الخدمات والتسهيلات لتحسين وتطوير مستوى الخدمات والمنتجات المقدمة إليهم، كما تعمل أيضا على ابتكار صيغ جديدة لتمويل المشروعات والأفراد لتتمكن من توسيع حصتها السوقية من خلال تمويل هذه المشروعات بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومن بين هذه الصيغ أو الأساليب نذكر ما يلي:

أولا: التمويل بالبيوع

1- المرابحة: هي أن يقوم المصرف الإسلامي بشراء السلعة التي يحتاج إليها السوق بناء على دراسة أحوال السوق أو بناءا على وعد بالشراء يتقدم به أحد عملائه يطلب فيه من المصرف شراء سلع معينة أو استيرادها من الخارج مثلا ويبدي فيه رغبته في شرائها فله أن يبيعها لطالب الشراء الأول أو لغيره مرابحة. وهي أن يعلن المصرف قيمة الشراء مضافا إليها تكلفة المصرف من مصروفات بشأنها، ويطلب مبلغا معينا من الربح لمن يرغب فيها زيادة عن قيمتها ومصروفاتها أي أن الطرفان (المصرف والعميل) يتفقان على نسبة معينة من الربح تضاف إلى التكلفة الكلية للسلعة للوصول إلى سعر البيع ثم يتفقان بعد ذلك مكان وشروط تسليم السلعة وطريقة سداد القيمة للمصرف[3].

2- بيع السلم: يطلق عليه اسم البيع الفوري الحاضر الثمن والآجل البضاعة، ويقوم المصرف في هذه الحالة بدفع ثمن البضاعة عاجلا وتسلم البضاعة آجلا ومن هنا فهو عكس البيع بثمن مؤجل، فقد عرفه علماء الدين بأنه بيع آجل بعاجل، وخلافا للمرابحة والبيع الآجل فالمصرف لا يتدخل بصفته بائعا وإنما بصفته مشتريا بالتسديد نقدا للسلع التي تسلم له مؤجلا[4].

---

[1] موسى عمار مبارك أبو محيميد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار لجنة بازل 2، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص المصارف الإسلامية، جامعة كربلاء-العراق، 2008، ص-ص 50-54.

[2] محسن أحمد الخضيري، البنوك الإسلامية، دار ايتراك، القاهرة، مصر، 1999، ص 112.

[3] طايل مصطفى كمال السيد، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 273.

[4] العجلوني محمد محمود، مرجع سبق ذكره، ص 257.

وقد يتساءل البعض عن الفرق بين بيع السلم وبيع المعدوم ما دام أن الشريعة تحرم بيع الشيء المعدوم وقت التعاقد في حين أنها أباحت بيع السلم وهو بيع يتم فيها التعاقد على شيء غير موجود وقت إبرام العقد، والفرق بينهما:

- ✓ أن بيع السلم لا ينصب على شيء معيّن، بل على شيء موصوف في الذمّة فيقوم بعضه مقام بعض فمن تعاقد على تسليم سلعة ذات مواصفات تنفي الجهالة عنها وقت التسليم يمكنه أن يسلم هذه السلعة بصفتها عند الأجل من أي جهة من مزرعته أو من مزرعة أخرى، وأما بيع المعدوم المحرم شرعا فهو يتعلق بشيء مجهول المواصفات بشكل كلي كمن يتعاقد على ما تنتجه أرض بعينها فقد تنتج وقد لا تنتج، وإذا أنتجت فهو مجهول المقدار والصفة.
- ✓ ثاني الفروق أن بيع السلم ينصب على مبيع يشترط فيه أن يغلب وجوده عند الأجل، وهذا يجعل احتمال وجوده عند الأجل قويا.
- ✓ لو لم يتم التسليم عند الأجل المتفق عليه بين البائع والمشتري يخير المشتري فيه بين أن يفسخ العقد ويأخذ الثمن، وبين أن يضرب له أجل جديد، وبين أن يأخذ شيئا مساويا له في القيمة، أما في بيع المعدوم يدخل المبيع في ضمان المشتري بمجرد التعاقد، فإذا لم يوجد لم يلتزم البائع بتسليم شيء ولا يرد الثمن، وإذا وجد المبيع بقدر أقل من المتعاقد عليه فليس من حق المشتري أن يطلب الباقي، وإذا وجد بأكثر فليس من حق البائع أخذ شيء من المشتري[1].

3- الإستصناع: إن كلمة الإستصناع تعني شراء ما يصنع وفقا للطلب، وإن المصارف الإسلامية تعتبر عقد الإستصناع من صيغ التمويل الإسلامي تطبقها ضمن صيغ تمويلها المعروفة لتغطية بعض النشاطات والقطاعات الاقتصادية[2].

4- البيع الآجل: هو عقد يتم بموجبه الاتفاق على تسليم بضاعة حاضرة مقابل ثمن مؤجل يتفق عليه وفائدته توفير قدر من التمويل للمشتري حتى يتمكن من دفع الثمن بعد فترة من الزمن يتفق عليها ويتحصل المصرف في هذه الحالة بصفته بائع للسلع على ثمنها بعد فترة محددة[3].

5- التمويل بالإجارة: الإجارة هي الأجرة وتعني تمليك منافع مباحة لمدة محددة مقابل عوض مادي معلوم وهي ثمن المنفعة أو بدلها الناشئة عن استخدام أو الانتفاع بأصل من الأصول الثابتة لمدة محددة، وتتكون من طرفين مالك الأصل وهو المؤجر ومستخدم الأصل أو المنتفع منه أو به وهو المستأجر[4] وهناك نوعان من الإجارة إجارة تشغيلية وإجارة منتهية بالتمليك.

---

[1] موقع الجزيرة نت، عقد السلم، على الموقع: https://www.aljazeera.net، تاريخ النشر: 2009/12/27، تاريخ الزيارة: 2022/04/25.

[2] الشمري صادق راشد، أساسيات الصناعة المصرفية، أنشطتها، التطلعات المستقبلية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2008، ص 260.

[3] العجلوني محمد محمود، مرجع سبق ذكره، ص 250.

[4] العجلوني محمد محمود، مرجع سبق ذكره، ص 260.

5-1- الإجارة التشغيلية: فهي اتفاق يتم بمقتضاه استئجار أصل معين أو استخدامه بواسطة مستأجر في مقابل قيام هذا الأخير بسداد مبالغ دورية لفترة زمنية محدودة في العقد إلى مالك الأصل (المؤجر).

5-2- الإجارة المنتهية بالتمليك: فهي شكل من عقود الإجارة التي تقدم للمستأجر خياراً بامتلاك الموجود عند نهاية فترة الإجارة إما بشراء الموجود مقابل ثمن رمزي أو بدفع القيمة السوقية أو بموجب عقد هبة، مع دفع قسط الإجارة خلال فترة الإجارة شريطة أن يتم الوعد بشكل منفصل ومستقل عن عقد الإدارة الأساسي، أو يتم ابرام عقد هبة معلق على الوفاء بجميع التزامات الإجارة فتنقل الملكية تلقائياً عند تحقق ذلك.

ثانيا: التمويل بالمشاركة في نتيجة العملية الإنتاجية

1- المضاربة:

تعد من أشكال الشراكة توصف بانها عملية استثمارية تقوم على اتفاق بين طرفين هما رب المال والمضارب أو العامل (أي الطرف المختص باستثمار المال)، يقوم فيه رب المال بالمساهمة برأسمال في مؤسسة أو نشاط يديره رب العمل بصفته مضارباً(أو مقدم العمل)، ويتم توزيع الأرباح التي يتم تحقيقها وفق شروط عقد المضاربة، ويتحمل رب المال الخسارة وحده ما لم تكن تلك الخسائر بسبب سوء سلوك المضارب أو اهماله أو اخلاله بالشروط المتعاقد عليها ويمكن تنفيذ تمويل المضاربة إما على أساس مقيد أو مطلق ففي حالة الأساس المقيد فإنه يسمح رب المال للمضارب بالقيام باستثمارات خاضعة لمقاييس استثمارية محددة أو قيود معينة ومن أمثلة ذلك حجم التعرض لمخاطر القطاع أو الدولة، أما في حالة الأساس المطلق، فإن رب المال يتيح للمضارب استثمار الأموال بحرية في ضوء مهارات المضارب وخبرته[1].

2- المشاركة:

اتفاقية أو عقد بين المصرف الإسلامي والعميل للمساهمة في رأس المال بنسب متساوية أو متفاوتة في إنشاء مشروع جديد أو تطوير مشروع قائم أو في تملك عقار أو موجود منقول، سوآءا على أساس دائم أو متناقص بحيث يشتري العميل حصة المصرف بشكل متزايد (مشاركة متناقصة).

وتتم المشاركة في الأرباح التي يدرها المشروع أو العقار أو الموجود وفقاً لشروط اتفاقية المشاركة في حين تتم المشاركة في الخسائر وفقاً لنصيب المشارك في رأس المال.

في نشاط المشاركة يقوم كل من المصرف والعميل في المساهمة في رأس مال المشروع وبنسب قد تكون متساوية أو متفاوتة وفي حالة المشاركة المتناقصة فإن العميل سيقوم بشراء حصة المصرف في المشروع لاحقاً تدريجياً على مدى مدة العقد ويكون" البيع والشراء "مستقلاً عن عقد الشراكة ويجب أ لا يتم اشتراطهما في عقد الشراكة[2] .

[1] الدكتور ابراهيم الكراسنة، مرجع سبق ذكره، ص-ص 09-10.

[2] إبراهيم الكراسنة، مرجع سبق ذكره، ص 11.

والمشاركة هي صورة قريبة من المضاربة والفرق الأساسي بينهما:

- ✓ يمكن لعقد المشاركة أن ينتهي بالتمليك وهذا ما يعرف بالمشاركة المتناقصة إذ يحق للشريك أن يحل محل المصرف في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات حسب الشروط وطبيعة العملية على أساس ترتيب منظم لتخصيص جزء من الدخل للشريك كقسط لاسترداد قيمة الحصة[1].
- ✓ في حالة المضاربة يتم تقديم رأس المال من قبل صاحب المال وحده أم في حالة المشاركة فإن رأس المال يقدم من الطرفين.
- ✓ يحدد عقد المشاركة الشروط الخاصة بنتيجتها بين الأطراف المختلفة.

3- الصكوك:

تمثل الصكوك حصة ملكية نسبية لحاملها في جزء لا يتجزأ من الموجود المعني حيث يتمتع حامل الصك بجميع حقوق هذا الموجود، ويتحمل جميع التزاماته وتصنف الصكوك إلى صكوك تستند إلى موجودات فإنها – الموجودات – توفر لحاملي هذه الصكوك عوائد يمكن توقعها بصورة جيدة كما هو الحال في صكوك السلم والاستصناع والاجارة وأخرى التي تستند على الاستثمار في رؤوس الأموال التي تحدد فيها العوائد على أساس المشاركة في الربح والخسارة في الاستثمار المعني ولا توفر عوائد يمكن توقعها بصورة جيدة.

إن آلية إصدار الصكوك تتمثل في أن يقوم الطرف المحتاج إلى التمويل بتحويل أصول باسم طرف ثالث الذي يقوم بدوره بدفع قيمة هذه الأصول نقداً إلى الطرف المحتاج إلى التمويل على أن يتعهد الطرف المحتاج إلى التمويل بالتعهد بإعادة شراء الأصول التي قام بتحويلها إلى الطرف المختص بهذه الصكوك ويقوم الطرف الثالث بإصدار الصكوك وبيعها إلى المستثمرين وتكون هذه الصكوك مضمونة بالموجود الذي تم تحويله من الطرف المحتاج إلى التمويل إلى الطرف الثالث على أن يتم التعهد بشراء هذه الصكوك من المستثمرين في موعد متفق عليه[2].

4- المساهمة في تأسيس الشركات: تقوم المصارف الإسلامية بالمساهمة في رؤوس أموال الشركات والمشروعات المختلفة عن طريق شراء كل أو جزء من رأسمالها المطلوب للاكتتاب فيه من قبل المساهمين سواء كانوا مصارف أو أفراد. هذا وتقوم هذه المصارف بهذا العمل الاستثماري إذا ما ثبت لها من الدراسات الاقتصادية والمالية إمكانية نجاح هذه المشروعات، فضلا عن أن هذه المشروعات لابد وأن تكون ضمن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة ومستهدفة من وراء ذلك المساهمة في عمليات التنمية باعتبارها من أهم الأسس التي قامت عليها المصارف الإسلامية[3].

---

[1] سامر جلدة، مرجع سبق ذكره، ص 222.

[2] ابراهيم الكراسنة، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[3] طايل مصطفى كمال السيد، القرار الإستثماري في البنوك الإسلامية، طبع بمطابع غباشي، طنطا، القاهرة، مصر، 1999، ص 211.

ثالثا: التمويل التكافلي

1- القرض الحسن: طالما أن المصرف الإسلامي لا يتعاطى بالفائدة أخذا وعطاء فسوف يقوم بتقديم هكذا قروض على أن يلتزم المقترض بإعادة المبلغ المقترض في تاريخ أو تواريخ ثابتة ومحدودة وبدون فوائد مطلقا. كما أن المصرف بإمكانه منح هذا القرض لزبائنه المشاركين في عمليات التمويل المختلفة (كالمضاربة والمشاركة) لتقديم تسهيلات معينة تحفيزا لهم وتشجيعا منه على حسن تعاملهم مع المصرف وحسن أدائهم[1].

2- جمع وتوزيع الزكاة: يقوم البنك الإسلامي بإخراج زكاة أمواله وزكاة أرباح المساهمين، وزكاة من يوكله من المودعين لديه والمتعاملين معه[2].

الشكل رقم (02): استخدامات أموال المصارف الإسلامية

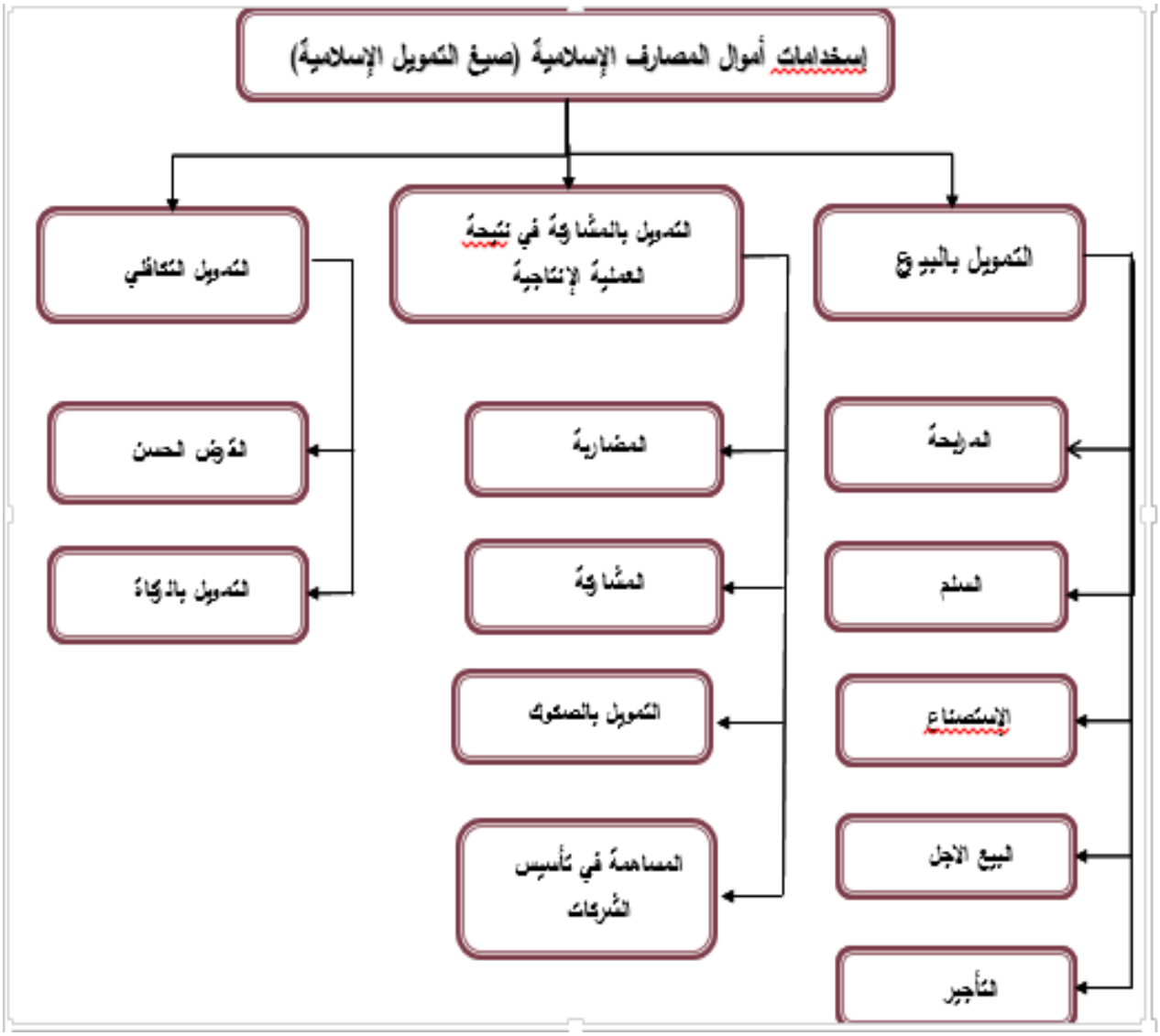

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معلومات المطلب السابق

[1] الشمري صادق راشد، مرجع سبق ذكره، 2008، ص 341.

[2] سامر جلدة، مرجع سبق ذكره، ص 219.

المطلب الثالث: الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية

تعد الخدمات المصرفية في المصارف بصفة عامة الواجهة الرئيسية للمتعاملين مع المصرف ووسيلة هامة لجذب المتعاملين الجدد والمحافظة على المتعاملين الحاليين، فهي بوابة العبور للتعامل في أنشطة المصرف المختلفة.

وترجع أهمية الخدمات المصرفية إلى أن الإيرادات الناشئة عنها ذات مخاطر منخفضة ويقدم المصرف الإسلامي كافة الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف التقليدي فيما عدا الخدمات التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي تستخدم أسعار الفائدة في التنفيذ.

تنقسم الخدمات المصرفية المقدمة بالمصارف الإسلامية إلى نوعين هما خدمات مصرفية تتضمن عمليات ائتمانية تخضع لعمليات الدراسات الائتمانية، فيتم تنفيذها بالمصارف الإسلامية كعمليات استثمارية، وخدمات مصرفية لا تتضمن عمليات ائتمانية يتم تنفيذها كخدمة مصرفية يتم أخذ عمولة مقابل تقديمها وتتمثل هذه الخدمات المصرفية من:

أولا: الاعتمادات المستندية

تعد الاعتمادات المستندية من أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف بصفة عامة، حيث تعد أساس الحركة التجارية (الاستيراد– التصدير) في كافة أنحاء العالم والتي تنفذ من خلال شبكة المراسلين للمصارف حول العالم.

ويعرف الاعتماد المستندي بأنه طلب يتقدم به المتعامل من أجل سداد ثمن مشتريات بضائع من الخارج حيث يقوم البنك بموجبه عن طريق المراسلين بسداد القيمة بالعملة المطلوب السداد بها، وتنفذ الاعتمادات المستندية بالمصارف من خلال أسلوبين هما:

1– الأسلوب الأول: تنفيذ الاعتماد المستندي **كخدمة مصرفية** حيث يتم تغطيته بالكامل من قبل المتعامل ويقتصر دور المصرف على الإجراءات المصرفية لفتح الاعتماد لدى المراسل وسداد قيمة الاعتماد بالعملة المطلوبة، وهي خدمة جائزة شرعا تندرج تحت قواعد الوكالة والإجارة يتقاضى المصرف عليها أجرا.

2– الأسلوب الثاني: وهو تنفيذ الاعتماد **كائتمان مصرفي** حيث يقوم المتعامل بسداد جزء فقط من قيمة الاعتماد ويقوم المصرف باستكمال سداد قيمة الاعتماد كعملية ائتمانية، وتنفذ هذه العملية بالمصرف الإسلامي عن طريق إحدى قنوات الاستثمار (مرابحة، مشاركة الاعتماد) [1].

ثانيا: خطابات الضمان

يعرف خطاب الضمان بأنه وثيقة يصدرها المصرف الإسلامي بناء على طلب المتعاملين معه، ويتعهد فيها المصرف بدفع مبلغ نقدي معين عند طلب المستفيد خلال فترة زمنية محددة إذا لم يلتزم العميل بالوفاء بما عليه من التزامات وعهود معينة للمستفيد[1].

[1] أمارة محمد يحيي عاصي، مرجع سبق ذكره، ص–ص 73–74.

ومن خلال هذا التعريف يمكن تحديد أطراف خطاب الضمان وأركانه كما يلي:

- ✓ العميل الامر: وهو طالب إصدار الكفالة أو المكفول، وهو الذي طلب إصدار خطاب الضمان لصالح جهة معينة.
- ✓ البنك (مصدر الكفالة أو الكفيل): وهو الذي يتعهد بدفع المبلغ للجهة المستفيدة عند الطلب.
- ✓ المستفيد: الجهة التي صدر التعهد من البنك لصالحها[2].

ثالثا: الأوراق المالية.

وهنا المقصود بالأوراق المالية فقط الأسهم العادية لأن المصارف الإسلامية لا تتعامل بالسندات والأسهم الممتازة ذات العائد السنوي الثابت، وتتضمن الخدمات المصرفية المتعلقة بالأسهم ما يلي:

1-حفظ الأسهم: يجوز للمصرف الإسلامي القيام بحفظ الأسهم للمتعامل ويتقاضى عليها أجرا فهي كالوديعة.

2-بيع الأسهم: يجوز للمصرف القيام ببيع وشراء الأسهم لصالح عملائه كوكيل عن العميل ويستحق مقابل ذلك أجرا.

3-الإكتتاب: يجوز للمصرف أن يقوم بعملية الاكتتاب للشركات الجديدة، وتكييفها الشرعي كوكالة ويستحق عليها المصرف أجرا.

4-صرف أرباح الأسهم: يجوز للمصرف صرف أرباح الأسهم نيابة عن الشركات وتكييفها الشرعي وكالة ويجوز للمصرف اخذ أجرا عليها بشرط عدم تعامل هذه الشركات في منتجات تخالف الشريعة الإسلامية.

رابعا: الأوراق التجارية

تقوم المصارف الإسلامية عادة بتقديم مجموعة من الخدمات المصرفية متعلقة بالأوراق التجارية (كمبيالة السند الأذني، الشيك) مقابل الحصول على أجر مقابلها وهي عمليات جائزة شرعا وتتمثل هذه الخدمات في تحصيل الأوراق التجارية، قبول الأوراق التجارية كضمان، حفظ الأوراق التجارية[3].

خامسا: الصرف الأجنبي

وتتمثل في عمليات استبدال العملات الأجنبية بالعملة المحلية، أو صرف مقابل العملات الأجنبية بالعملة المحلية أو العكس بالعكس، وذلك حسب أسعار الصرف السائدة، أي أن هذه العمليات عبارة عن تجارة -بيع وشراء-في عملات أجنبية عديدة عن طريق قيام البنك بشرائها مقابل العملات المحلية، ليقوم فيما بعد ببيعها لمن يحتاجها من عملائه، والفرق بين سعري الشراء والبيع يمثل ربح البنك في هذه العملات.

---

[1] حسين حسين شحاتة، المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، سلسلة الفكر الاقتصادي الإسلامي، ط01، مكتبة التقوى، القاهرة، 2006، ص45.

[2] أحمد شعبان محمد علي، البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص 243.

[3] أمارة محمد يحيي عاصي، مرجع سبق ذكره، ص-ص 75-77.

سادسا: تأجير الخزائن.

تعد هذه الخدمة من الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء لحفظ ممتلكاتهم من مجوهرات أو مستندات هامة أو عقود، ويحتفظ العميل بمفتاح خاص لهذه الخزنة لا يفتح إلا بمعرفته أو مندوب المصرف، ويتقاضى المصرف الإسلامي عليها أجرا مكيفة شرعيا على أنها عقد إجارة[1].

سابعا: (بطاقات فيزا).

انتشرت في الآونة الأخيرة استخدام البطاقات الائتمانية (فيزا) بديلا عصريا عن حمل النقود، لما لها من مزايا أمنية للتعامل، إضافة إلى سهولة استخدامها وقبولها دوليا من كافة المؤسسات التجارية والخدمية، ويتقاضى المصرف مقابل تقديم هذه الخدمة رسوما تتمثل في تكاليف إصدار البطاقة ورسوما تدفع للشركة الدولية، وتستخدم هذه البطاقة في سداد قيمة مشتريات العملاء أو استخدامهم لخدمات الفنادق أو السفر بالطائرات أو ما شابه ذلك.

وتختلف المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية في نقطة هامة في استخدام بطاقات الفيزا وهي عملية استخدام البطاقة في السحب النقدي، فالمصرف التقليدي يتقاضى مقابل ذلك فائدة، أما المصرف الإسلامي فإنه يشترط على المتعامل عدم استخدامها في عملية السحب النقدي إلا في أضيق الحدود وفي حالة استخدامها لا يتقاضى عليها المصرف الإسلامي أية فائدة بل يعتبر ذلك من قبيل القرض الحسن[2].

ثامنا- الحوالات المصرفية

عادة ما تقوم البنوك الإسلامية بإيداع مبالغ من الأموال في المصارف الأخرى لغاية تنفيذ عمليات التحويل، وفي هذه الحالة يكون البنك الإسلامي دائنا للبنك الاخر، ويشترط العلماء في الحوالة أن يكون الدين فيها سابقا عليها، أي يكون الشخص دائنا للبنك وأن تنتهي العملية بتبرئة ذمة البنك بنهاية التحويل[3].

[1] أحمد شعبان محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص227.

[2] أمارة محمد يحيي عاصي، مرجع سبق ذكره، ص 77.

[3] بباس منيرة، فالي نبيلة، الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل تنامي ظاهرة اللاوساطة المالية، دراسة تجربة المصارف الإسلامية في سوق الخرطوم للأوراق المالية، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، العدد 3، 2018، ص 93.

المبحث الثالث: عوامل نجاح البنوك الإسلامية ومعايير أدائها .

تعد البنوك الإسلامية محط أنظار كثير من الناس سواءا متعاملين معها أو غير متعاملين، نظرا لما تتميز به من خصائص وأهداف وعوامل تؤهلها للبقاء والمنافسة والاستمرار، ويمكن القول أن للبنوك الإسلامية عوامل ومعايير أداء تميزها عن البنوك التقليدية، وقد جاء هذا المبحث لبيان عوامل النجاح ومعايير الأداء في البنوك الإسلامية.

ويستعرض هذا المبحث في ثناياه المطالب التالية:

المطلب الأول: العامل الشرعي؛

المطلب الثاني: العامل المصرفي؛

المطلب الثالث: العامل الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الأول: العامل الشرعي

يقيم الإسلام نظامه على مقومات أساسية ثلاثة هي العقيدة، الشريعة والأخلاق، فالطابع المميز للبنوك الإسلامية هو جانب المشروعية، وبدونها يفقد البنك الإسلامي هذه الصفة، إذ يعد معيار السلامة الشرعية أهم ما يميز المصرفية الإسلامية لأنه يتعلق بمدى تحقيق البنوك الإسلامية لما تنفرد به وتتميز.

أولا: تعريف السلامة الشرعية

يمكن تعريف السلامة الشرعية في التعاملات الإسلامية: بأنها الابتعاد عن كل أشكال التعاملات المحظورة أو التي تقود إلى محظور، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر والابتعاد عن مواطن الشبهات وتصحيح الاختلالات التي قد تحدث في عمل البنوك الإسلامية عن طريق هيئات الرقابة الشرعية.

ثانيا: جوانب السلامة الشرعية

تعتمد البنوك الإسلامية مبادئ الشريعة الإسلامية لأنها تسعى من خلال ذلك لإقامة التوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع، انطلاقا من معايير الاستثمار التي أقرها الشرع، وذلك بجذب المدخرات وتوظيفها فيما يفيد المجتمع[1]، ومن أهم ما يميز السلامة الشرعية:

1-السلامة الشرعية في جانب الاستخدامات

يتميز جانب الاستخدامات في البنوك الإسلامية بعدة خصائص بالالتزام بها تتحقق السلامة الشرعية وهذه الخصائص هي:

- ✓ خلو المعاملات المصرفية من الربا وشبهة الربا وذلك في الجانب النظري والتطبيقي.
- ✓ خلو المعاملات المصرفية من الجهالة والغرر والنجش.
- ✓ خلو المعاملات المصرفية من شروط الإذعان والإلزام بما لا يلزم.
- ✓ خضوع المعاملات الإسلامية إلى عنصر المخاطرة نظريا وعمليا.

[1] علي سعيد عبد الوهاب مكي، تمويل المشروعات في ظل الإسلام، دار الفكر العربي، القاهرة، 1979، ص 191.

✓ خلو المعاملات المصرفية من عنصر المقامرة.

2-السلامة الشرعية في جانب الموارد

إن السلامة الشرعية في جانب الموارد تقضي بتحديد موقف البنك الإسلامي أهو مضارب أم مشارك أم وكيل...، وقد خلصت معظم الدراسات إلى أن البنك الإسلامي هو وسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين على أساس المضاربة، الوكالة والمشاركة، وهذا التحديد مهم جدا للتكييف الشرعي لعمليات حشد المدخرات، وهذا التحديد يأخذ أهميته كذلك بالنسبة لأرباب المال[1].

ثالثا: دور هيئات الرقابة الشرعية في تحقيق السلامة الشرعية

إن المقصود بالرقابة الشرعية هي الرقابة الفاعلة التي ترعى ضوابط السلامة الشرعية الانفة، وتحرص على ضبط الممارسة العملية بتلك الضوابط، حيث تعرف الرقابة المصرفية في البنوك الإسلامية على أنها: "جميع العناصر والأنشطة الرقابية التي تستخدم للتأكد من مطابقة أعمال البنك الإسلامي للشريعة"[2].

وتظهر أهمية هيئات الرقابة الشرعية من خلال عدة نقاط أبرزها:

✓ القيام بالاعتراض على ما يجده في هذه البنوك الإسلامية من خلل شرعي إذا وجد.

✓ التحري عن فعالية الأساليب ونجاعتها، لأن من نتائج صحة التطبيق الشرعي للمعاملات المصرفية وسلامتها من الناحية الإدارية إظهار محاسن الشريعة وإثبات كمالها وتمامها.

✓ يتحمل أعضاء هيئات الرقابة الشرعية عبء تحري الطابع الإسلامي لهذه البنوك في الجوهر والمضمون من خلال تبيين الحلال والحرام من المعاملات الاقتصادية، وكشف المشتبه وإزالة الغامض ودرء الشبه عن التطبيق الاقتصادي الراشد[3].

المطلب الثاني: العامل المصرفي

يحتوي العامل المصرفي على العوامل الفرعية التالية:

أولا: كفاءة التسويق المصرفي

يعرف التسويق بصفة عامة بأنه ذلك النشاط الذي يحكم التدفق الاقتصادي للسلع والخدمات للمستهلكين بما يحقق الأهداف الاقتصادية للمجتمع[4]، ومن أنواعه التسويق المصرفي الذي تبرز الحاجة إليه في المؤسسات التي تعرض خدمات وليس سلعا، ومن هذه المؤسسات البنوك الإسلامية التي تقدم خدمات مصرفية وتقبل ودائع وتقوم بالتمويل، ولتحقيق كفاءة تسويقية فاعلة ينبغي تحقيق ما يلي:

1- تحسين نوعية الخدمات للعملاء: يتم هذا من خلال:

✓ مدى تنوع الخدمات المصرفية وتكاملها واتساع وترابط مزيجها وافتتاحها للفروع القريبة للعميل.

---

[1] إبراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، ص-ص 58-59.

[2] عوف محمد الكفراوي، النقود والمصارف في النظام الإسلامي، دار الجامعات المصرية، 1977، ص 227.

[3] إبراهيم عبد الحليم عبادة، مرجع سبق ذكره، ص-ص 66-67.

[4] William J.Stanton, Fundamentals of marketing, 4th ed cny, mc graw Ittil, 1975, p5.

- ✓ تكلفة الخدمة المصرفية مقارنة بالبنوك الأخرى.
- ✓ شروط الحصول على الخدمة المصرفية والاستفادة منها.
- ✓ مقدار الجهد المقدم من العميل في سبيل الحصول على الخدمة المصرفية.
- ✓ المزيج الترويجي الذي يمارسه البنك الإسلامي ومدى نجاح عناصره، والمتمثلة في مدى كفاءة ونجاح الإعلان والإعلام وخطط البنك ورجال البيع الشخصي[1].

2- تحسين الخدمات المصرفية في ظل المنافسة: إن تحسين الخدمة المصرفية لا يتوقف على الاهتمام بما يقدم العميل من طلبات وتلبيتها وحسب، إنما التوجه نحو العميل وعرض الخدمات عليه، وخصوصا تلك التي استجدت في الساحة المصرفية، فالتوجه التسويقي الحقيقي يكون من خلال تأمين أفضل طريقة لخدمة أهدافها المالية من خلال تلبية رغبات الزبون وإشباع حاجاته[2].

ثانيا: كفاءة الهندسة المالية

الهندسة المالية يناط بها واجب البحث عن الخدمات أو المنتجات والاحتياجات الحقيقية التي تنطلق من أسس شرعية، وعلى إدارة الهندسة المالية أن تتكيف لتخدم أغراض الاقتصاد الكلي، أو البحث عن بدائل ملائمة[3]، هذا ما يدفع البنوك الإسلامية للبحث في كيفية ابتكار وتجديد الخدمات المصرفية من خلال الأدوات الاستثمارية التي تقدم لعملائها بدائل تحفزهم على تحويل موجوداتهم المالية إلى البنك الإسلامي وجذب المدخرات من خارج عملاء البنك، ونظرا لأن البنوك الإسلامية تعتمد على الية المشاركة فإن هذا يؤدي إلى نموها وبشكل مستمر، فهي تقوم بالبحث والتعرف على السوق ودراسة الجدوى والاستشارات الاستثمارية والترويج للمشروعات، وتقييمها، وتدعيم سوق الأوراق المالية، والقيام بوظيفة أمناء الاكتتاب لدعم إصدار الأسهم والمساعدة في ترويجها بشتى الوسائل الممكنة،.....، وأي خدمة يمكن تكييفها وقبولها شرعا[4].

ثالثا: كفاية إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

يشير مفهوم المخاطرة في الأدبيات المالية والأعراف المصرفية وحتى بين جمهور الناس إلى وضع عدم التيقن بحدوث النتائج المطلوبة واحتمال أن يكون المآل غير مرغوب فيه، والجدير بالاهتمام هو دراسة المخاطرة بمعنى دراسة القوى والعوامل التي يمكن أن تؤثر في الوصول إلى النتيجة المرغوبة من أجل تخاذ القرارات المالية وليس المقصود العمل على إلغائها لأن ذلك غير ممكن، بل الغرض من دراستها السيطرة على تلك المخاطر وإدارتها بطريقة تمكن من تقليل أثرها السيئ على نتيجة القرار الذي نريد أن نتخذه، وللبيئة المحيطة بالبنوك الإسلامية دور في تنامي معدل المخاطرة وذلك للضعف النسبي

[1] إبراهيم عبد الحليم عبادة، مرجع سبق ذكره، ص-ص 66-67.

[2] أحمد محمود أحمد، تسويق الخدمات المصرفية، دار البركة، ط1، 2001، ص 29.

[3] إبراهيم عبد الحليم عبادة، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[4] Marlin Gackle, Bankers as Brokers, The complete guide to selling mutual funds and other free- based investement products, probus publication Co, Chicago, 1994, P 59.

للبيئة الأساسية القانونية الداعمة لعمليات الاقتراض المصرفية، وتخلف الأسواق المالية، وتقلب البيئة الاقتصادية مما يسهم في خلق أوضاع مالية غير مستقرة في قطاع المؤسسات[1].

رابعا: كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية

يعد رأس المال في المؤسسات المصرفية خط الدفاع الأول لحماية أموال المودعين وتأمينها تجاه أي خسائر تتعرض لها البنوك، فضلا عن تمويل الموجودات الثابتة، ويمكن تعريف كفاية رأس المال على أنه قدرة رأس مال البنك على مجابهة مسحوبات المودعين والدفعات للدائنين في حالات الإعسار والتصفية التي يتعرض لها البنك.

إن اختلاف الأسس التي تقوم عليها الصناعة المصرفية الإسلامية عن تلك التي تقوم عليها الصناعة المصرفية التقليدية انعكس بالاختلاف الكبير في طبيعة أساليب التمويل واستثمار الموارد المالية المتوفرة لديهما، أيا كان مصدرها، وكذلك الأسس الحاكمة للعلاقة بين البنك وعملائه في كلا النوعين من البنوك. وفي سبيل تعزيز العمل المصرفي الإسلامي وغرس دعائمه قام مجلس الخدمات المالية المصرفية – وهو هيئة دولية تضع معايير لتطوير وتعزيز صناعة الخدمات المالية الإسلامية–بإصدار معايير رقابية ومبادئ إرشادية لهذه الصناعة، التي تضم بصفة عامة قطاع البنوك، سوق المال والتكافل (التأمين الإسلامي) –بإصدار معيار لحساب كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية، تم من خلاله تحديد المتطلبات الدنيا لرأس المال في المؤسسات المالية الإسلامية[2].

الشكل (03): مكونات هيكل معيار كفاية رأس المال

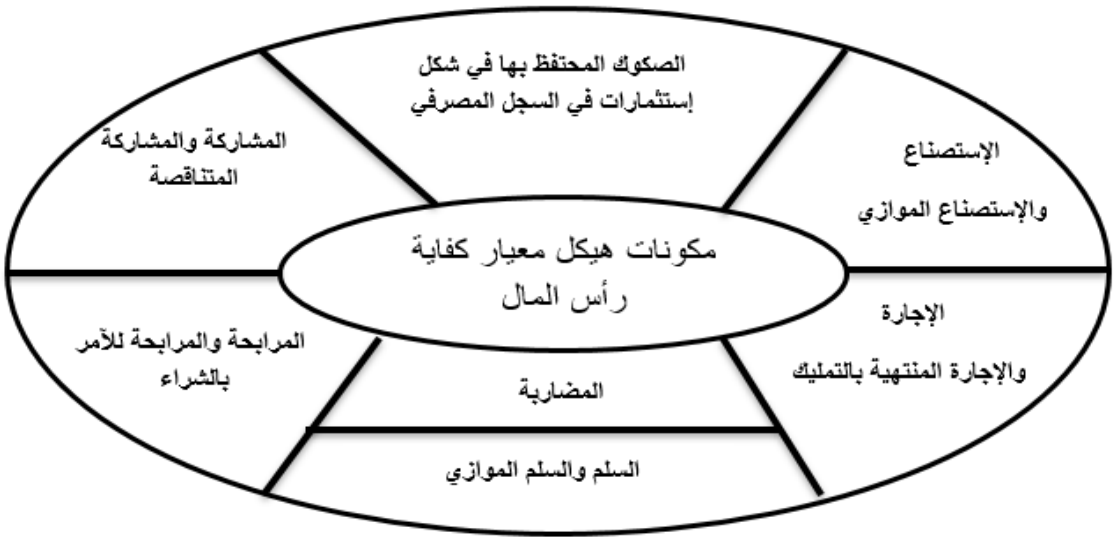

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على: معيار كفاية رأس المال للمؤسسات المالية الإسلامية، ورقة عمل لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2005، ص 04.

[1] إبراهيم عبد الحليم عبادة، مرجع سبق ذكره، ص ص 90-91.

[2] سعيدي خديجة، إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك الإسلامية (دراسة تطبيقية على مجموعة البركة المصرفية)، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد العاشر، جامعة البليدة 2، 2016، ص 5.

خامسا: إدارة السيولة

تمثل السيولة أهم وسائل وقاية البنك من مخاطر الإفلاس[1]، ويمكن تعريفها بأنها: مقدرة البنك على الوفاء بسحوبات الموردين وتلبية احتياجات المتمولين في الوقت المناسب ودون الاضطرار إلى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة أو الاقتراض بالفائدة، أو هي القدرة على تحويل الأصول إلى نقد بشكل سريع ودون خسارة[2]، حيث تقوم السيولة في البنك بوظائف عديدة نذكر منها:

- ✓ توفير قدر ملائم من النقد لمواجهة الطلب على الودائع غير المستقرة.
- ✓ مقابلة الطلبات غير المتوقعة لسحب الودائع تحت الطلب.
- ✓ تلبية طلبات السحب من المودعين لظروف استثنائية[3].

رغم الأهمية الكبيرة للسيولة في البنوك إلا أن متطلباتها في النظام المصرفي الإسلامي تختلف عنها في النظام المصرفي التقليدي، من حيث أن البنوك الإسلامية لا تحتاج إلى توفير سقف معين من السيولة لمواجهة الطلب على الودائع الجارية أو الودائع الاستثمارية، والسبب في ذلك يرجع إلى:

- ✓ الطلب على النقود في ظل النظام الإسلامي يختلف عنه في النظام التقليدي، حيث أن النقود في الإسلام لا تطلب لذاتها (دافع المضاربة) فهي وسيلة وليست غاية.
- ✓ الودائع الاستثمارية فإنها تخضع لنظام المضاربة الذي يقضي بعدم جواز سحب أموال الودائع قبل انتهاء الأجل، وتدخل ضمن مشروع لا يجوز أن تخرج منه إلا بعد انتهاء المشروع[4].

سادسا: كفاءة إدارة الربحية في البنوك الإسلامية

يعد تعظيم الربح من أهم أهداف المشروعات المالية وغير المالية ومنها البنوك الربوية والبنوك الإسلامية تحديدا، فرفع مستوى الأرباح فوق المستوى الموجود لدى البنوك المنافسة هو المعيار الحقيقي لكفاءة أي بنك. وتحقيق مستوى عال من الربح أمر غير مناف لأصول الشرع أو أخلاقيات الإسلام، ولا نجد في الفقه الإسلامي أي تحديد لمستوى معين من الربح إذا كانت المعاملة أو المتاجرة تتم وفقا لضوابط المشروعية، وهناك أسس ومعايير لإدارة الربحية في البنوك الإسلامية منها:

1- تسعير الخدمات المصرفية: يرتبط تسعير الخدمات المصرفية بعامل الإيرادات والعوائد المتوقعة من ممارسة نشاط اقتصادي معين فضلا عن كلفة الخدمة المصرفية، ويستفاد من تسعير الخدمة المصرفية في جعلها أكثر ملاءمة لقدرة العميل بحيث يستطيع تحملها.

2- الاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير: ويتأتى ذلك من خلال زيادة الموجودات الاستثمارية إلى حقوق الملكية وتشير نظرية وفورات الحجم الكبير إلى التوسع في حجم الوحدة المصرفية يتبعه توسع في الإنتاج.

---

[1] الفضل مؤيد محمد علي، مؤشرات أداء النظام المصرفي التجاري الخاص والعام في العراق، دراسة مقارنة، مجلة افاق إقتصادية الإمارات، عدد 84، 2000، ص 111.

[2] منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ط3، 2000، ص295.

[3] إبراهيم عبد الحليم عبادة، مرجع سبق ذكره، ص 106.

[4] فرح عبد الفتاح محمد، رؤية إستراتيجية لعمل البنوك الإسلامية في ظل العولمة، افاق إقتصادية، الإمارات، عدد 81، 2001، ص 70.

3- رفع نسبة توظيف الموارد المتاحة إلى أقصى حد ممكن: وترتبط هذه المسألة بإدارة السيولة في البنك من جهة وبسياسة البنك المركزي من جهة ثانية، إذ أن البنك المركزي يفرض نسبة سيولة نقدية على البنوك الإسلامية وغيرها، أما ما يمكن أن يؤثر فيه البنك هو كيفية إدارة المتاح من موارد والاستفادة من الفرص المتاحة في الاستثمار بقدر الإمكان.

4- كفاءة نفقات البنك في تحصيل الإيرادات: يمكن للبنك الإسلامي تحقيق كفاءة النفقات من خلال زيادة كفاءة العاملين فيه، وتقاس كفاءة النفقة بنسبة ما ينفق البنك إلى مجموع إيراداته، وهذه النسبة كلما انخفضت فإن ذلك يعني كفاءة الدينار المنفق من قبل البنك.

5- سرعة اتخاذ القرارات والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال: يعتبر هذا العنصر من أهم عناصر تحقيق الربحية، إذ إن قرب اتخاذ القرار من وقت الحاجة إليه إلى موعد تنفيذه أمر في غاية الأهمية، ويعتمد على إمكانية وصول المعلومات إلى الإدارة بشكل مؤسسي، ويمكن اختصار الوقت على العملاء في البنوك الإسلامية، وجعل المعاملة تتم في إدارة واحدة دون الرجوع إلى إدارة عليا في البنك للتوفير على العملاء، وبالتالي يحقق البنك رواجا ما يعني جذب عملاء جدد بسبب هذه المرونة التي يتبعها البنك[1].

المطلب الثالث: العامل الاقتصادي والاجتماعي

تعد البنوك في عالم اليوم من أهم أسس بناء الهيكل الاقتصادي لأي دولة، وقد ازدادت أهميتها لتشكل أداة من أدوات الاستثمار في تحقيق هدف التنمية الاقتصادية، ويمثل العامل الاقتصادي والاجتماعي حجر الزاوية في مجموعة الأهداف العامة للبنوك الإسلامية.

أولا: مدى إسهام البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية

إن اعتماد البنوك الإسلامية على المنتجات الإسلامية من مرابحة ومشاركة ومضاربة وغيرها في توظيف ما لديها من موارد، عامل مؤثر في توجيه العمليات المصرفية إلى التنمية الاقتصادية لما تؤديه هذه الصيغ من دور تنموي فعال في خلق إنتاج حقيقي، كما أن تشجيع البنوك الإسلامية على الادخار وزيادة المدخرات يعني تشجيع الإنتاج بتوظيفها في قنوات استثمارية متنوعة، مما يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات أو استخدامها في تغطية المديونية العامة، فالأدوات الاستثمارية المستخدمة في البنوك الإسلامية قد تكون سببا في نجاحها واستمرارها من خلال الاستثمار الذي هو العمود الفقري للبنوك الإسلامية سواء من خلال إدارتها للاستثمار بشكل مباشر، أو مشاركتها بمشروعات اقتصادية نافعة، أو كونها وسيطا بين ذوي الفوائض والمستثمرين[2].

[1] إبراهيم عبد الحليم عبادة، مرجع سبق ذكره، ص-ص 109-113.

[2] عبد الملك يوسف الحمر، المصارف الإسلامية ومالها من دور مأمول، مؤتمر الاقتصاد الإسلامي الثالث، أم القرى، مكة المكرمة، 2005، ص 42.

كما تقوم البنوك أيضا بشكل عام بتمويل الواردات والصادرات من خلال فتح الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والتي تمثل فيها دور الوسيط بين المصدر والمستورد، مما يعني المساهمة في تحقيق التنمية من خلال المساهمة في الميزان التجاري للدولة إذا كانت صادراتها أكبر من وارداتها، إذ تعمل على توفير الثقة العالمية بين الدولة وبقية دول العالم، وللبنوك دور أيضا في إنشاء وتطور الأسواق المالية من خلال الخروج عن الدور التمويلي قصير الأجل، والاتجاه نحو التمويل المتوسط وطويل الأجل وذلك من خلال المبادرة في إنشاء محافظ استثمارية أو مالية تقوم بطرح أدوات استثمارية ومالية جديدة تساهم في تحويل المدخرات قصيرة الأجل إلى متوسطة وطويلة الأجل مما يخدم مصلحة ونشأة السوق المالية المحلية[1].

ثانيا: المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية

تعد المسؤولية الاجتماعية إحدى أهم مجالات أنشطة البنوك الإسلامية، إذ أنها الجسر الذي تؤدي من خلاله واجبها نحو المجتمع للمشاركة في مكافحة الفقر وتوزيع الثروة والاسهام في نشر العدالة[2]، حيث تتضمن المسؤولية الاجتماعية عدة قواعد ومؤشرات ألا وهي:

- ✓ أن المال ملك لله والأفراد مستخلفون فيه ولهم حق الانتفاع به.
- ✓ أن يكون استغلال الأموال وفقا لمتطلبات الشريعة بحيث يتجنب التعامل بها بالباطل.
- ✓ أن هناك حقوقا شرعية مفروضة على المال يجب تأديتها وفقا لمقاصد الشريعة: مثل الزكاة والإنفاق في سبيل الله .
- ✓ ضرورة استغلال المال وعدم اكتنازه[3].

والجدول التالي يوضح الأطراف المختلفة التي تغطيها المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية:

[1] إبراهيم عبد الحليم عبادة، مرجع سبق ذكره، ص 120.

2 محمد صالح علي عياش، المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية، طبيعتها وأهميتها، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2010، ص6.

[3] بوحفص محمد، علي قدور بن ساحة، سبل تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية في ظل مبادئ الحوكمة المصرفية، ورقة بحثية متوفرة في موقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي، 2011، ص 6.

جدول(01): الفئات المستفيدة من المسؤولية الاجتماعية للبنوك الاسلامية

العنصر	الآليات المستخدمة من طرف البنوك الاسلامية لتحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاهه:
المساهمون	العمل على تنمية حقوق الملكية باستمرار، وتحقيق المركز التنافسي المناسب للمصرف الإسلامي، وتطوير مجالات الاستثمار، والسماح للمساهمين بمتابعة أعمال المصرف والاطلاع على البيانات المطلوبة.
العاملون	تفعيل نظام المشاركة في الأرباح، عدالة وظيفية، رعاية صحية، رواتب وأجور مدفوعة، إجازات مدفوعة، فرص تقدم وترقية، تدريب مستمر، إسكان للعاملين ونقلهم، ظروف عمل مناسبة.
الزبائن	المحافظة على شرعية وسلامة المعاملات المقدمة، والعمل على تحقيق رضا المودعين، تسهيل إجراءات التعامل وكسب ثقة المتعاملين، دراسة دوافع وسلوك المتعاملين بالمصرف على فترات متفاوتة، والاهتمام بشكاوى ومقترحات المودعين، أسعار مناسبة، الإعلان الصادق.
المنافسون	معلومات صادقة، عدم سحب العاملين من الآخرين بوسائل غير نزيهة، منافسة عادلة ونزيهة.
المجهزون	أسعار عادلة، الاستمرارية في التجهيز، تسديد الالتزامات المالية والصدق في التعامل.
المجتمع	محاربة الفقر والبطالة من خلال خلق فرص عمل و تمويل المشروعات الحقيقية الإنتاجية التي تخلق فرص العمل وتحقق قيمة مضافة، سواء كانت هذه المشروعات كبيرة أم صغيرة أم متوسطة، والمساهمة في تمويل مشروعات الرعاية الصحية والاجتماعية، وزيادة الوعي الادخاري لدى أفراد المجتمع، من خلال سهولة الوصول إلى الأوعية والأدوات الادخارية، خاصة لصغار المدخرين، والمساهمة في التأهيل العلمي والقضاء على الأمية، وزيادة الوعي المصرفي لأبناء المجتمع، احترام العادات و التقاليد، توظيف المعوقين، دعم الأنشطة الاجتماعية، دعم البنية التحتية، المساهمة في حالة الكوارث.
البيئة	الانفاق على برامج التشجير وقيادة المساحات الخضراء، المنتجات غير الضارة.
الحكومة (الدولة)	الالتزام بالقوانين، حل المشكلات الاجتماعية، تسديد الالتزامات الضريبية وإدارة أموال الزكاة جمعا، وتوزيعا.

المصدر: محمد الصيرفي، المسؤولية الاجتماعية للإدارة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2007، ص ص 70-72، بتصرف.

خاتمة الفصل:

من خلال ما سبق يتضح لنا أن البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية تهدف إلى تجميع المدخرات من كل من لا يرغب في التعامل بالفائدة، ثم العمل على توظيفها في مجال النشاط الاقتصادي بما يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

كما تختلف البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية في العديد من النقاط، أبرزها أن هذه الأخيرة ترتكز في عملها على نظام الفائدة، حيث تقوم بتقديم قروض لعملائها مقابل فائدة بنسبة محددة مسبقا على مقدار هذا القرض، في حين تستبعد البنوك الإسلامية الفائدة من تعاملاتها تماما وتعتبرها شكلا من أشكال الربا المحرمة شرعا وتستبدلها بأسلوب "المشاركة في الربح والخسارة" وذلك بإتباع أساليب تمويلية واستثمارية مختلفة مثل: المرابحة، المضاربة، المشاركة،.....إلخ، أما من حيث الأهداف فالبنوك الإسلامية لها عدة أهداف تسعى لتحقيقها مثلها مثل البنوك التقليدية كالأهداف المالية، الاستثمارية التنموية، إلا أنها تتميز عن البنوك التقليدية في أن لها أهداف اجتماعية تسعى لتحقيقها.

وفي سبيل نشاطها وتحقيق أهدافها وأداء دورها بكفاءة وفعالية تقوم البنوك الإسلامية بتجميع مواردها المالية من مصدرين أساسيين: مصادر داخلية ومصادر خارجية، وتتمثل المصادر الداخلية في حقوق ملكية المساهمين والتي تشتمل على كل من رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح المحتجزة، أما بالنسبة للمصادر الخارجية فتتمثل بالأساس في الودائع المصرفية بمختلف أنواعها.

بعد قيام البنك الإسلامي بتجميع موارده المالية، فإنه يقوم بتوظيفها واستثمارها في مشاريع تمويلية واستثمارية مختلفة: التمويل بالبيوع، التمويل بالمشاركة في نتيجة العملية الإنتاجية والتمويل التكافلي، كما يقدم البنك الإسلامي خدمات وتسهيلات مصرفية كقبول الودائع وفتح الحسابات، خطابات الضمان والاعتمادات المستندية، كما تعمل أيضا على ابتكار صيغ جديدة لتمويل المشروعات والأفراد لتتمكن من توسيع حصتها السوقية من خلال تمويل هذه المشروعات بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية بالإضافة إلى بعض الخدمات الاجتماعية كتجميع وتوزيع الزكاة وتقديم القروض الحسنة وإدارة الممتلكات والوصايا.... إلخ.

الفصل الثاني

التأصيل النظري لتشخيص الأداء البنكي في البنوك الإسلامية

تمهيد:

تعمل المصارف في بيئة تنافسية تتسم بعدم الاستقرار لذلك فهي دائما تسعى إلى العمل على الاستمرارية والبقاء والذي لن يتسنى لها إلا من خلال قيامها بالرقابة المستمرة على أدائها، وتكمن هذه الرقابة في التقييم الدوري لمختلف نشاطاتها باختيار أنسب الأدوات والوسائل الكفيلة بإجراء عملية التقييم بشكل واضح يعكس وضعيتها، وبذلك تتمكن من استخلاص نقاط الضعف فيه حتى يتم تفاديها ونقاط القوة ليتم تعزيزها لاستخدامها في عملية التخطيط المستقبلي لأدائها، كما تساعد هذه العملية المصارف على تقييم السياسات التي سبق لها تبنيها وهل تتماشى وتطلعاتها وأهدافها أم يجب مراجعتها وتغييرها ويتوقف الدور الكبير الذي يلعبه القطاع البنكي، على مدى فعالية هذا القطاع التي لا تتأتى إلا بسلامة المركز المالي للبنك وتدخل هذه الرؤيا في صلب ضرورة كيفية التوظيف الأحسن للموارد نظرا لندرتها مقارنة بالحاجة إليها، وهذه الثنائية المتناقضة تطرح نفسها ضمن أهم التحديات التي يواجهها مسؤولو البنوك.، وسنحاول في هذا الفصل إظهار أهم الأدوات التي تستخدمها البنوك الإسلامية ممثلة في النسب المالية لتقييم أدائها من خلال:

المبحث الأول: تقييم الأداء المالي للبنوك.

المبحث الثاني: البيانات المالية للبنوك الإسلامية.

المبحث الثالث: تشخيص الأداء المالي للبنوك الإسلامية باستخدام النسب المالية.

المبحث الأول: تقييم الأداء المالي للبنوك

يعد الأداء المالي العنصر الأساسي في البنوك التجارية، إذ تسعى البنوك إلى تحقيق أكبر عائد ممكن وبأقل التكاليف، وحتى تتمكن من معرفة مدى تحقيقها لهذه الأهداف تلجأ البنوك إلى القيام بعملية تقييم الأداء المالي وذلك من خلال الاعتماد على عدة أدوات، والتي تعد النسب المالية أكثرها استخدما وشيوعا، لذا سنتطرق في هذا الجانب إلى ماهية الأداء المالي، بالإضافة إلى مراحل وأساليب تقييم الأداء المالي.

المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي

لوضع المصرف الآن وتحديد الاتجاهات التي استخدمها للوصول إليه من خلال دراسة الإيرادات، الموجودات، المطلوبات، وصافي الثروة، كما أنه يوضح أثر هيكل التمويل والاستخدام على مؤشرات الربحية، ويعكس الكفاءة التمويلية والتشغيلية للبنك.

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق الى مفهوم تقييم الأداء المالي في البنوك وأهداف عملية التقييم.

أولا– مفهوم تقييم الأداء المالي في البنوك:

هناك الكثير من التعريفات التي تناولت تقييم الأداء المالي نذكر منها:

التعريف الأول:

عملية تقييم الأداء المالي تعني الحكم على إدارة استغلال موارد المؤسسة وتوظيفها لخدمة الأطراف المهتمة جميعها، فالتقييم هو بمثابة قياس للنتائج المحققة وتعتبر عملية بالغة الأهمية لأنها تخدم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة[1].

التعريف الثاني:

تقييم الأداء المالي هو نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة أو المنتخبة بما يقابلها من مؤشرات مستهدفة، أو بتلك التي تعكس نتائج الأداء خلال مدد سابقة، أو نتائج الأداء في الوحدات الاقتصادية المماثلة مع مراعاة الظروف التاريخية والهيكلية[2].

التعريف الثالث:

تقييم الأداء المالي هو عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات المحاسبية وغيرها للوقوف على الحالة المالية للمصرف، وتحديد الكيفية التي أديرت بها موارده خلال فترة زمنية معينة[3].

---

[1] حسني خليل جميل الشطرات، مقومات الرقابة الداخلية وأثرها على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية (دراسة ميدانية)، مجلة مركز صالح كامل للإقتصاد الإسلامي، مج 19، عدد 55، 2015، ص ص 14-15.

[2] فهد نصر حمود، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء للتشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 27.

[3] Mona J. G, Dixi L M managing Financial Instution Asset , Liability approache Part 5, Chapter 22, 1994, P 648.

التعريف الرابع:

تشغل عملية تقييم الأداء المالي في المصارف حيزا واسعا من لدن أصحاب المصالح ومن بينهم المالكون والمودعون والمقرضون لما لهذه العملية من أهمية في إبراز الوضع المالي لهذه المصارف ومن ثم المساعدة في عملية اتخاذ القرارات[1].

من خلال ما سبق يمكننا القول بأن تقييم الأداء المالي هو عبارة عن مجموعة العمليات التي تعنى بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية المصرفية، وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن الاستفادة منها في الحكم على مركز المصرف المالي، وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات كما تساعد أيضا في تقييم أداء المصرف وكشف الانحرافات والتنبؤ بالمستقبل.

ثانيا- أهداف تقييم الأداء المالي للبنوك:

من الجدير بالذكر بأن عملية تقييم الأداء بالبنوك تحظى بأهمية بارزة وكبيرة وفي جوانب ومستويات عدة يمكن إبرازها في الآتي:

- يبين تقييم الأداء للبنوك قدرة البنك على تنفيذ الأهداف المخططة، من خلال مقارنة النتائج المتحققة من المستهدف منها، والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها، مما يعزز أداء البنك بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل.
- يساعد تقييم الأداء المالي في الكشف عن التطور الذي حققه البنك في مسيرته وذلك من خلال متابعة نتائج الأداء الفعلي زمنيا من مدة إلى أخرى، ومكانيا بالمقارنة مع البنوك المماثلة الأخرى.
- يظهر تقييم أداء المركز الاستراتيجي للبنك ضمن إطار البيئة القطاعية التي يعمل فيها، ومن ثم تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين مركزه الإستراتيجي.
- تساعد عملية تقييم الأداء في الإفصاح عن درجة المواءمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للبنك.
- يقدم تقييم الأداء صورة شاملة لمختلف المستويات عن أداء البنك وتحديد دوره في الاقتصاد الوطني واليات تعزيزها.
- يوضح تقييم الأداء المالي كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة للبنك.
- يقدم تقييم الأداء إيضاحا للعاملين حول كيفية أداء مهامهم الوظيفية ويعمل على توجيه الجهود لتحقيق الأداء الناجح المستهدف الذي يمكن قياسه والحكم عليه[2].

[1] حيدر يونس كاظم الموسوي، أثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية في مؤشرات سوق الأوراق المالية-الأردن والسعودية حالة تطبيقية للفترة 1990-2007، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والإقتصاد، 2009، ص 42.

[2] زاهر صبحي بشناق، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية بإستخدام المؤشرات المالية (دراسة مقارنة للبنوك العاملة في فلسطين)، قدمت هذه الرسالة إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص 21.

المطلب الثاني: مراحل تقييم الأداء المالي للبنوك

تتضمن عملية تقييم الأداء المالي للبنوك مراحل عدة متعاقبة يمكن توضيحها في الآتي:

المرحلة الأولى:

وهي مرحلة جمع البيانات والمعلومات الإحصائية التي تتطلبها عملية تقييم الأداء للبنوك لحساب النسب أو المؤشرات المستخدمة في التقييم، وتشتمل هذه البيانات والإحصائيات بيانات لعدة سنوات ولمختلف النشاطات التي يمارسها البنك.

المرحلة الثانية:

وهي مرحلة تحليل البيانات والمعلومات الإحصائية ودراستها وبيان مدى دقتها وصلاحيتها لحساب النسب أو المؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء المالي في البنك.

المرحلة الثالثة:

وهي مرحلة إجراء عملية التقييم باستخدام النسب أو المؤشرات بالاعتماد على البيانات المتاحة لمختلف النشاطات والعمليات التي يشتمل عليها أداء البنك.

المرحلة الرابعة:

وهي مرحلة تحليل نتائج التقييم وبيان مدى النجاح أو الإخفاق الذي صاحب أداء البنك مع حصر وتحديد الانحرافات التي حصلت في نشاطه ومن ثم تفسير الأسباب التي أدت إلى تلك الانحرافات ووضع الحلول اللازمة لمعالجتها لضمان تحقيق أداء أمثل للبنك.

المرحلة الخامسة:

وهي مرحلة متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في نشاط البنك وتوفير الشروط اللازمة أو المشجعة لتحقيق الأداء المطلوب والإستفادة من نتائج التقييم في عدم تكرار الأخطاء في المستقبل[1].

المطلب الثالث: أساليب تقييم الأداء المالي للبنوك

تتمثل أهم الأساليب المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنوك في الآتي:

أولا- تحليل القوائم المالية في البنوك الإسلامية:

يتعين على القائم بتحليل وتقييم الأداء المالي للبنك معرفة مكونات القوائم المالية إلى جانب القوانين والتشريعات ذات الصلة بالموضوع، نظرا لما يكتسبه القطاع من حيوية وحساسية في ان واحد وسنقوم فيما يلي بعرض لأهم القوائم المالية ومكوناتها في البنوك الإسلامية بالإضافة إلى أساليب تقييم وتحليل الأداء المالي من خلال هذه القوائم، ويتضمن هذا التحليل أسلوبين هما:

[1] زاهر صبحي بشناق، نفس المرجع السابق، ص ص 27-28.

1- التحليل العمودي (الرأسي) للقوائم المالية:

يهدف هذا الأسلوب من التحليل إلى التغلب على مشكلة الحجم في عملية مقارنة المركز المالي والأرباح والخسائر بين عدة بنوك، ويتم ذلك من خلال إعطاء أوزان لمكونات البيانات بالنسبة لإجمالي الأصول في حالة الميزانية العامة، وإجمالي الإيرادات في حالة جدول الأرباح والخسائر الذي يجب أن يساوي كل منهما 100%، ويتضمن التحليل العمودي إعداد بيانين ماليين هما: الميزانية العامة ذات الحجم الموحد وجدول الأرباح والخسائر ذو الحجم الموحد.

2- التحليل الأفقي (تحليل الاتجاه) للقوائم المالية:

يهدف هذا التحليل إلى تحديد اتجاه التغيرات في البيانات المالية عبر الزمن، ويتطلب هذا التحليل الحصول على بيانات مالية لعدة سنوات أو فترات متعاقبة، ويتم التحليل:

- أولا: باختيار وتحديد سنة أساس يكون فيها أداء البنك طبيعيا ولم يتعرض خلالها إلى عوامل سلبية أو حقق خلالها نتائج مالية غير عادية.
- ثانيا: يتم إعطاء سنة الأساس نسبة 100%.
- ثالثا: نسبة أرقام نفس العنصر للسنوات التالية والسابقة لسنة الأساس إلى قيمة العنصر نفسه في سنة الأساس[1].

ثانيا- تقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية:

هناك مؤشرات أساسية لتقييم الأداء المالي للمصارف مثل مؤشرات القيمة المضافة، ومؤشرات النسب المالية ولكن لأهمية النسب المالية في تقييم الأداء المالي فقد اقتصرنا في دراستنا على بيان هذه المؤشرات حيث يعد استخدام النسب المالية في التحليل المالي من أهم الوسائل التي تساعد الإدارة على معرفة وضع سيولة البنك وموقف الأموال المتاحة للتوظيف، فضلا عن ملاءة رأس المال والربحية في هذه البنوك [2].

[1] محمد علي العامري، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص100.

[2] حيدر يونس كاظم الموسوي، المصارف الإسلامية- أداؤها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية-، اليازوري، عمان، الأردن، 2011، ص 59.

المبحث الثاني: البيانات المالية للبنوك الإسلامية

تعكس القوائم المالية كافة الخدمات المصرفية والمالية التي يقدمها البنك، كما تبين حجم البنك الإجمالي، ومن أهم القوائم المالية في البنوك:

- الميزانية العامة (قائمة المركز المالي): وتقيس المركز المالي للبنك في نقطة زمنية عادة ما تكون نهاية السنة المالية للبنك.
- بيان الدخل والخسائر (جدول النتائج): أي حساب الدخل والخسائر، ويقيس ربحية البنك خلال فترة زمنية عادة ما تكون السنة المالية للبنك.
- كشف التدفقات النقدية: يظهر مصادر الأموال واستخداماتها خلال فترة زمنية عادة ما تكون السنة المالية للبنك.

إلا أننا سنركز على قائمة المركز المالي (الميزانية العامة) وقائمة الدخل (جدول الأرباح والخسائر)، كون البيانات التي سنستخدمها في الجانب التطبيقي مستخرجة من هاتين القائمتين فقط.

وتكمن أهمية القوائم المالية في أنها تظهر بوضوح وتساعد في فهم مصادر قوة البنك ومكامن ضعفه، وفيما يلي عرض لهذه القوائم المالية:

المطلب الأول: الميزانية العامة (قائمة المركز المالي) للبنك الإسلامي

تبين الميزانية العامة المركز المالي للبنك الإسلامي من حيث مصادر الأموال واستخداماتها في نقطة من الزمن عادة ما تكون نهاية السنة المالية، وتظهر قيمة وتركيبة مصادر الأموال، أي المدخلات المالية التي حصل عليها البنك من المطلوبات وحقوق الملكية لتمويل نشاطاته الاستثمارية والتمويلية، وكيفية توزيع هذه النشاطات على العقود الاسلامية المختلفة، أي المخرجات المالية التي وظف بها البنك أمواله في الموجودات، في نهاية السنة المالية.

وتتكون الميزانية العامة للبنك الإسلامي من جانبين متساويين في المجموع، هما جانب الموجودات، أي الأصول، وجانب المطلوبات، أي الالتزامات، وحقوق الملكية، أي حقوق المساهمين أصحاب البنك.

ويشمل جانب الأصول على الموجودات التي استثمر البنك فيها أمواله، وتقسم إلى أربعة أقسام بحسب آجال هذه الاستثمارات كما يلي:

• **موجودات متداولة:** وهي أصول مالية سائلة وتشمل النقد في البنك وأرصدة لدى البنوك الأخرى، وأرصدة لدى البنوك المركزية.

• **استثمارات قصيرة الأجل:** وهي أصول مالية قابلة للتحويل إلى نقد خلال فترة زمنية لا تزيد عن سنة، وتشمل القروض الحسنة والأوراق المالية المتاحة للبيع والاستثمارات في المحافظ الاستثمارية، والاستثمارات

المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، وذمم البيوع المؤجلة وتمويلات المضاربة والمشاركة، والاستثمارات في البضائع والسلع، واستثمارات البنك الذاتية في أوراق مالية متاحة للبيع.

• **استثمارات متوسطة وطويلة الأجل:** وهي أصول مالية ذات قابلية أقل للتحويل إلى نقد، وتشمل استثمارات في التأجير والعقارات والشركات التابعة والحليفة.

• **استثمارات دائمة:** وهي أصول البنك الثابتة كالمباني والمعدات والأجهزة والأدوات والأثاث وبرامج الحاسوب المصرفية وأجهزة الربط المصرفي المحلية والدولية وذلك بعد طرح الامتلاك السنوي المتراكم منها.

وأما الجانب الأخر من الميزانية العامة (المطلوبات وحقوق الملكية) فيتكون من أقسام حسب آجال الاستحقاق

• **مطلوبات متداولة:** وهي التزامات مطلوبة من البنك خلال فترة زمنية قصيرة لا تتجاوز السنة، وتشمل ودائع العملاء الجارية وتحت الطلب، وودائع البنوك الأخرى لدى البنك، والتأمينات النقدية والمستحقات والمخصصات للغير، بالإضافة إلى احتياطي القيمة العادلة للاستثمار في العقارات والأسهم [1].

• **مطلوبات متوسطة وطويلة الأجل:** وهي التزامات مطلوبة من البنك خلال فترة زمنية تزيد عن السنة، وهي حسابات الاستثمار المطلقة للعملاء وتشمل حسابات التوفير والخاضعة لإشعار ولأجل وحصة المودعين من عوائد حسابات الاستثمار المطلق.

• **حقوق الملكية:** وهي تمثل مساهمات أصحاب البنك، أي المساهمين، في رأس مال البنك والاحتياطات القانونية والاختيارية والأرباح المحتجزة وغير الموزعة [2].

والجدول التالي يبين الميزانية العامة لبنك إسلامي:

[1] محمود العلجوني، البنوك الإسلامية، أحكامها مبادئها وتطبيقاتها المصرفية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2008، ص ص 371-372.

[2] محمود العلجوني، نفس المرجع السابق، ص ص 371-372.

جدول رقم (02): الميزانية العمومية لبنك إسلامي في 2012/12/31

الموجودات	مليون و ن	المطلوبات وحقوق الملكية	مليون و ن
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي	459	الودائع الجارية وتحت الطلب	285
أرصدة وحسابات لدى البنوك الأخرى	115	ودائع البنوك الأخرى	5
مجموع الموجودات السائلة	**574**	التأمينات النقدية	13
القروض الحسنة	5	مخصصات متنوعة	3
أوراق مالية متاحة للبيع	24	مخصصات ضريبة الدخل	2
استثمارات في المحافظ الاستثمارية	33	مطلوبات أخرى	11
استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق	20	احتياطي الاستثمار في العقارات	2
ذمم بيوع مؤجلة	328	احتياطي الاستثمار في الأسهم	15
تمويلات (مضاربة ومشاركة)	13	**مجموع المطلوبات المتداولة**	**336**
استثمارات في بضائع وسلع	61	ودائع التوفير	124
استثمارات البنك في أوراق مالية متاحة للبيع	2	ودائع لإشعار	22
موجودات أخرى	14	ودائع لأجل	567
مجموع الإستثمارات قصيرة الأجل	**500**	حصة المودعين من عوائد الإستثمار المطلق للعملاء	22
ينزل: صندوق مواجهة مخاطر الإستثمار	(24)	**مجموع حسابات الإستثمار المطلقة للعملاء**	**735**
صافي مجموع الإستثمارات قصيرة الأجل	**476**	رأس المال المدفوع والمكتتب به	40
إستثمارات في التأجير	3	إحتياطي قانوني	9
إستثمارات في العقارات	25	إحتياطي إختياري	6
إستثمارات في الشركات الحليفة	38	أرباح مقترح توزيعها	2
مجموع الإستثمارات طويلة الأجل	**66**	أرباح مدورة	1
أراضي	3	**مجموع حقوق الملكية**	**58**
مباني	9		
أجهزة وأثاث	21		
الإهتلاك المتراكم	(20)		
صافي الموجودات الثابتة	**13**		
مجموع الموجودات	**1129**	**مجموع المطلوبات وحقوق الملكية**	**1129**

المصدر: محمود العلجوني، البنوك الإسلامية، أحكامها مبادئها وتطبيقاتها المصرفية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2008، ص 375.

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن الميزانية العمومية للبنك هي ببساطة بيان أو جدول بالأصول والمطلوبات وحقوق الملكية مثلها في ذلك مثل أي ميزانية عمومية للشركات المساهمة، والتي يجب أن تكون فيها المعادلة التالية صحيحة: **مجموع الأصول= مجموع المطلوبات + حقوق الملكية**

فالأصول هي مخرجات مالية أو استخدامات أموال البنك، والمطلوبات وحقوق الملكية هي مدخلات مالية أو هي مصادر أموال البنك.

وتحتفظ البنوك الإسلامية بالنقد لديها وعلى شكل ودائع لدى البنوك الأخرى من أجل مقابلة حاجته للسيولة لمواجهة سحوبات العملاء وطلبات العملاء للتمويل وأية احتياجات طارئة للسيولة.

كما تحتفظ بجزء من أموالها السائلة على شكل استثمارات بالأوراق المالية المتداولة وخاصة الأسهم أي القابلة للتحول بسرعة وسهولة ويسر وبأقل التكاليف وبدون خسائر ناشئة الحاجة لبيع هذه الأوراق ويحقق استثمار البنك في الأوراق المالية غرضين: الأول لمواجهة احتياجات البنك للسيولة وخاصة في المدى القصير الأجل، والثاني لتحقيق عوائد من هذه الاستثمارات بدلا من الاحتفاظ بها على شكل نقد.

أما المضاربات والمشاركات والاستثمارات الطويلة الأجل في الإيجارات والعقارات والشركات التابعة والحليفة فتشكل المصدر الرئيسي العوائد وأرباح البنك.

وفي المقابل تشكل ودائع العملاء والبنوك الأخرى وتحت الطلب لدى البنك أهم مصدر مجاني لأموال البنك، وأما حسابات الاستثمار المطلقة للعملاء والمشابهة لودائع التوفير ولأجل لدى البنوك التقليدية فتشكل أكبر مصادر الأموال البنك، والتي يطلب من البنك تشغيلها وتوظيفها بهدف تحقيق عائد ملائم لها وتشارك هذه الأموال في أرباح وعوائد البنك التي يحققها على إجمالي الأموال القابلة للتوظيف لديه[1].

المطلب الثاني: جدول الأرباح والخسائر للبنك الإسلامي (قائمة الدخل)

يقيس جدول الأرباح والخسائر ربحية البنك خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون منذ بداية السنة المالية إلى نهايتها، كما يظهر قيمة التكاليف التي تحملها البنك على ودائعه وعلى حسابات الاستثمار المطلقة للعملاء لجني الإيرادات من توظيف هذه الأموال، فالتكاليف التي يتحملها البنك تشمل العوائد الممنوحة لأصحاب الاستثمار المطلقة وهي تماثل الفوائد المدفوعة على الودائع في البنوك التقليدية، ونفقات الموظفين والمصاريف التشغيلية الأخرى والاستهلاكات والضرائب.

كما يظهر أيضا الإيرادات المتحققة من ذمم البيوع والتمويلات والاستثمارات والخدمات المصرفية بالإضافة إلى صافي الإيرادات التشغيلية وصافي الدخل للبنك في نهاية السنة المالية القابل للتوزيع على المساهمين على شكل عوائد وأرباح محتجزة يعاد استثمارها في البنك.

[1] محمود العلجوني، البنوك الإسلامية، نفس المرجع السابق، ص ص 374-375.

وعليه فجدول الأرباح والخسائر يظهر قيمة الإيرادات المتحققة والتكاليف المستحقة خلال السنة المالية وعادة ما تكون هناك علاقة وثيقة بين حجم العناصر الأساسية في قائمة المركز المالي (الميزانية) وجدول الأرباح والخسائر، ذلك أن البنك يجني إيراداته من الأصول ويدفع التكاليف على مصادر أمواله.

وعادة ما يتكون جدول الأرباح والخسائر من العناصر التالية:

- **إيرادات تشغيل أموال الغير**: وتشمل إيرادات ذمم البيوع والتمويلات والاستثمارات.
- **الإيرادات الخاصة بالبنك:** وتشمل إيرادات الخدمات المصرفية، ودخل البنك من الاستثمارات الذاتية ونصيبه من دخل الاستثمارات المقيدة والمحافظ الاستثمارية بصفته مضاربا
- **تكاليف تشغيل أموال الغير**: وتمثل عائد أصحاب الاستثمار المطلقة.
- **التكاليف الإدارية والعمومية:** وتشمل نفقات الموظفين والنفقات الإدارية والمخصصات المختلفة والاحتياطات لمواجهة المخاطر والضرائب[1].

وفيما يلي بيان لجدول الأرباح والخسائر لبنك إسلامي:

[1] محمود العلجوني، نفس المرجع السابق، ص 376.

جدول رقم (03): جدول الأرباح والخسائر لبنك إسلامي خلال السنة المالية المنتهية 2012/12/31

البيـــان	مليون وحدة نقدية
إيرادات ذمم البيوع	26
إيرادات التمويلات	1
إيرادات الاستثمارات	9
مجموع الإيرادات	**36**
ينزل: عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة	(22)
ينزل: حصة صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار	(3)
الرصيد: ويمثل نصيب البنك من إيرادات الاستثمارات المطلقة بصفته مضاربا	**11**
يضاف إيرادات تشغيلية أخرى	
إيرادات الخدمات المصرفية	5
دخل البنك من الاستثمارات الذاتية	5
نصيب البنك من دخل الإستثمارات المقيدة بصفته مضاربا	0,5
نصيب البنك من دخل المحافظ الاستثمارية (سندات المقارضة) بصفته مضاربا	2
إيرادات تشغيلية أخرى	2
مجموع الإيرادات التشغيلية الأخرى	**10**
صافي الإيرادات التشغيلية	**21**
نفقات الموظفين	(9)
مصاريف تشغيلية أخرى	(4)
اهتلاكات او إطفاءات	(2)
مخصصات متنوعة	(1)
مجموع المصروفات التشغيلية	**(16)**
صافي الدخل التشغيلي	**5**
يضاف أرباح غير تشغيلية	0
ينزل: خسائر تشغيلية	(0)
صافي الدخل قبل الضرائب	**5**
ينزل: الضرائب والرسوم	(1)
مخصصات البحث والدعم	(0,5)
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	(0,5)
صافي الدخل	**3**

المصدر: محمود العلجوني، البنوك الإسلامية، أحكامها مبادئها وتطبيقاتها المصرفية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2008، ص ص 379.

ويلاحظ بأن أكبر وأهم مصدر لدخل البنك يتأتى من حصة البنك من إيرادات حسابات الاستثمار المطلقة بصفته رب المال ورب العمل، ويعادل هذا المصدر الفوائد المقبوضة من الإقراض في البنوك التقليدية، ويلي ذلك دخل البنك من الخدمات المصرفية ثم نصيب البنك من الاستثمارات المقيدة وسندات المقارضة بصفته رب العمل.

وفي المقابل تمثل العوائد الممنوحة لأصحاب الاستثمارات المطلقة أكبر التكاليف المستحقة وتعادل هذه التكاليف العوائد المدفوعة على الودائع بالبنوك التقليدية، ويلي ذلك النفقات الإدارية ورواتب الموظفين والمصاريف التشغيلية الأخرى، وعليه فإن صافي الدخل يمثل إجمالي الإيرادات مطروحا منه إجمالي التكاليف والمصروفات كما يلي[1]:

صافي الدخل = إجمالي الإيرادات –إجمالي التكاليف والمصروفات.

المبحث الثالث: تشخيص الأداء المالي للبنوك الإسلامية باستخدام النسب المالية

إن عملية تقييم الأداء المالي في المصارف التقليدية باستخدام النسب المالية لا يختلف عنه في المصارف الإسلامية من ناحية الآلية والقياس، كما يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أكثر الأدوات استعمالا في تحليل القوائم المالية، وتعرف النسب المالية بأنها علاقة رياضية تقوم بالجمع بين رقمين هما البسط والمقام وهذه العلاقة لا تكون ذات دلالة إلا في حالة مقارنتها بالنسب المالية للمصرف المعني ولسنوات سابقة أو مقارنتها بنسب حالية لبنوك أخرى، ويمكن القول أن النسب المالية التي تستخدم في التحليل المالي ليست هي الغاية من التحليل وإنما هي في الواقع أداة تستعمل من أجل الوصول إلى نتائج تعطي إجابة للعديد من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي للمنشأة والأداء وتقييم قرارات الاستثمار وقرارات التمويل.

ورغم أن حساب النسب المالية لا يتطلب إلا قدرة محدودة من الخبرة والمهارة والمعرفة بالبيانات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، إلا أن تفسير تلك النسب وربطها بالأداء يتصف بالصعوبة مما يستوجب على المحلل المالي الإدراك الجوهري لماهية النسب ومختلف الجوانب المتعلقة بها.

وفي هذا المبحث حاولنا التطرق إلى النسب المالية المعتمدة في تحليل قائمة المركز المالي للبنوك من خلال ما يلي:

[1] محمود العلجوني، نفس المرجع السابق، ص 379.

المطلب الأول: مفهوم ومزايا النسب المالية المستخدمة لتقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية

ظهرت النسب المالية في منتصف القرن التاسع عشر، حيث كان يستعين بها، آنذاك المستخدمون وأصحاب الصلة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية، ولعل أهم ما ساعد على انتشارها بين المحللين والمستخدمين سهولة استخراجها، وفهمها، وإمكانية الاعتماد عليها في تقييم الأداء والمركز المالي، وأوجه النشاط المختلفة.

أولا: مفهوم النسب المالية

لقد وردت عدة تعاريف للنسب المالية نذكر منها ما يلي:

يمكن تعريفها بأنها: «التوحيد لمقاييس معيارية للبيانات المالية من خلال تحويل الأرقام المالية التي تتضمنها قائمة المركز المالي وجدول حسابات النتائج إلى نسب»[1].

وتعرف على أنها: «أدوات قياس وتحكم في التطور في الزمان والمكان للظاهرة المدروسة في التحليل المالي»[2].

كما تعرف بأنها: «نسبة بين كميين متغيرين، تكون بينهما علاقة منطقية، ذات طبيعة اقتصادية أو مالية»[3].

ومما سبق نخلص إلى القول أن النسب المالية هي: «علاقة بين بسط ومقام، يمثل كل منهما بندا أو مجموعة بنود من قائمة المركز المالي، فالأرقام المطلقة الواردة في قائمة المركز المالي قد لا تعني شيئا وقد لا توضح الوضع المالي للمنشأة، ولا مستوى الأداء بها، مما يستدعي ربطها ببعضها البعض بشكل نسبي، للحصول على نتائج ذات مضمون محدد يفيد في عملية التقييم».

ثانيا: مزايا التحليل بواسطة النسب المالية

يمكن إبراز مزايا التحليل بواسطة النسب المالية فيما يلي:

- ❖ يعتبر أسلوب التحليل بالنسب المالية من أقوى الأسلحة التقليدية والمستخدمة في التحليل المالي[4].
- ❖ النسب المالية تعيد الأرقام إلى أبسط تعبيرها، وهذا ما يسهل القراءة، ويسمح باتخاذ القرار بسرعة أكبر[5].
- ❖ النسب المالية تشكل وسيلة قوية للكشف عن معلومات عن المنشآت، يصعب اثباتها بالوسائل الأخرى[1].

---

[1] محمد علي العامري، مرجع سبق ذكره، ص100.

[2] Béatrice et Francis Grandguillot, Analyse Financière, 5 ème édition, édition Gualino, Paris, 2001, p 135.

[3] Hubert De Bruslerie, Analyse Financière, Information Financière, diagnostic et évaluation, 4 ème édition, édition Dunod, Paris, 2010, p 190.

[4] عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 94.

[5] Jacque Villeneuve, Analyse d'Etats Financières Par Ratios, sans édition, édition Québec, Paris, 2003, p 07.

- ❖ لا يمكن الحكم على نسبة منفصلة على النسب الأخرى[2].
- ❖ سهولة حساب النسب المالية[3].

المطلب الثاني: أهمية النسب المالية

يمكن إبراز أهمية التحليل بالنسب المالية في النقاط التالية:

- ❖ النسب ذات الهيكل المالي تميز الوضع المالي للمنشأة في وقت محدد، وهي تسمح بتقدير أرقام الميزانية للمنشأة والتحقق من كيفية تواؤمها[4].
- ❖ النسب المالية تسمح بإجراء مقارنات سواء بين المنشآت من مختلف الأحجام و/ أو أنشطة مختلفة أو بمقارنة عدة سنوات لنفس المنشأة[5].
- ❖ التحليل بالنسب هو تقنية فعالة لتقييم مخاطر الائتمان.
- ❖ التحليل بالنسب يسمح للمسؤول المالي بمتابعة التقدم المحرز في منشأته وتحديد الصورة التي يقدمها للأطراف المعنية، مثل: المساهمين، البنكيين، العملاء، الموردين، والمستخدمين[6].
- ❖ النسب المالية يمكن أن تنذر المسؤولين: إذا كانت المنشأة لديها انخفاضا في المردودية أو فيما إذا كانت هوامشها قليلة الأهمية[7].
- ❖ طريقة النسب تسمح بتقييم أرصدة الأصول والخصوم التي تظهر في الموازنة بمقارنتها بالتدفقات المسجلة على مدار السنة في جدول النتائج[8].
- ❖ يمكن أن يستخدم المحللون الماليون النسب المالية في مجال التنبؤ بحالات الفشل المالي للمنشآت[9].
- ❖ توفر النسب المالية معلومات هامة ومفيدة عن السيولة والقدرة على الوفاء بالالتزامات وربحية المنشأة[10].
- ❖ الكشف عن نقاط القوة ونقاط الضعف في النواحي المالية للمنشأة[1].

---

[1] Guillaume Mordant, Méthodologie D'Analyse Financière, 1 ère édition, édition Dunod, Paris, 1998, p 83.

2 سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 61.

[3] حليمة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية في التنبؤ بأسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على المنشآت المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، منشورة، تخصص: محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص 58.

[4] Necib Redjem, Méthodes d'analyse financière, 1 ère édiction, édition Dar El-Ouloum, Algérie, 2005, p 90.

[5] Christophe THIBIERGE, Analyse financière, 4 ème édition, vuibert édition, Paris, 2011, p 57.

6 Patrice VIZZAVONA, gestion financiére, 9 ème édition, Berti édition, Alger, 2004, p 49.

7 Richard BREALEY et des autres, Principes de gestion financière, 8 ème édition, édition Pearson, France-Paris, 2006, p 347.

8 Jack FORGET, Analyse Financière, 1 ére édition, édition d'Organisation, Paris, 2005, p 101.

9 محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 31.

10 فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر التوزيع، عمان، 2006، ص 136.

المطلب الثالث: هيكل المؤشرات المالية

تعد النسب المالية محاولة لإيجاد العلاقة بين معلومتين فاصلتين في المركز المالي، فهي تقوم بتزويد الأطراف ذات العلاقة بطريقة أفضل لفهم ظروف المنشأة، ولا يتطلب حساب النسب المالية إلا قدرا محددا من المهارة والمقدرة، أما تحليل وتفسير تلك النسب فيعد الحجر الأساس في التمييز بين المحلل المالي الكفء والمحلل المالي الأقل كفاءة[2].

ومن أهم المؤشرات والنسب المالية الأكثر شيوعا:

أولا: نسب الأداء المتعلقة بالعامل المصرفي

تعد من أهم النسب التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية في قياس وتقييم أدائها وينقسم العامل المصرفي إلى عدة معايير:

1: نسب السيولة

تتمثل نسب السيولة في تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسات المصرفية على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل مما لديها من نقدية، وتعد نسب السيولة من الأهمية بمكان للإدارة المصرفية والمودعين والملاك والمقرضين، تتضمن إدارة السيولة تقدير حاجة المصرف للسيولة وماهية الأدوات اللازمة للحصول على السيولة المطلوبة عند الحاجة، فالمصارف الإسلامية مثلها مثل المصارف التقليدية تواجه نوعين من الطلب على السيولة هما:

- ❖ مقابلة احتياجات السحب من الودائع من قبل العملاء.
- ❖ الاحتفاظ بسيولة كافية لمقابلة طلب العملاء للتمويل والاستثمار[3].

ومن المعروف أن المصرف الإسلامي لا يستطيع بسرعة التصرف في فائض السيولة مثلما تصنع المصارف التقليدية التي تتعامل بنظام الفائدة الربوية، حيث يستطيع أي بنك تقليدي أن يودع فائض السيولة لديه في أي وقت ولأي مدة طالت أو قصرت لدى بنك اخر بسعر الفائدة السائد في السوق، كما يستطيع في حالة العجز الاقتراض من أي بنك تقلدي اخر أو من البنك المركزي، هذا ما يجعل مسالة السيولة في المصارف الإسلامية من المسائل الهامة التي يجب إدارتها بشكل صحيح[4].

---

1 محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، الاستثمار والتمويل – التحليل المالي والأسواق المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر التوزيع، عمان، 2008، ص 153.

[2] هندي منير إبراهيم، الإدارة المالية مدخل معاصر، ط4، المكتب العربي الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 73.

[3] بولحية الطيب، بوجميعة عمر، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية، دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة (2009-2013)، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع عشر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2016، ص 06.

[4] حسين حسين شحاتة، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية المعايير والأدوات، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة، 2010، ص 5.

وعليه فنسب السيولة تقيس مخاطر عدم القدرة على تلبية النوعين المذكورين من السيولة، وهي عبارة عن علاقات رياضية بين العناصر المختلفة لبيان الميزانية العمومية فيما بينها، وهذه النسب هي نسب سيولة الأصول وسيولة المطلوبات وسيولة المصرف، المفصلة في الأجزاء التالية:

1-1- نسب سيولة الأصول.

تشمل هذه النسب كل من نسبة الموجودات السائلة إلى إجمال الموجودات، نسبة الأوراق المالية المتاحة للبيع إلى إجمالي الأصول، ونسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الاستثمارات مبنية كما يلي:

أ- نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات.

تشير هذه النسبة إلى مقدار الأرصدة النقدية التي يواجه بها المصرف إلتزاماته، وبإرتفاع هذه النسبة تقل مخاطر السيولة من خلال العلاقة التالية[1]:

$$\text{نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{النقدية الجاهزة + أرصدة لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى}}{\text{إجمالي موجودات البنك}}$$

وتشير هذه المعادلة إلى نسبة الأصول السائلة لدى البنك الموجودة على شكل نقد، أي غير المستثمرة، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على أن البنك يتمتع بسيولة عالية من جهة، ومن جهة أخرى دل ذلك على عدم قدرة البنك على استغلال مصادر أمواله في توظيف فعال قادر على جني العوائد.

ب- نسبة الأوراق المالية المتاحة للبيع إلى إجمالي الموجودات.

تشير هذه النسبة إلى احتياطات المصرف من الأصول غير السائلة ولكنها أكثر قابلية للتحويل إلى نقد لمواجهة التزامات طارئة أو سحوبات غير عادية أو فرص استثمارية سانحة، وفي الغالب تتضمن هذه الأوراق المالية درجة مخاطر اقل، وفي نفس الوقت تحقق للمصرف عوائد وان كانت قليلة إلا أنها أفضل من الاحتفاظ بها في شكل نقدي، كما يفضل أن تكون هذه النسبة أكبر من نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات وذلك لسهولة تحويلها إلى نقد من جهة وإمكانية تحقيق عوائد منها من جهة أخرى، وتحسب هذه النسبة من خلال العلاقة التالية:

$$\frac{\text{أوراق مالية متاحة للبيع + إستثمارات بنك ذاتية في الأوراق المالية المتاحة للبيع}}{\text{إجمالي موجودات البنك}}$$

2-1- نسب سيولة المطلوبات.

[1] بولحية الطيب، بوجميعة عمر، مرجع سبق ذكره، ص 13.

وتشمل هذه النسب كل من نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي المطلوبات ونسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول كما يلي:

أ- نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي المطلوبات: وتشير إلى نسبة المصادر المجانية إلى إجمالي المصادر الخارجية بالإضافة إلى مدى سيولة مطلوبات البنك، وذلك وفق العلاقة التالية:

$$\frac{\text{حسابات العملاء الجارية وتحت الطلب + حسابات البنوك والمؤسسات المصرفية}}{\text{مجموع المطلوبات (المتداولة)}}$$

وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ضرورة توفير حجم عالي من الأصول السائلة لمواجهة أي سحوبات ممكنة في أي وقت.

ب- نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول: وتشير إلى نسبة مصادر الأموال المجانية إلى إجمالي مصادره الداخلية والخارجية، وذلك وفق العلاقة التالية:

$$\frac{\text{حسابات العملاء الجارية وتحت الطلب + حسابات البنوك والمؤسسات المصرفية}}{\text{مجموع المطلوبات (ما عدا حسابات الإستثمار المطلقة للعملاء)}}$$

1-3- نسب سيولة البنك:

وتمثل هذه النسب كل من نسبة السيولة المتداولة ونسبة السيولة السريعة وذلك كما يلي:

أ-نسبة السيولة المتداولة:

وتقيس هذه النسبة مدى قدرة البنك على مواجهة التزاماته قصيرة الأجل، ويجب أن تكون هذه النسبة أكثر من 100%، ولذا فهي تقاس بعدد المرات وذلك وفق العلاقة التالية:

$$\text{السيولة المتداولة} = \frac{\text{الموجودات السائلة+الإستثمارات قصيرة الأجل}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

ب-نسبة السيولة السريعة: تقيس هذه النسبة قدرة موجودات البنك السائلة، أي النقد وما في حكمه على مقابلة التزاماته قصيرة الأجل، ويجب أن تكون هذه النسبة أكثر من 100%، ولهذه فهي تقاس بعدد المرات، كما يجب أن يكون ناتج هذه النسبة أقل من نسبة السيولة المتداولة وذلك لانخفاض قيمة البسط في هذه المعادلة وذلك كما يلي[1]:

$$\textbf{السيولة السريعة} = \frac{\text{الموجودات السائلة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

[1] محمود العلجوني، مرجع سبق ذكره، ص 400.

ج-نسبة الرصيد النقدي:

تشير هذه النسبة إلى مقدار النقد لدى البنك المركزي وفي الصندوق فضلا عن الأرصدة الأخرى كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف للوفاء بالتزاماته المصرفية، أما الودائع وما في حكمها فيقصد بها جميع المطلوبات باستثناء رأس المال الممتلك (حقوق الملكية)، إذ كلما زادت نسبة الرصيد النقدي كلما زادت قدرة البنك على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها، إلا أن ذلك ينعكس سلبا على العائد المصرفي وذلك لعدم توظيف هذه الأموال السائلة في استثمارات يمكن أن تدر على المصرف عوائد مالية، وتستخرج هذه النسبة وفق المعادلة التالية [1]:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{النقد لدى البنك المركزي} + \text{الأرصدة السائلة الأخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}}$$

د-نسبة الاحتياطي القانوني (Legal Reserves Rasio)

تحتفظ المصارف بنسبة معينة من المبالغ المتوفرة لديها والمتأتية من الودائع المختلفة لدى البنك المركزي على شكل رصيد نقدي دائن يحتفظ به البنك المذكور وبدون فائدة، ويسمى هذا الرصيد بالاحتياطي النقدي علما أن هذه النسبة عرضة للتغيير تبعا للظروف الاقتصادية للبلد وأن ارتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية في أوقات الأزمات، وتتراوح هذه النسبة بين 20-35% حسب تعليمات البنك المركزي في البلدان المختلفة، وتقاس بالمعادلة التالية [2]:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع وما في حكمها}}$$

هـ-نسبة السيولة القانونية (Legal Liqudity Ratio):

وتمثل مقياسا لقدرة الاحتياطات الأولية والاحتياطات الثانوية على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على المصرف في مختلف الظروف إذ أنه كلما زادت نسبة السيولة القانونية زادت سيولة المصرف وتتراوح هذه النسبة ما بين 30-35% كحد أقصى في الأنظمة الاقتصادية.

وتقاس بالمعادلة التالية[3]:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{النقد لدى البنك المركزي} + \text{الأصول شديدة السيولة}}{\text{الودائع وما في حكمها}}$$

[1] أبو حمد وقدوري، رضا صاحب، فائق مشعل، إدارة المصارف، جامعة الموصل، 2005، ص 352.

[2] هندي منير إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 411.

[3] العلاق بشير عباس، إدارة المصارف- مدخل وظيفي، الأردن، 2001، ص 122.

تشمل الأصول شديدة السيولة على كل من نقدية وذهب، الأرصدة لدى البنك المركزي، الأوراق التجارية أو أوراق مالية واستثمارات.

جدول رقم (04): نسب السيولة في البنوك الإسلامية

الرقم	تصنيف النسبة	إسم النسبة	الصيغة
1	**نسب سيولة الأصول**	**نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات**	**(النقدية الجاهزة+أرصدة لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى) / إجمالي موجودات البنك**
2		**نسبة الأوراق المالية المتاحة للبيع إلى إجمالي الموجودات**	**(أوراق مالية متاحة للبيع + استثمارات بنك ذاتية في الأوراق المالية المتاحة للبيع) / إجمالي موجودات البنك**
3	**نسب سيولة المطلوبات**	**نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي المطلوبات**	**(حسابات العملاء الجارية وتحت الطلب + حسابات البنوك والمؤسسات المصرفية) / مجموع المطلوبات (المتداولة)**
4		**نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول**	**(حسابات العملاء الجارية وتحت الطلب + حسابات البنوك والمؤسسات المصرفية) / مجموع الموجودات**
5	**نسب سيولة البنك**	**نسبة السيولة المتداولة**	**(الموجودات السائلة + الاستثمارات قصيرة الأجل) / المطلوبات المتداولة**
6		**نسبة السيولة السريعة**	**الموجودات السائلة / المطلوبات المتداولة**
7		**نسبة الرصيد النقدي**	**(النقد في الصندوق + النقد لدى البنك المركزي + الأرصدة السائلة الأخرى) / الودائع وما فيحكمها**
8		**نسبة الاحتياطي القانوني**	**النقد لدى البنك المركزي / الودائع وما فيحكمها**
9		**نسبة السيولة القانونية**	**(النقد في الصندوق + النقد لدى البنك المركزي + الأصول شديدة السيولة) / الودائع وما فيحكمها**

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على المعلومات السابقة.

2- نسب الربحية (Profitability Ratios):

تقيس قدرة المصارف على توليد الأرباح من العمليات التي تقوم بها ولا تقتصر أهمية هذه النسب على الإدارة فقط بل هي تهم أيضا المودعين والملاك والمقرضين، ومن بين هذه النسب التالية:

2-1- معدل العائد على حقوق الملكية ROE: يعتبر مؤشر العائد على حقوق الملكية أحد مؤشرات الربحية في البنوك، والذي يقيس الربح الصافي الذي يجنيه المساهمين من جراء استثمار كل وحدة نقدية من أمواله، أي العائد المتحقق للمساهمين من استثماراتهم في المصرف، فكلما كان هذا المؤشر أعلى كانت ربحية المصرف أفضل بالنسبة لمالكي هذه المصرف، وفيما يلي كيفية حساب هذا المعدل[1].

[1] بولحية الطيب، بوجميعة عمر، مرجع سبق ذكره، ص 18.

$$\textbf{معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{حقوق الملكية}}$$

وكلما ارتفع هذا العائد في مصرف ما فإنه يشير إلى كفاءة هذا المصرف في تحقيق صافي أرباح أو عوائد مالية للمستفيدين [1].

2-2- معدل العائد على الأصول (ROA): ويقيس هذا المعدل نسبة صافي الأرباح المتحققة من جراء استخدام مختلف أصول البنك، أي الأرباح الصافية المتولدة عن كل وحدة نقدية مستخدمة من أصول البنك، ويعطى بالعلاقة التالية[2] :

$$\textbf{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{مجموع الأصول}}$$

كلما ارتفعت هذه النسبة فإنها تشير الى كفاءة المصرف في تحقيق صافي أرباح في استثمار الموجودات [3].

2-3- نسبة هامش الربح PM: ويقيس هذه النسبة صافي معدل العائد المتحقق للبنك من مجموع الإيرادات التشغيلية المختلفة، ويعطى بالعلاقة التالية:

$$\textbf{هامش الربح} = \frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{مجموع الإيرادات التشغيلية}}$$

وتشير العلاقة السابقة إلى الربح الصافي الذي يتحقق من كل وحدة نقدية من إجمالي الإيرادات التشغيلية، وبارتفاع هذا المعدل يتبين الاستغلال الأمثل للإيرادات من قبل إدارة البنك[4].

جدول رقم (05): نسب الربحية في البنوك الإسلامية

الرقم	إسم النسبة	الصيغة
1	**معدل العائد على حقوق الملكية**	**صافي الربح / حقوق الملكية**
2	**معدل العائد على الأصول**	**صافي الربح / مجموع الأصول**
3	**نسبة هامش الربح**	**صافي الربح / مجموع الإيرادات التشغيلية**

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على المعلومات السابقة.

[1] Jetman, Lawrence j, principles managerial finance, 12th Ed, person, (2006), p 68.

[2] محمود العلجوني، مرجع سبق ذكره، ص 416.

[3] Jetman, Lawrence j, Op. Cit, p 68.

[4] الصابر، خالد مصباح، مدى استخدام النسب المالية في ترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف الأهلية الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ال البيت، الأردن، 2005، ص 23.

3- نسب توظيف الأموال (النشاط):

تقيس هذه النسب مدى كفاءة إدارة المصرف في استغلال وتسيير الموارد الموجودة لديها، وهي معدلات تؤثر مباشرة في ربحية وسيولة المصرف، ومن أهم نسب النشاط[1]:

3-1- صافي البيوع المؤجلة في البنوك الإسلامية الى اجمالي الدخل: وتمثل هذه النسبة إيرادات حسابات الاستثمار المشترك بصفته مضاربا ورب مال، إيرادات البنك الذاتية، إيرادات الاستثمارات المقيدة بصفته مضاربا، إيرادات الاستثمارات المقيدة بصفته وكيلا، إيرادات خدمات مصرفية [2].

$$\text{نسبة صافي البيوع المؤجلة} = \frac{\text{ايرادات خدمات مصرفية} + \text{ايرادات ذاتية} + \text{ايرادات حسابات الإستثمارات}}{\text{اجمالي الدخل}}$$

3-2- معدل توظيف الموارد المتاحة: تقيس هذه النسبة قدرة البنك الإسلامي على توظيف الأموال المتاحة له، كما تعبر عن نسبة الأموال المستغلة من إجمالي مصادر الأموال، وذلك وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل توظيف الموارد المتاحة} = \frac{\text{مجموع الأصول الموظفة}}{\text{اجمالي الموجودات}} = \frac{\text{إجمالي الإستثمارات}}{\text{إجمالي الودائع+حقوق الملكية}}$$

3-3- معدل توظيف الودائع: وتمثل هذه النسبة مؤشرا لسياسة البنك في التوظيف مقارنة بالماضي والحاضر والمستقبل، وتعكس مدى قدرة البنك على توظيف أموال الودائع، وتحسب كما يلي[3]:

$$\text{معدل توظيف الودائع} = \frac{\text{إجمالي الإستثمارات}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

جدول رقم (06): نسب توظيف الأموال (النشاط) في البنوك الإسلامية

الرقم	إسم النسبة	الصيغة
1	**صافي البيوع المؤجلة في البنوك الإسلامية الى اجمالي الدخل**	**(إيرادات الخدمات المصرفية + إيرادات ذاتية + حسابات الاستثمارات) / جمالي الدخل الملكية**
2	**معدل توظيف الموارد المتاحة**	**إجمالي الاستثمارات / (إجمالي الودائع + حقوق الملكية)**
3	**معدل توظيف الودائع**	**إجمالي الاستثمارات / إجمالي الودائع**

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على المعلومات السابقة.

[1] بولحية الطيب، بوجميعة عمر، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2] علاء فرحان طالب وإيمان شيحان مشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 85.

[3] شاهين علي، جهاد مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)، مجلد 25، عدد 4، فلسطين، 2011، ص 17.

4- نسب كفاية رأس المال:

تعرف كفاية رأس المال بمدى قدرة المصرف على امتصاص الخسائر التي تحدث نتيجة مختلف عمليات التمويل والاستثمار التي يقوم بها، وذلك عن طريق حق الملكية المتاح لأصحاب المصرف، وبعبارة أخرى يمكن النظر إلى هذه النسب على أساس أنها قياس ما إذا كان رأس مال البنك كافيا لدعم مخاطر الميزانية العامة، ومن هذه المؤشرات ما يلي:

4-1- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع:

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة المصرف على رد الودائع التي حصل عليها من خلال أمواله المملوكة، وتشير كذلك إلى مدى اعتماده على حقوق الملكية كمصدر من مصادر التمويل، وكلما زادت هذه النسبة زاد معها أمان المودعين وتحسب من خلال العلاقة التالية[1]:

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

4-2- نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الموجودات:

وتشير هذه النسبة إلى المدى الذي ذهب إليه البنك في الاعتماد على حقوق الملكية في تمويل أصوله، كما تقيس هذه النسبة أيضا ملاءة رأس مال البنك، وتعطى وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الموجودات} = \frac{\text{مجموع حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

كما تشير هذه النسبة أيضا إلى نسبة التمويل الداخلي، أي مساهمة أصحاب البنك في التمويل[2].

4-3- مضاعف حقوق الملكية:

وتظهر هذه النسبة عدد المرات التي تضاعف فيها العائد على حقوق الملكية بسبب الرفع المالي، كما تشير إلى المعدل الذي يمكن أن تنخفض فيه موجودات البنك الكلية قبل أن يتأثر وضع دائني البنك المودعين والمستثمرين الخارجيين فيه، وتعطى وفق العلاقة التالية:

$$\text{مضاعف حقوق الملكية} = \frac{\text{مجموع الموجودات}}{\text{مجموع حقوق الملكية}}$$

[1] بولحية الطيب، بوجميعة عمر، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[2] عمر بوجميعة، تقييم الأداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الإسلامية (دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة جيجل، 2013-2014، ص 121.

كما تشير العلاقة السابقة أيضا إلى عدد الوحدات النقدية من التمويل الإجمالي والتي تستقطب كل وحدة نقدية مستثمرة من طرف أصحاب البنك (المساهمين)[1].

4-4- نسبة التمويل الخارجي:

يتمثل التمويل الخارجي في البنوك الإسلامية في ودائع العملاء والتي تكون على ثلاثة أشكال (جارية، ادخارية واستثمارية)، وتقيس هذه النسبة مدى اعتماد البنك على أموال الغير (التمويل الخارجي) في تمويل مختلف أصوله (أو إجمالي أمواله) وتعطى بالعلاقة التالية[2]:

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = \frac{\text{إجمالي الودائع}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

جدول رقم (07): نسب كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية

الرقم	النسبة	الصيغة
1	**نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع**	**حقوق الملكية / إجمالي الودائع**
2	**نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الموجودات**	**مجموع حقوق الملكية / إجمالي الموجودات**
3	**مضاعف حقوق الملكية**	**مجموع الموجودات / مجموع حقوق الملكية**
4	**نسبة التمويل الخارجي**	**إجمالي الودائع / مجموع الموجودات**

المصدر: الجدول من إعداد الطلبة بناءا على المعلومات السابقة.

ثانيا: نسب الأداء المتعلقة بالعامل الاقتصادي والاجتماعي:

تعد المصارف في عالم اليوم من أهم أسس بناء الهيكل الاقتصادي لأي دولة وقد ازدادت أهميتها لتشكل أداة من أدوات الاستثمار في تحقيق هدف التنمية الاقتصادية.

[1] محمود العلجوني، مرجع سبق ذكره، ص 410.

[2] عمر بوجميعة، مرجع سبق ذكره، ص 122.

جدول رقم (08): نسب الأداء المتعلقة بالعامل الاقتصادي والاجتماعي في البنوك الإسلامية

المجموعة	المؤشر	مدلوله
نسب الاداء المتعلقة بالجانب الاقتصادي	نسبة التمويل الموجه إلى القطاعات التنموية إلى إجمالي التمويل	تعني نسبة ما يوظف المصرف من موارده في مجال يؤثر في النشاط الاقتصادي بإضافة حقيقية في الإنتاج، وكلما كان مرتفعا يعني تفوق المصرف في هذا المجال والعكس صحيح
	نسبة التمويل متوسط وطويل الأجل إلى إجمالي التمويل	يعكس اعتماد المصرف على التمويلات قصيرة الأجل ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية فكلما زاد التمويل لهذا النوع كلما أدى ذلك إلى تراجع التمويل المتوسط وطويل الأجل.
	نسبة التوظيف المخاطر إلى التوظيف غير المخاطر	مقدار ما يوظف المصرف من موارده في مجالات استثمارية تعتمد المشاركة بمعنى الدخول في عنصر المخاطرة بخلاف التوظيف غير المخاطر من خلال الصيغ التمويلية المعتمدة على الديون كالمرابحة
	نسبة التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي التمويل	يقيس مدى مساهمة المصارف الإسلامية في تمويل تلك المشروعات من خلال معرفة نسبة التمويل الموجه لصالح هذه المشروعات إلى إجمالي التمويل، فكلما كان المؤشر مرتفعا فإن هذا يعني تفوق هذا المصرف.
نسب الاداء المتعلقة بالجانب الاجتماعي	نسبة الزكاة المستحقة إلى حقوق الملكية	يعكس الدور الذي يمكن أن تسهم به المصارف الإسلامية في مجال احتساب بالزكاة وتوزيعها، أي الدور الذي قد تلعبه في جانب الربحية الاجتماعية، وارتفاع المؤشر يعني مساهمة المصرف في تحقيق الأمان الاجتماعي.
	نسبة التبرعات إلى حقوق الملكية	يقيس نسبة التبرعات إلى حقوق الملكية من خلال ما تعلنه المصارف من تبرعات وصدقات، فكلما زاد دل على أن المؤشر يتمتع بمستوى جيد وانخفاضه يعني العكس.
	نسبة القروض الحسنة إلى حقوق الملكية	يعكس هذا المؤشر نسبة القروض الحسنة إلى حقوق الملكية فكلما زاد يعني زيادة مساهمة في الربحية الاجتماعية

المصدر: سعيدة بورديمة، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية بإستعمال النسب المالية، مجلة التسيير والإقتصاد، المجلد4، العدد2، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2016، ص-ص 10-11.

ثالثا: نسب الأداء المتعلقة بالعامل الشرعي

يقيم الإسلام نظامه على المقومات الأساسية ثلاثة هي: العقيدة، الشريعة والأخلاق، وهذه المقومات مرساة من خلال تعاليم ديننا الحنيف، فالطابع المميز للمصارف الإسلامية هو جانب المشروعية وبدونها يفتقد المصرف الإسلامي هذه الصفة ، وتتناول معيار السلامة الشرعية في التعاملات والصيغ المصرفية والأدوات التمويلية، كونه المعيار المحدد للعامل الشرعي من العوامل النجاح والأداء في المصارف الإسلامية.

أ. السلامة الشرعية: تعرف على أنها الابتعاد عن كل أشكال التعاملات المحظورة أو التي تقود إلى محظور سواء بالشكل المباشر أو غير المباشر والابتعاد عن مواطن الشبهات وتصحيح الاختلالات التي قد تحدث في عمل المصارف الإسلامية عن طريق هيئات الرقابة الشرعية، وتوضيح الصورة الصحيحة لعامة المتعاملين من خلال إدارة إعلامية فعالة وواعية. وتتحقق السلامة الشرعية في المصارف الإسلامية في جانبي الاستخدامات والموارد، حيث تتحقق في جانب الاستخدامات إذا تحقق خلو المعاملات المصرفية من الربا وشبه الربا والمقامرة وخضوعها لعنصر المخاطرة، أما في الجانب الموارد فهي تقضي بتحديد موقف المصرف الإسلامي أهو مضارب أم مشارك أو وكيل.

ورغم ما سبق فإن العقبة الأساسية التي تواجه المصارف الإسلامية اليوم هو مشكلة تراجع السلامة الشرعية في نظر المتعاملين عن بعض تعاملاتها وانحراف في التطبيق عن الجانب النظري الذي أسست عليه، من خلال نسب تظهر ذلك فالابتعاد عن الصيغ الاستثمارية طويلة الأجل والتي تؤدي دورا إنتاجيا كبيرا وتركيزها على صيغة واحدة قريبة الشبه بالفائدة من حيث قصر آجالها ومن حيث نسبتها المحددة جعل الناظر للمصارف الإسلامية من المتعاملين في بعض الأحيان لا يفرق بينها وبين المصارف التقليدية ويعتبرهما سواء وهناك صيغ وحلول لهذه المسألة ومنها:

- ❖ المشاركة من خلال المضاربة أو عن طريق الصيغ الإسلامية الأخرى مما يؤدي إلى تحقيق نوع من التوازن مع التطبيق الشرعي السليم دون التشكيك بآلية المرابحة المصرفية رغم شيوعها
- ❖ الصكوك القابلة للتداول من خلال أشكال متنوعة وموجهة تكون إلى جنب حسابات الإيداع ومنها صكوك السلم، صكوك المشاركة، صكوك الإجارة، صكوك المقارضة، وغيرها.

ب –نسب أداء العامل الشرعي: تعرف على أنها: "جميع العناصر والأنشطة الرقابية التي تستخدم للتأكد من مطابقة أعمال المصرف الإسلامي للشريعة وتهدف إلى بيان المعاملات والأنشطة الحلال التي تقام بالمصرف وإقرارها وبيان المعاملات والأنشطة الحرام أو التي فيها شبهة شرعية مانعة من تداولها للابتعاد عنها إن كانت قائمة وإيجاد البديل الشرعي لها، بالإضافة إلى القيام بالدور الرقابة نيابة عن المودعين في هذه المصارف. وتتمثل هذه النسب في[1]:

[1] محمود العلجوني، مرجع سبق ذكره، ص-ص 150-154.

جدول رقم (09): نسب أداء العامل الشرعي في البنوك الإسلامية

المؤشر	مدلوله
وجود رقابة شرعية	يعكس مدى تفوق المصرف وقدرته على إيجاد هيئة للرقابة الشرعية بمسمى يناسب حجم و قوة المصرف، وبما يحقق أهدافه من تشكيل هذه الهيئة.
عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	يختلف عدد أعضاءها تبعا لاختلاف أشكالها كما تختلف وجهات النظر والعاملين فيها. ويمكن التأكد من أن العدد النموذجي لأعضاء هذه الهيئة لا يمكن معرفته إلا بمعرفة حجم المصرف الإسلامي وأعماله وأنشطته وفروعه، أما الحد الأدنى فهو مراقب شرعي واحد للمصرف كبديل للضرورة وبشكل مؤقت إلى أن تتكون الهيئة ذات العدد المطلوب.
أشكال الرقابة الشرعي	تتعدى أشكالها وتختلف من بلد لآخرو من مصرف لآخر، ومن أهم أشكالها: • مستشار شرعي يستشار في بعض المعاملات ولا علاقة له بالتنفيذ ولا بكيفيته. • هيئة الرقابة الشرعية داخل المصرف المركزي تكون مسؤولة عن كل ما يتعلق بالمصارف الإسلامية على ألا تخضع هذه الهيئة لإدارة المصرف المركزي. • هيئة رقابية مستقلة داخل المصرف تابعة للجمعية العمومية للمساهمين وتمارس الدور المتكامل للرقابة والإفتاء • جهاز رقابي شرعي متكامل لا يتبع الجمعية العمومية للمساهمين، فيه أعضاء للفتوة، وأعضاء مستثمرين، وآخرين للتدقيق، وآخرين للرقابة والمتابعة، بالإضافة إلى رئيس الهيئة ومقررها والدعاة. • مراقب شرعي واحد للمصرف.
مدى استقلالية الرقابة الشرعية	يعكس مدى استقلالية هيئة الرقابة الشرعية عن إدارة المصرف، أي عدم تأثر قراراتها بأي عامل خارجي ولذا فإن معرفة ذلك تقتضي دراسة: • آلية تعيينها (مجلس الإدارة، جهة خارجية، الجمعية العمومية للمساهمين و بناء على ترشيح من مجلس الإدارة، المصرف المركزي....) • مكافآت أعضاءها (من مجلس الإدارة، أموال الأوقاف العامة أو من قبل المصارف الإسلامية للتنمية أو الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية).

المصدر: سعيدة بورديمة، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية بإستعمال النسب المالية، مجلة التسيير والإقتصاد، المجلد4، العدد2، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2016، ص 10.

خاتمة الفصل:

يعمل تقييم الأداء المالي في البنوك على إبراز الوضع المالي للبنك، ومن تم المساعدة في عملية اتخاذ القرارات، ويتم ذلك من خلال دراسة الإيرادات والتكاليف، الموجودات والمطلوبات وصافي الثروة، بالإضافة الى معرفة أثر هيكل التمويل والاستخدام على مؤشرات الربحية، كما يعكس (الأداء المالي) الكفاءة التمويلية والتشغيلية للبنك.

وتوجد العديد من الأساليب والأدوات التي يمكن استخدامها في تقييم الأداء المالي للبنوك، وتعتبر المؤشرات المالية (النسب المالية) من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الإدارات في تقييم الأداء المالي للوقوف على سلامة المركز المالي وربحية البنك، فضلا عن كونها الركيزة الأساسية في عملية التخطيط، حيث تعتبر محاولة لإيجاد العلاقة بين معلومتين خاصتين بالمركز المالي للبنك، فهي تسمح للإدارة والأطراف ذات المصلحة بالتعرف على وضع سيولة البنك وموقف الأموال المتاحة فضلا عن ملاءة رأس المال والربحية.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن تحليل الربحية في البنوك الإسلامية يعتبر أحد المجالات الرئيسية في تقييم الأداء الكلي للبنك، حيث أنه ضمن هذا المجال يتم تحديد مؤشرات عديدة للقياس منها :معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الأصول، هامش الربح...، ومن تم تحليل هذه المؤشرات إلى العناصر التي ساهمت في تحقيقها وذلك للتعرف على نقاط القوة والضعف في البنك واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، كما أن تحليل الربحية يسمح بالتعرف على العوامل المؤثرة والمحددة لأداء البنك بصفة عامة والربحية بصفة خاصة، هذه العوامل يمكن أن تنقسم ما بين عوامل خارجية ناتجة عن البيئة التي يعمل فيها البنك، والتي لا يستطيع التحكم فيها، وعوامل داخلية خاصة بالبنك يمكنه التحكم فيها وضبطها وفق ما يراه مناسبا.

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2010-2020)

تمهيد:

رأينا في الفصل السابق أن عملية تقييم الأداء المالي تسمح بتشخيص نقاط القوة والضعف في البنك بحيث يساعد هذا التشخيص في بناء وصياغة مخططات وقرارات إدارة موارد و استخدامات البنك من جهة، ومن جهة أخرى فإن تقييم الأداء المالي يسمح بوصف وضع المصرف حاليا وتحديد الاتجاهات التي استخدمها للوصول إلى هذا الوضع، وذلك من خلال دراسة كل الموجودات، المطلوبات، الإيرادات التكاليف، الأرباح...، كما أنه يبرز الأثر الذي تتركه تركيبة كل من هيكل التمويل والاستخدام على مؤشرات الربحية، بالإضافة إلى إبراز الكفاءة التمويلية والتشغيلية للبنك.

وهناك العديد من الأساليب والأدوات التي يمكن استخدامها في تقييم الأداء المالي للبنك، ومن هذه الأساليب استخدام المؤشرات أو النسب المالية، حيث تعتبر من أهم الأدوات التي تستعملها الإدارات في تحليل القوائم المالية للوقوف على سلامة المركز المالي وربحية البنك.

بعد أن تم التطرق في الجزء النظري إلى البنوك الإسلامية وتقييم الأداء المالي، سيعالج هذا الفصل الجانب التطبيقي، ومحاولة إسقاط العديد من المفاهيم والأدوات التي عولجت فيما سبق من مباحث على المجموعة المصرفية محل الدراسة.

وتم اختيار مجموعة البركة العالمية لتقييم أدائها ولتمثيل المصارف الإسلامية لأسباب موضوعية وذاتية عديدة، فهي تعد ذات أسبقية في الميدان المصرفي الإسلامي بالمقارنة مع المصارف الأخرى وكذا مكانتها وخبرتها في السوق بالإضافة إلى توفر المعلومات المالية بقدر معقول خاصة التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة في تقاريرها السنوية.

وسنحاول في هذا الفصل اعطاء لمحة عن مجموعة البركة المصرفية كمبحث أول، أما المبحث الثاني فسنتناول من خلاله لتطور المؤشرات المالية لمجموعة البركة المصرفية، و كمبحث ثالث نتناول أهم النسب المالية المستعملة في تقييم الأداء المالي لمجموعة البركة العالمية خلال الفترة(2010-2020)

المبحث الأول: لمحة عن مجموعة البركة المصرفية

تعتبر مجموعة البركة المصرفية من رواد الصيرفة الإسلامية على مستوى العالم، حيث تهدف إلى تلبية الاحتياجات المالية لكافة المجتمعات من خلال ممارسة أعمالها على أسس من الأخلاق المستمدة من الشريعة السمحاء، وتطبيقها لأفضل المعايير المهنية بما يمكنها من تحقيق مبدأ المشاركة في مكاسبها المحققة مع شركائها، و سوف نتطرق في هذا المبحث لتعريف مجموعة البركة المصرفية وهيكلها التنظيمي بالإضافة إلى تصنيفها الائتماني.

المطلب الأول: تعريف مجموعة البركة المصرفية

تأسست مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب "البنك" كشركة مساهمة في مملكة البحرين بتاريخ 27 يونيو 2002 بموجب سجل تجاري رقم 48915 وبنسبة مساهمة قدرت ب 55% من طرف الشيخ صالح عبد الله كامل ونسبة 45% من شركة دلتة البركة القابضة، وهي مجموعة مرخصة كمصرف جملة إسلامي من مصرف البحرين المركزي ومدرجة في بورصتي البحرين وناسداك دبي، وتعتبر البركة من رواد العمل المصرفي الإسلامي على مستوى العالم حيث تقدم خدماتها المصرفية المميزة إلى حوالي مليار شخص في الدول التي تعمل فيها، وقد حصلت المجموعة على تصنيف ائتماني بدرجة +BB (للالتزامات طويلة الأجل)/ B (للالتزامات قصيرة الأجل) من قبل مؤسسة ستاندرد أند بورز العالمية.

ولقد حصلت المجموعة على عدة جوائز كأفضل بنك إسلامي في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وجائزة أفضل مؤسسة إسلامية في منتدى التمويل الإسلامي العاشر في كوالالمبور في أكتوبر 2013، وجائزة أفضل مصرف إقليمي للتجزئة بالشرق الأوسط بدبي في شهر ديسمبر 2013 وهي المرة الثانية التي تحصل عليها خلال ثلاث سنوات.

وتقدم مصارف البركة منتجاتها وخدماتها المصرفية والمالية وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء في مجالات مصرفية التجزئة، التجارة والاستثمار بالإضافة إلى خدمات الخزينة. هذا ويبلغ رأس المال المجموعة المصرح به 1,5 مليار دولار أمريكي، كما يبلغ مجموع الحقوق نحو 2 مليار دولار.

المطلب الثاني: الانتشار الجغرافي لمجموعة البركة المصرفية

وللمجموعة انتشار جغرافي واسع ممثل في وحدات مصرفية تابعة ومكاتب تمثيل في خمسة عشر دولة، حيث تدير أكثر من 500 فرع[1]، وتتمتع المجموعة بانتشار جغرافي واسع في ستة عشر دولة موزعة عبر أنحاء العالم كما يوضحه الجدول الموالي:

[1] سعيدة بورديمة، مرجع سابق، ص 11.

الجدول رقم (10): عدد فروع مجموعة البركة المصرفية في العالم سنة 2020، وسنة انضمامها

الدولة	الفروع	سنة التأسيس
الأردن	108	1978
مصر	32	1980
تونس	37	1983
البحرين	06	1984
السودان	29	1984
تركيا	230	1985
جنوب افريقيا	11	1989
الجزائر	31	1991
لبنان	06	1991
سوريا	13	2009
باكستان	188	2010
العراق	01	2011
المغرب	05	2017
المجمـــوع	**697**	/

المصدر: التقرير السنوي للمجموعة البركة المصرفية، 2020، ص-ص 20-34.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمجموعة البركة المصرفية

يتكون الهيكل التنظيمي لمجموعة البركة المصرفية كالآتي[1]:

1-مجلس الإدارة: هو المسؤول عن وضع والإشراف عن استراتيجية عمل وأولويات المجموعة وكذلك وضع السياسات عالية المستوى وإدارة الشركة بشكل عام.

2- الرئيس التنفيذي: يقوم المجلس بتفويض مسؤولية متابعة الامتثال إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة وهو يقوم بهذه المسؤولية عن طريق دائرة التزام مكرسة لتولي جميع جوانب الامتثال.

3- اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة: تضم اللجنة التنفيذية ما لا يقل عن أربعة أعضاء مجلس إدارة وتجتمع على الأقل أربع مرات في السنة، ويقوم مجلس الإدارة بتفويض هذه اللجنة بموجب نظام داخلي رسمي معتمد من قبلها بمسؤولية تقديم توصيات إلى المجلس لغرض الحصول على موافقة المجلس، فيما يتعلق بالاستراتيجيات العامة وخطة العمل للمجموعة وغيرها.

4- لجنة الترشيحات والمكافآت: (كانت تسمى سابقا باسم لجنة المزايا وشؤون أعضاء مجلس الإدارة حتى 6 أفريل 2020) تعمل وفقا لنظام داخلي رسمي معتمد من قبلها وتجتمع اللجنة مرتين في السنة على الأقل وتنظر في جميع العناصر الأساسية لسياسة المكافأة وفقا لهيكلة حوافز معتمدة مرتبطة بالأداء.

5- لجنة مجلس الإدارة للتدقيق: يحكم اللجنة نظام داخلي رسمي مكتوب وافقت عليه اللجنة واعتمده مجلس الإدارة، وتجتمع اللجنة رسميا أربع مرات في السنة على الأقل، وتختص اللجنة بالنظر في جميع الأمور التي تتعلق بالرقابة المالية وإعداد التقارير المالية وعمليات التدقيق الداخلي والخارجي.

6- لجنة مجلس الإدارة والمخاطر: هدف اللجنة هو الإشراف على نظم وممارسات وإجراءات إدارة المخاطر في المجموعة، وكذلك ضمان وجود تشخيص وإدارة فعالين للإدارة بالإضافة إلى التحقق من الامتثال للمبادئ التوجيهية الداخلية والمتطلبات الخارجية.

7- لجنة مجلس الإدارة للامتثال والحوكمة: يتمثل دور اللجنة في ضمان تطبيق إجراءات وعمليات وضوابط فعالة لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والالتزام بالعقوبات الدولية وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية ومعايير الإبلاغ المشتركة، ذلك ونظرا لتواجد المجموعة في العديد من الدول، تقوم اللجنة بالتأكد من الالتزام التام بالتشريعات والقوانين والقواعد الرقابية المحلية بحيث يتم الحفاظ على أعلى مستوى من معايير الامتثال المتوافقة مع ما هو منصوص في المعايير الدولية.

8- لجنة مجلس الإدارة لتمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية: هي المسؤولة عن قيادة برنامج البركة لتمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، حيث تشرف على صياغة السياسات والاستراتيجيات من قبل الإدارة التنفيذية التي تهدف إلى جعل مجموعة البركة المصرفية وجميع وحداتها التابعة نموذجا

[1] التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية، 2020، ص 12.

يحتدى به للمجموعة المصرفية الإسلامية التي تقدم خدمات مصرفية ومالية بطريقة مسؤولة اجتماعيا ومستدامة بالتوافق مع مبادئ وأهداف الشريعة الإسلامية[1].

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي لمجموعة البركة المصرفية

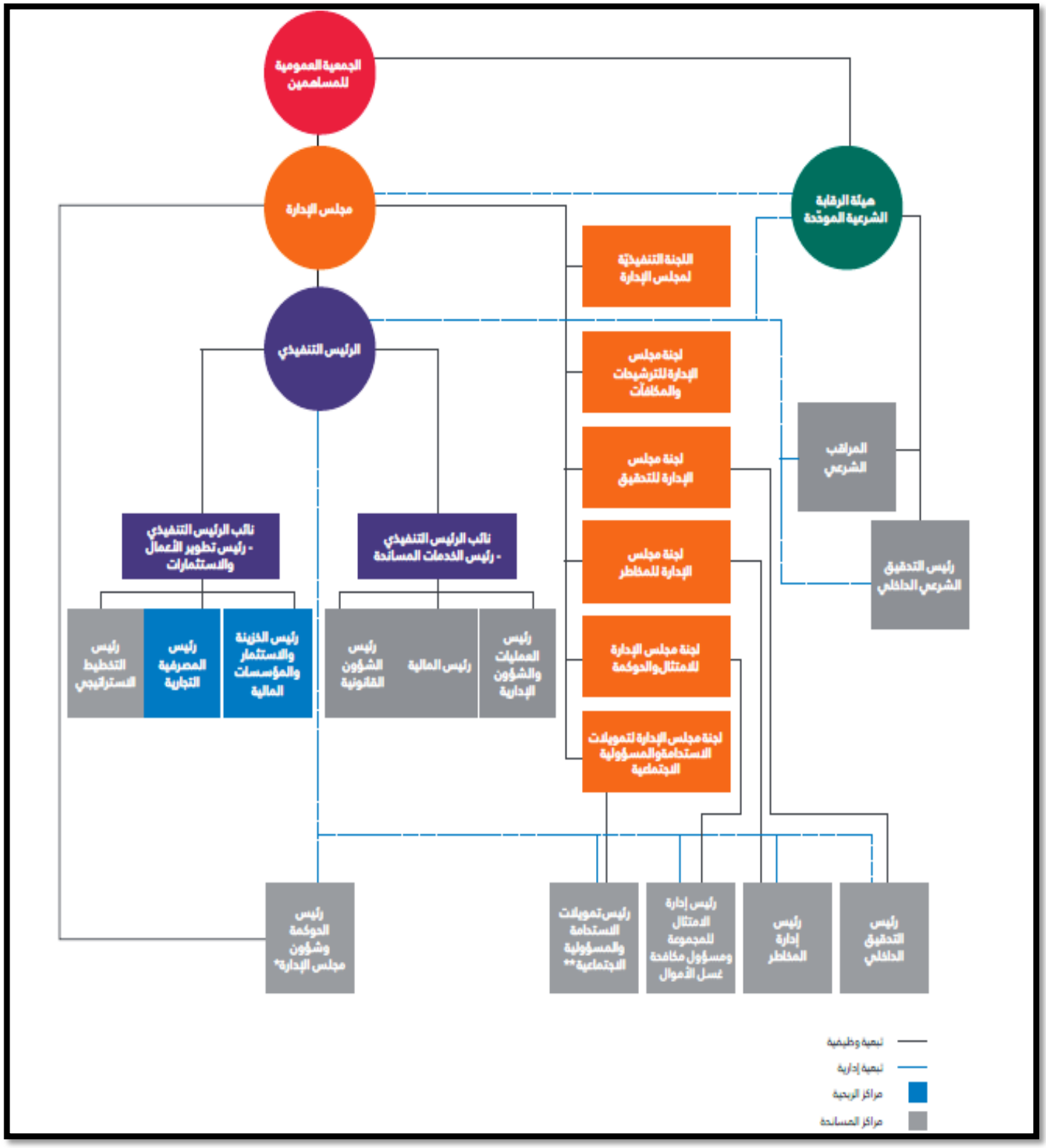

المصدر: التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية، 2020، ص 13.

[1] التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية، 2020، ص- ص 36-40.

المبحث الثاني: تطور المؤشرات المالية لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2010-2020)

شهدت مجموعة البركة المصرفية مجموعة من التطورات والتغيرات في جانبها المالي خلال الفترة (2010-2020) وسنحاول من خلال هذا المبحث الاعتماد على مجموعة من المؤشرات المالية في تقييم وتحليل الأداء المالي لمجموعة البركة خلال الفترة(2010-2020) وذلك كما يلي:

المطلب الأول: تطور مؤشرات المركز المالي لمجموعة البركة المصرفية

بناء على القوائم المالية لمجموعة البركة المصرفية المعدة خلال فترة الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من المؤشرات المالية العامة التي نبرزها من خلال الجدول التالي: **(أنظر الملحقين رقم 01 و 02: ص ص 104 ، 105).**

الجدول رقم (11): المؤشرات المالية لمجموعة البركة خلال الفترة (2010-2020)

الوحدة: مليون$

المؤشر	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي الموجودات مليون دولار أمريكي	15,878	17,154	19,055	20,968	23,464	24,618	23,425	25,453	23,831	26,259	28,250
إجمالي التمويلات والاستثمارات مليون دولار	11,391	11,818	14,319	15,355	17,624	18,358	17,465	19,123	17,861	19,753	21,645
إجمالي ودائع العملاء مليون دولار أمريكي	13,571	14.680	16,398	17,744	19,861	20,164	19,179	20,670	19,627	22.458	24,367
مجموع حقوق الملاك مليون دولار	1,818	1,799	1,968	1,983	2,075	2,095	2,009	2,511	2,256	2,323	2,222
حقوق مساهمي الشركة الأم مليون دولار	1,225	1,203	1,294	1,299	1,388	1,356	1,281	1,740	1,546	1,467	1,464
رأس مال المصرح به مليون دولار أمريكي	1,500	1,500	1,500	1.500	1,500	1,500	1,500	1,500	2,500	2,500	2,500
مجموع الدخل التشغيلي مليون دولار أمريكي	659	741	880	909	918	1,000	1,074	999	988	967	1,140
صافي الدخل التشغيلي مليون دولار أمريكي	316	344	422	420	396	464	507	430	447	399	579
صافي الدخل مليون دولار أمريكي	193	212	235	258	275	286	268	207	217	180	166

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على القوائم المالية لمجموعة البركة خلال الفترة (2010-2020).

للتوضيح أكثر نترجم معطيات الجدول إلى المنحنى البياني التالي:

المنحنى رقم(05):المؤشرات المالية لمجموعة البركة خلال الفترة(2010-2020)

الوحدة :(مليون دولار أمريكي)

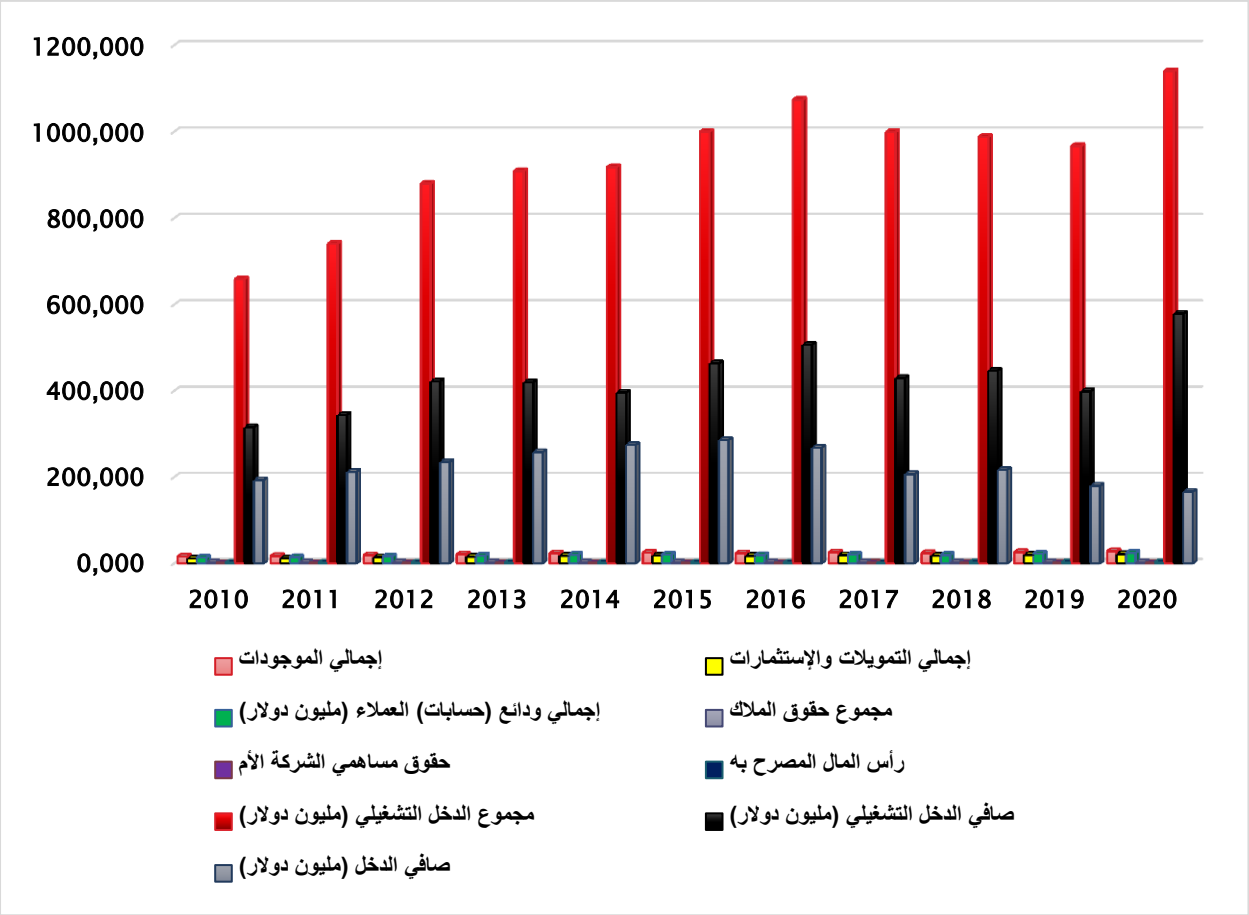

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول أعلاه

التحليل:

من خلال المنحنى رقم (05) نلاحظ أن مجموعة البركة المصرفية حافظت على ربحيتها وزادت منها، حيث تؤكد المؤشرات العامة الواردة في الجدول أعلاه ايجابية أداء مجموعة البركة بشكل عام في سنوات الدراسة، والتي يمكن توضيح أهمها كالآتي:

أولا: مؤشر إجمالي الموجودات

نلاحظ ارتفاع مستمر في إجمالي الموجودات خلال الفترة (2010-2020) ، مما يوضح أن مجموعة البركة المصرفية حققت نموا جيدا، خاصة بعد إنشائها" برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية "الذي يتماشى مع احتياجات المجتمع، باستثناء سنتي 2016 و2018، حيث انخفض إجمالي الموجودات من 24,618 مليار دولار سنة 2015 إلى 23,425 مليار دولار أمريكي سنة 2016، وهذا راجع لعدة اسباب أهمها:

❖ انعكاسات إرتفاع قيمة الدولار مقابل العملات المحلية للوحدات، أما بخصوص سنة 2018 التي انخفض إجمالي الموجودات فيها من 25,453 مليار دولار سنة 2017 إلى 23,831 مليار دولار أمريكي سنة 2018 بسبب انخفاض قيمة العملات مقابل الدولار الأمريكي في ستة من البلدان التي تعمل فيها المجموعة.

❖ الاضطرابات التي عانت منها الاقتصادات والناجمة عن انخفاض قيمة العملات وارتفاع معدلات الفائدة، لذلك فإنّ النتائج المالية الموحّدة للمجموعة والمسجّلة بالدولار الأمريكي صارت أقلّ مما كانت ستكون عليه لو لم يحدث انخفاض لقيمة العملات.

هذا ويعتبر تتبع حركة أرصدة الموجودات مؤشرا على قدرة المصرف على النمو والنجاح فالزيادة المطردة خلال فترات متتالية دلالة كبيرة على قدرة المصرف على توليد الإيرادات، لأن النمو في الموجودات لا يعني فقط زيادة كمية الأموال التي يستطيع المصرف استثمارها، وإنما يمنحه القدرة على تحسين تملك الاستثمارات وتوظيف الأموال بما يحقق المساهمة الفاعلة في دعم مشاريع التنمية الاقتصادية.

ثانيا: مؤشر اجمالي التمويلات والاستثمارات

فيما يخص اجمالي التمويلات و الاستثمارات و التي تمثل الجزء الأكبر وبنسبة تتراوح بين 71 و 76 % من اجمالي الموجودات، فشهدت هي الأخرى نموا مستمرا و متزايدا مع انخفاض طفيف سنتي 2016 بنسبة 5% وسنة 2018 بنسبة 7% ويعزى هذا الانخفاض في اجمالي التمويلات و الاستثمارات إلى انخفاض مستوى تمويلات المرابحة وأرصدة الاستثمارات المتاحة لغرض غير المتاجرة بالدولار الأمريكي لتنتعش مرة أخرى سنتي 2019 و2020 وهو ما يعكس مساهمة المجموعة الفعلية في تمويل اقتصاديات الدول التي تعمل فيها، كما يثبت الثقة الكبيرة التي تتمتع بها المجموعة لدى متعامليها.

لكن على الرغم من ذلك فعليها العمل دائما على تعزيز هذه الثقة من خلال زيادة وتطوير مختلف الصيغ الممنوحة للتمويل أو الاستثمار، وتحسين الخدمات المصرفية الرقمية، بالإضافة إلى البحث عن بدائل أخرى خاصة في ظل وجود منافسة قوية سواء من المصارف الإسلامية الأخرى أو حتى البنوك التقليدية والتي بدأت التفكير جديا في فتح نوافذ خاصة للعمل المصرفي الإسلامي لديها بسبب تنامي الطلب عليه.

ثالثا: مؤشر إجمالي ودائع العملاء

يعتبر معدل تطور الودائع أحد مؤشرات تقييم الأداء المصرفي، حيث يعكس السياسات التي تنتهجها إدارة المصرف في تجميع الأموال والمدى الذي وصلت إليه من نجاح أو فشل في تحقيق هذه السياسات وهذا أيضاً يمنح المصرف قدرة في التوسع وتوفير التمويلات اللازمة لمشاريع التنمية الاقتصادية، كما تعبر حركة

الودائع عن مدى ثقة العملاء بخدمات المصرف، وعن دور المصرف في نشر الوعي المصرفي وتنمية المدخرات.

و من خلال الجدول نجد أن إجمالي ودائع العملاء عرف ارتفاعا ملحوظا خلال فترة الدراسة حيث كانت تبلغ 13,571 مليار دولار سنة 2010 لتصل الى 24,367 مليار دولار سنة 2020، مع استثناء سنتي 2016 و2018 أين سجلت ارتفاع في قيمة حسابات العملاء بالعملات المحلية ولكن من حيث القيمة بالدولار فقد بلغت قيمة الحسابات 19,18 مليار دولار أمريكي سنة 2016 مقابل 20,16 مليار أمريكي سنة 2015 و سجلت 19,6 مليار دولار أمريكي سنة 2018 مقابل 22,5 مليار دولار أمريكي سنة 2019 ويرجع ذلك إلى الظروف الاقتصادية والجيوسياسية الصعبة في بعض أسواق المجموعة.

وزيادة على ذلك لاحظنا أن مجموع حقوق الملاك وحقوق مساهمي الشركة الأم هي الأخرى في تزايد مستمر طيلة سنوات الدراسة ولكن بشكل متناقض.

كل هذا الارتفاع في قيمة إجمالي ودائع العملاء يوضح نجاح استراتيجية المجموعة في توسع الشراكة مع العملاء، و زيادة قدرة المجموعة على إرضاء جمهورها من خلال السياسة المتبعة في جمع الموارد كما يعزز الثقة التي اكتسبتها لدى الجمهور بدافع الخدمة المصرفية الإسلامية المتعطش إليها من قبل شريحة كبيرة من المتعاملين والتي لا تتوفر لدى البنوك التقليدية مما ساعد على زيادة في القدرة على جذب المدخرات لتوظيفها في مشروعات استثمارية مناسبة، كما يعكس أيضا قدرة إدارة الهندسة المالية للمجموعة على ابتكار مجموعة من الصيغ والأدوات الاستثمارية للتوظيف، وسعيها الدائم لتحسين الخدمات المصرفية الرقمية من أجل تحقيق هدفها المتمثل في تعظيم القيمة للمساهمين.

رابعا: مؤشر الدخل التشغيلي

عرف الدخل التشغيلي للمجموعة المصرفية ارتفاع مستمر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2010 و 2016، حيث كان يقدر سنة 2010 بـ 659 مليون دولار وواصل الإرتفاع ليبلغ سنة 2016 مبلغ 1076 مليون دولار أمريكي، ما يوضح نجاح إستراتيجية المجموعة في التوسع والشراكة مع العملاء، ليسجل بعدها تراجع هذا المؤشر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2017 و 2019 بسبب انخفاض قيمة العملات مقابل الدولار الأمريكي في ستة من البلدان التي تعمل فيها المجموعة، إضافةً إلى الاضطرابات التي عانت منها الاقتصادات والناجمة عن انخفاض قيمة العملات وارتفاع معدلات الفائدة كما سبق الإشارة اليها، لذلك فإنّ النتائج المالية الموحّدة للمجموعة والمسجّلة بالدولار الأمريكي صارت أقلّ مما كانت ستكون عليه لو لم يحدث انخفاض لقيمة العملات.

أما سنة 2020 فسجل ارتفاع في الدخل التشغيلي رغم الأثار الاقتصادية والمالية الصعبة التي خلفتها جائحة فيروس كورونا، هذا الارتفاع صاحب الارتفاع المسجل في اجمالي الموجودات وإجمالي ودائع العملاء وبالتالي الزيادة في اجمالي التمويلات والاستثمارات، ما يوضح القوة الذاتية لنموذج أعمال المجموعة.

خامسا: مؤشر رأس المال المصرح به

نلاحظ من الجدول أن رأس المال المصرح به لمجموعة البركة المصرفية قد ازداد من سنة 2017 إلى سنة 2018 بمقدار 1,00 مليار دولار وبنسبة تغير قدرها 67%، ما يفسر أن مجموعة البركة المصرفية قد طرحت المزيد من الأسهم الاكتتاب، الأمر الذي يعزز المركز المالي للمصرف مما يعني أنها تحتل مكانة مرموقة في السوق، وأنها تحظى بثقة المتعاملين الذين لم يترددوا في المساهمة في رأسمالها.

سادسا: مؤشر عدد الفروع لمجموعة البركة المصرفية

شهدت مجموعة البركة المصرفية نموا في عدد الفروع التابعة لها عبر مختلف الدول خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2010 و2020 والتي نبرزها من خلال الجدول التالي: **(أنظر الملحقين رقم 01 و 02: ص ص 104 - 105)**.

الجدول رقم (12): عدد الفروع لمجموعة البركة خلال الفترة (2010-2020) **(الوحدة: فرع)**

المؤشر	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي عدد الفروع	370	399	425	500	549	586	697	675	697	702	697

المصدر:من إعداد الطلبة بناء على القوائم المالية لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة(2010-2020)

للتوضيح أكثر نترجم معطيات الجدول إلى المنحنى البياني التالي:

المنحنى رقم (06): منحنى بياني لعدد الفروع لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2010-2020)

(الوحدة: فرع)

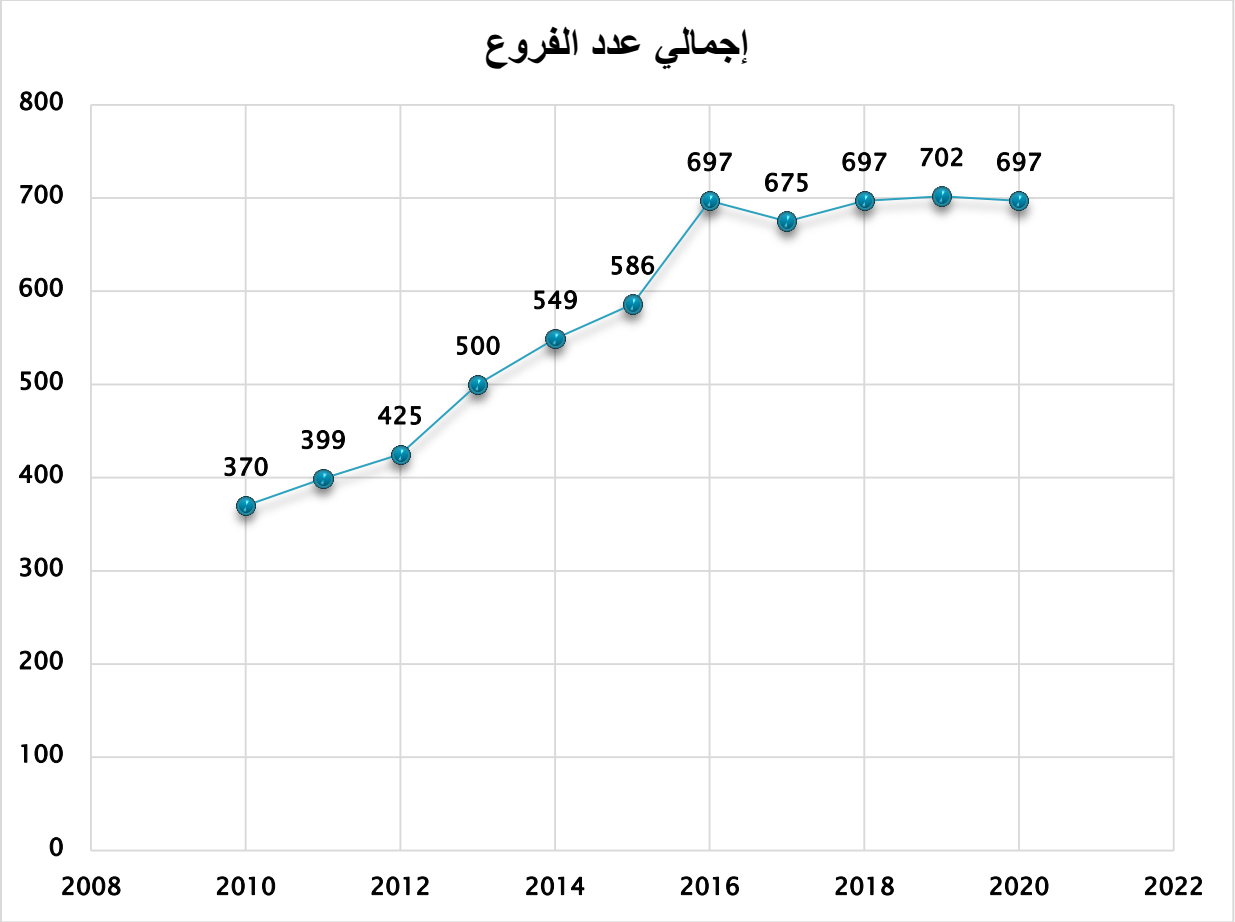

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول أعلاه

التحليل:

من خلال المنحنى رقم (06) نلاحظ أن مجموعة البركة العالمية شهدت نموا كبيرا في شبكة فروعها من خلال افتتاح 327 فرع جديد خلال الفترة (2010-2020) ، حيث وصل عدد فروعها إلى 697 فرع في سنة 2020، أي بمعدل نمو أكثر من 88 % عن سنة 2010، ويعود هذا النمو في شبكة فروعها إلى زيادة الطلب على التمويل الإسلامي في مختلف الدول، وأيضا للأرباح المحققة من طرف هذه المجموعة ما شجعها على فتح فروع جديدة.

المطلب الثاني: تطور الصيغ التمويلية لمجموعة البركة المصرفية

نظرا لطبيعة أعمال المصارف التي تقوم على المواءمة بين تحقيق الأرباح والمجازفة لمواجهة المخاطر التي تنطوي عليها الإستثمارات التي منها ستتحقق الأرباح، ولما تتسم بها البيئة المصرفية من ارتفاع درجة التنافسية، أصبح معيار التنويع في أدوات التوظيف أحد مقومات النجاح المصرفي في التعامل مع المخاطر والقدرة على التنافس من خلال تعدد الأدوات وتنوعها، وبالتالي فإنه من ضمن مؤشرات تقييم الأداء مدى قدرة المصرف على التنويع والابتكار.

ولعل من أبرز العوامل التي ساعدت المصارف الإسلامية على تحقيق نجاحات كبيرة خلال فترة قصيرة مقارنة بغيرها من المؤسسات المالية، هو امتلاكها لأدوات توظيف مالي متنوعة امتازت بالمرونة والتطور رغم البيئة الغير منسجمة التي وجدت فيها، والتي لا تدعم مقومات العمل المصرفي أو المالي الإسلامي.

وتعتبر مجموعة البركة المصرفية من المؤسسات المالية الإسلامية السباقة والرائدة في هذا المجال، حيث تقدم مجموعة من الخدمات المصرفية وتوفر مختلف الصيغ التمويلية الإسلامية التي تتميز بها عن باقي البنوك التقليدية، وتسعى دائما لتطوير هذه الصيغ بما يتماشى ومتطلبات العملاء والمستثمرين دون المساس بمبدأ الشرعية في التعامل، حيث تقدم المجموعة المصرفية مجموعة من الصيغ التمويلية التي تتمثل أساسا فيما يلي:

أولا: التمويل بالمرابحة.

ثانيا: التمويل بالإجارة.

ثالثا: التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك.

رابعا: التمويل بالسلم.

خامسا: التمويل بالإستصناع.

سادسا: التمويل بالمضاربة.

سابعا: التمويل بالمشاركة.

ومن خلال الجدول التالي نبرز هذه الصيغ التمويلية خلال فترة الدراسة. **(أنظر الملاحق رقم: 03، 04، 05: ص ص 106-107)**.

الجدول رقم (13): تطور الصيغ التمويلية لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2010-2020)

الوحدة: ألف دولار

الصيغة التمويلية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المرابحة	7,939,881	8,080,444	10,297,161	10,632,286	11,761,908	11,727,017	11,119,981	13,718,885	11,835,262	12,509,101	13,427,122
الإجارة	18,496	25,450	32,587	20,504	17,380	34,832	57,086	81,970	87,084	97,919	150,787
إجارة منتهية بالتمليك	439,801	563,721	719,619	942,048	1,494,799	1,734,457	1,830,339	1,856,018	1,770,833	1,756,756	1,747,627
سلم	8,292	80,284	106,400	126,174	163,173	125,339	154,649	193,910	215,681	265,926	225,550
استصناع	24,662	26,879	26,353	39,255	57,086	71,864	91,732	118,116	126,232	157,738	198,804
مضاربة	1,186,564	606,437	557,787	809,178	1,025 ,223	1,043 ,517	821,729	1,413,536	1,711,827	2,207,515	1,784,183
مشاركة	352,068	344,498	395,767	382,947	524,563	515,076	760,667	986,185	1,026,987	1,106,881	1,040,725

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على القوائم المالية لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة(2010-2020)

للتوضيح أكثر نترجم معطيات الجدول إلى المنحنى البياني التالي:

المنحنى رقم (07): تطور الصيغ التمويلية لمجموعة البركة خلال الفترة(2010-2020)

الوحدة: ألف دولار

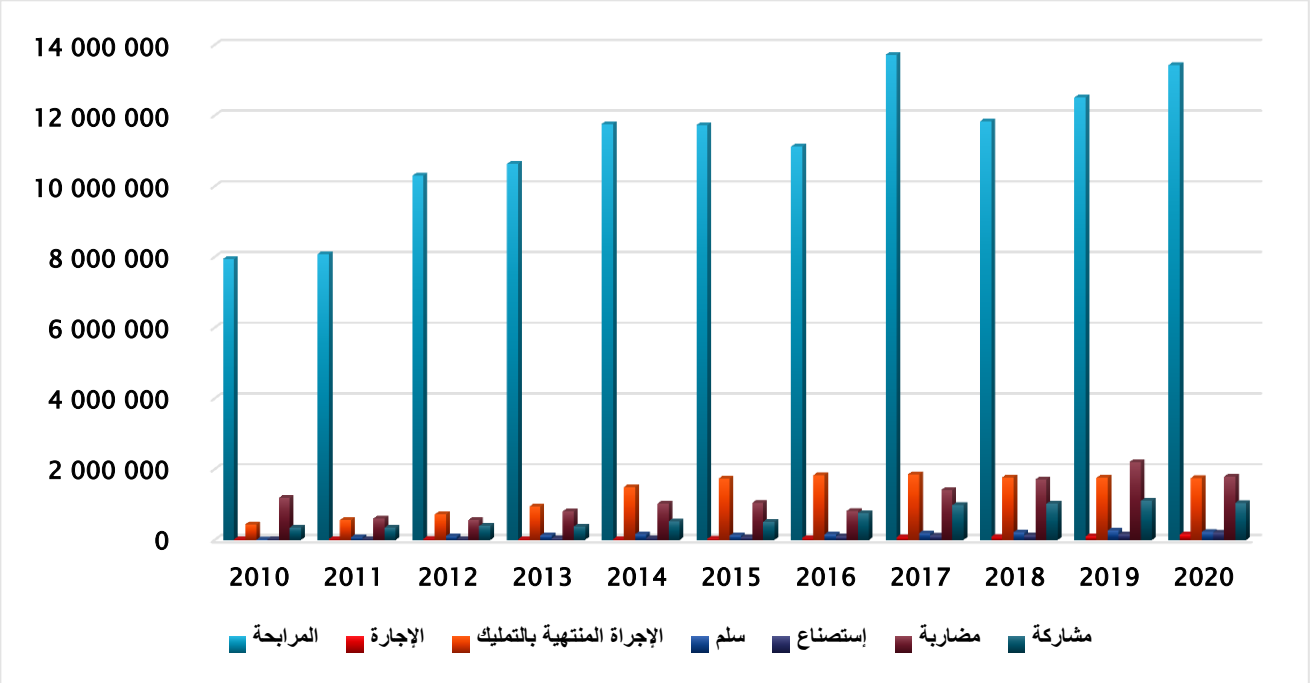

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول أعلاه

التحليل:

من خلال الجدول نجد أن صيغة التمويل بالمرابحة شكلت أكبر حصة من تمويلات المجموعة خلال سنوات الدراسة، ويعود هذا إلى قلة المخاطر التي تتعرض لها هذه الصيغة أو شبه انعدامها ولا تتطلب اجراءات معقدة أثناء التمويل، وأيضا لعائدها المضمون.

تلي صيغة المرابحة صيغة التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك، ثم المضاربة والمشاركة وتعود قلة التمويلات الموجهة لهذه الصيغ، خاصة المضاربة والمشاركة إلى المخاطر التي تواجههما في ظل تعقد الإجراءات الخاصة بهما، إذ كانتا من أهم الصيغ التمويلية عند إنشاء المجموعة إلا أنها تناقصت بشكل كبير في السنوات اللاحقة للإنشاء، وأصبحت المجموعة ومختلف فروعها في منازعات قضائية حول تسديد الديون الخاصة بهاتين الصيغتين وارتفعت القروض المتعثرة ما أدى بالمجموعة للتقليل من التمويل بهما، أما زيادة التمويل بالمرابحة فيرجع إلى لأنها عملية تمويلية بسيطة وغير معقدة وذات مخاطر منخفضة وأرباحها مضمونة.

ثم تأتي بعدها صيغة السلم والتي توجه للتمويل الزراعي، ويأتي انخفاضها لعدم التوجه لهذا الجانب من النشاط من مختلف المتعاملين مع البنك، لأن أغلب الدول العربية تأتي في مناطق شبه جافة لا تعطي اهتمام كبير للزراعة وأغلب التمويلات تكون فاشلة نظرا لتذبذب المناخ، وتأتي بعدها الإجارة والاستصناع اللذان يمتازان بقلة التمويلات الموجهة عن طريقهما.

المطلب الثالث: تطور عدد العاملين في مجموعة البركة

شهد العدد الإجمالي للعاملين في مجموعة البركية المصرفية خلال فترة الدراسة تطورا رافق النمو الكبير في شبكة فروعها كما يوضحه الجدول التالي: **(أنظر الملحقين رقم 01 و 02: ص ص 104 – 105).**

الجدول رقم (14): تطور عدد العاملين في مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2010–2020).

(الوحدة: ألف عامل)

النسبة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
العدد الإجمالي للعاملين	8,503	9,021	9,398	9,891	10,853	11,458	12,644	12,795	12,937	12,662	12,026
نسبة التغير (%)	-	6,09	4,18	5,25	9,73	5,57	10,35	1,19	1,11	2,13-	5,02 -

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على القوائم المالية لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة(2010–2020)

للتوضيح أكثر نترجم معطيات الجدول إلى المنحنى البياني التالي:

المنحنى رقم (08): تطور عدد العاملين في مجموعة البركة للفترة (2010-2020)

الوحدة : (ألف عامل)

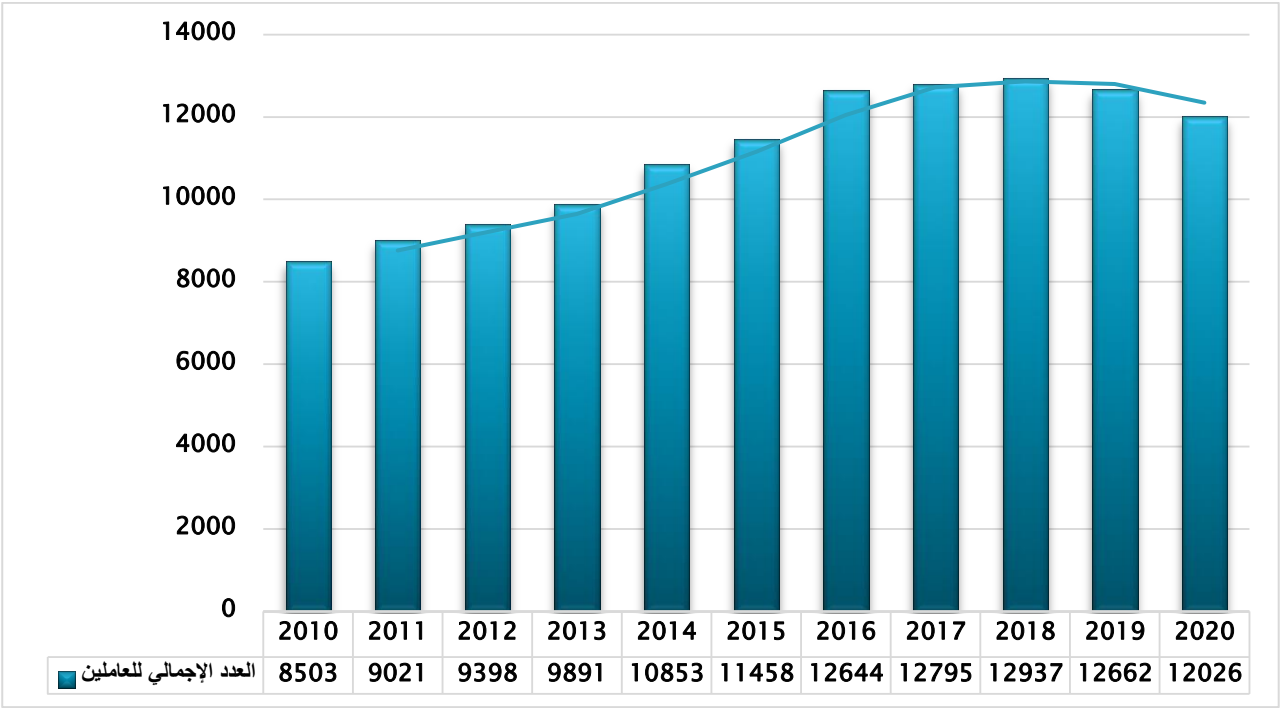

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
العدد الإجمالي للعاملين	8503	9021	9398	9891	10853	11458	12644	12795	12937	12662	12026

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

التحليل:

من خلال المنحنى رقم (08) نلاحظ أن العدد الإجمالي للعاملين في ارتفاع مستمر من سنة 2010 إلى غاية سنة 2018 حيث بلغ العدد الإجمالي 12,937 عاملا وهو أقصى عدد مقارنة بالسنوات السابقة، ويعود هذا الارتفاع المستمر إلى التوسع في عملياتها وفروعها عبر مختلف دول العالم، لتعرف بعدها انخفاض سنتي 2019 و2020 وهذا راجع إلى أزمة كوفيد -19 التي أثرت على الأعمال التجارية والأنشطة الاقتصادية على الصعيد العالمي ما أدى ببنوك مجموعة البركة إلى تقليل المصاريف والنفقات العامة، كذلك لعب التحول الرقمي من خلال استحداث المزيد من الوسائط والقنوات الإلكترونية للخدمات المصرفية دورا في تقليل العدد الإجمالي للعاملين بالمجموعة.

المبحث الثالث: أهم النسب المالية لتقييم الأداء المالي لمجموعة للبركة المصرفية خلال الفترة(2010-2020)

ارتأينا من خلال هذا المبحث التطرق الى أهم النسب المستخدمة في تحليل وتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية عامة وبنك البركة خاصة، معتمدين في ذلك على القوائم المالية لبنك البركة حيث سنتطرق الى النسب والمعايير التالية:

- نسب الأداء المتعلقة بمعيار تحقيق الربحية.
- نسب الأداء المتعلقة بمعيار إدارة السيولة.
- نسب الأداء المتعلقة بمعيار إدارة المخاطر وكفاية رأس المال.
- معيار الأداء المتعلقة بالعامل الشرعي.
- معيار الأداء المتعلقة بالعامل الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الأول: نسب الأداء المتعلقة بمعيار تحقيق الربحية

تعكس مؤشرات الربحية الأداء الكلي للمؤسسات والشركات، إذ يعد الربح المحور الأساسي في قيام كثير من الأنشطة الاقتصادية، ومن دون الربحية لا تستطيع المنشآت جذب أي مستثمر –سواء الداخلي أو الخارجي – ومن ثم فإن الملاك والممولين سيتحولون إلى أنشطة ومنشآت أخرى وتبين هذه النسب مدى قدرة المصارف على توليد الأرباح من العمليات التي تقوم بها ، ولا تقتصر أهمية هذه المجموعة على البنك فقط بل تهم أيضا المودعين والملاك والمقرضين، فالأرباح التي تحققها المصارف تعد من أهم العوامل التي تؤثر في ثروة الأفراد المودعين ، فضلا عن أن هذه المؤشرات تعد من أهم المؤشرات المالية التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للمصارف .

وباعتبار مجموعة البركة للصيرفة الإسلامية مؤسسة مالية فهي الأخرى تهدف الى تحقيق كغيرها من المصارف تهدف، وتعتمد على مجموعة من النسب في تقييم وتحليل ربحيتها ويمكن معرفة ذلك من خلال النسب التالية:

1. العائد على حقوق الملكية **ROE** = $\frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{حقوق الملكية}}$

2. العائد على الأصول **ROA** = $\frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{مجموع الأصول}}$

3. المصروفات التشغيلية الى الدخل التشغيلي = $\frac{\text{المصروفات التشغيلية}}{\text{الدخل التشغيلي}}$

والتي نبرزها من خلال الجدول التالي: **(أنظر الملاحق رقم 06 و 07: ص 108).**

الجدول رقم (15): نسب الأداء المتعلقة بمعيار تحقيق الربحية خلال الفترة (2010-2020)

(وحدة مئوية٪)

النسبة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
العائد على حقوق الملكية	11%	12%	13%	13%	14%	14%	13%	9%	9%	8%	7%
العائد على الأصول	1.3%	1.3%	1.3%	1.3%	1.2%	1.2%	1.1%	0.8%	0.9%	0.7%	0.6%
المصروفات التشغيلية الى الدخل التشغيلي	52%	54%	52%	54%	57%	54%	53%	57%	55%	59%	49%

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على القوائم المالية لمجموعة البركة العالمية خلال الفترة(2010-2020)

للتوضيح أكثر نترجم معطيات الجدول إلى المنحنى البياني التالي:

المنحنى رقم (09): نسب الأداء المتعلقة بمعيار تحقيق الربحية لمجموعة البركة للفترة (2010-2020) **(وحدة مئوية ٪)**

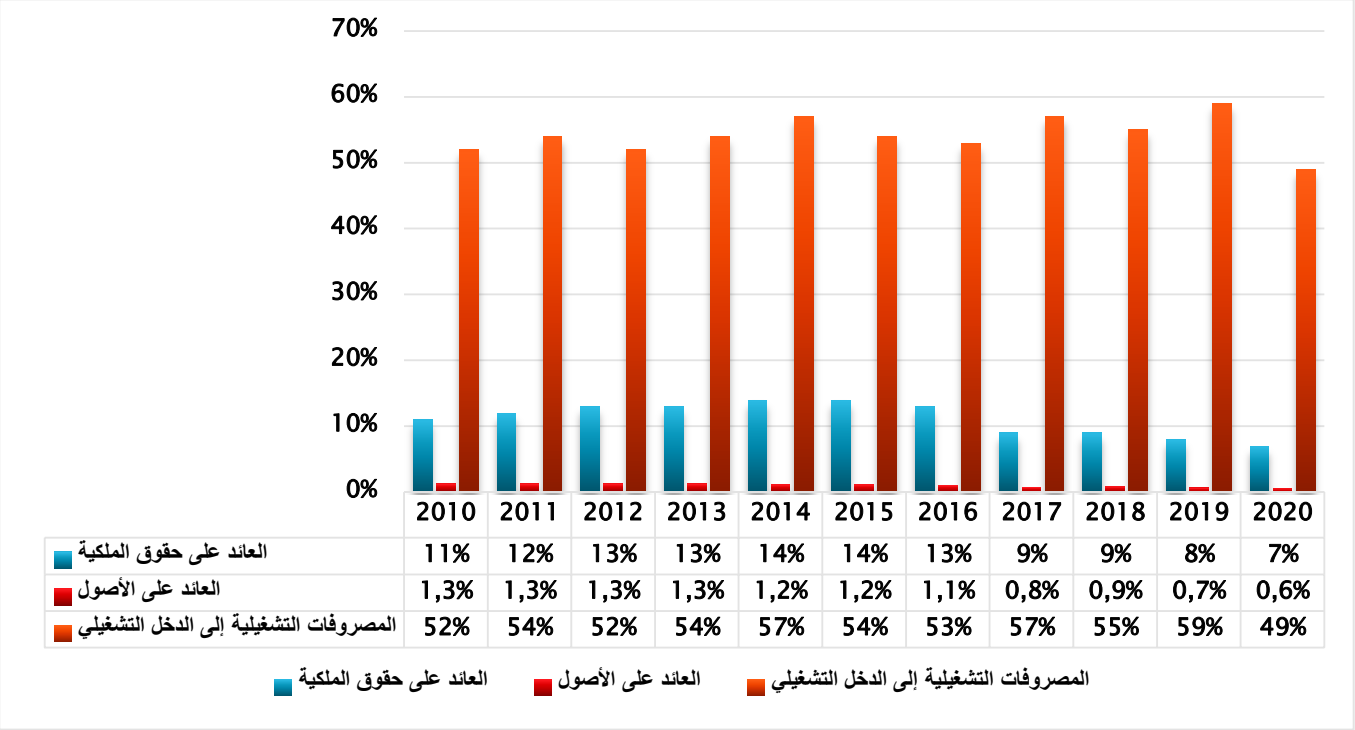

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

التحليل:

من خلال الجدول والمنحنى أعلاه نلاحظ أن معدل العائد على حقوق الملكية الذي حققته مجموعة البركة المصرفية يتراوح بين 7% و14% خلال فترة الدراسة، وهو ما يشير الى أن كل واحد دولار مستثمر من أموال المساهمين (ملاك البنك) يحقق ربحا صافيا يتراوح ما بين 0,07 دولار و0,14 دولار.

كما يلاحظ أن معدل العائد على حقوق الملكية الذي حققته مجموعة البركة المصرفية في ارتفاع مستمر خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 بنسبة 11 % وسنة 2015 بنسبة 14 % وهو معدل مرتفع يسمح بتحقيق عائد مرتفع لحقوق الملاك، لينخفض هذا المعدل بشكل مستمر ابتداءا من سنة 2016 بنسبة 13 % ويصل الى حده الأدنى سنة 2020 بنسبة 07 % نظرا إلى:

- ❖ الظروف الاقتصادية والجيوسياسية الصعبة في بعض أسواق المجموعة.
- ❖ ضعف بعض العملات المحلية مقابل الدولار الأمريكي، وهي العملة التي تعد بها التقارير المالية للمجموعة.
- ❖ الزيادة في المخصصات والاضمحلال بسبب زيادة الموجودات المتعثرة في بعض الوحدات وحذر المجموعة في الأسواق الصعبة وتأثير ارتفاع قيمة الدولار.
- ❖ السياسة التوسعية للمجموعة التي حافظت عليها بزيادة عدد الفروع عبر مختلف الدول.
- ❖ المسؤولية الاجتماعية والتي هي في صميم نموذج أعمال المجموعة، حيث واصلت المجموعة جهودها لكي تصبح البنك الرائد في السوق بين المصارف الإسلامية كما ساهمت المجموعة بمبالغ متزايدة للمجتمعات المحلية في هيئة التمويلات والتبرعات لتتوافق أهداف برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية مع الأهداف العالمية للتنمية المستدامة للأمم المتحدة.

يشير معدل العائد على الأصول إلى عدد الوحدات النقدية من الأرباح الصافية المتولدة عن استخدام كل وحدة نقدية من إجمالي موجودات البنك، ونلاحظ من الجدول أعلاه أن معدل عائد على الأصول مستقر بنسبة تتراوح بين 1,3 % سنة 2010 ونسبة 0,6 % سنة 2020 ويوصف بالضعيف بسبب انخفاض في كل من صافي الربح وزيادة أصول المجموعة بسبب التوسعات، وهو ما أدى إلى زيادة كبيرة في نسبة المصروفات التشغيلية والتي تتروح بين 49 و59 % من الدخل التشغيلي، الشيء الذي أثر على معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول.

ونخص بالذكر سنة 2020 التي حققت فيها المجموعة أدنى مستويات في معدل العائد على حقوق الملكية أو معدل العائد على الأَصول، و هي السنة التي شهدت ظروف صعبة خلقتها جائحة فيروس كورونا و تذبذب العملات المتقلبة لبلدان الوحدات التابعة، و رغم هذا فإن المجموعة حققت نموًا في إجمالي الأصول بنسبة 8 % لتبلغ 28.2 مليار دولار أمريكي، مقارنةً بمبلغ 26.3 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2019 وقد جاء النمو بشكلٍ كبيرٍ من زيادةٍ في قاعدة ودائع العملاء والمؤسسات المالية بنسبة 8 % إلى 24.4 مليار دولار أمريكي، مقارنةً بمبلغ 22.5 مليار دولار أمريكي في نهاية

عام 2019، وهذا يُعد بمثابة تأكيد لثقة المودعين في المجموعة، حتى في ظل الظروف الصحية الصعبة، التي أثرت بشكل سلبي على اقتصاديات الدول.

المطلب الثاني: نسب الأداء المتعلقة بمعيار إدارة السيولة

تعرف نسب السيولة بنسب تقييم كفاءة البنك في كيفية إدارة سيولته والتي تعد من أهم المؤشرات المالية، حيث تعتمد المؤسسات المالية ومنها البنوك الإسلامية على عدد من النسب المالية لمعرفة مدى كفاءة السيولة النقدية فيها وبما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها من خلال ما لديها من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحول إلى نقدية.

كما أن هذه النسب تعد مقاييس تقوم على أساس التدفقات النقدية الداخلية والخارجة من وإلى البنك، أي كمية النقود المتوقع دخولها إليه، والمتوقع خروجها منه، وحجم الأصول السائلة القابلة للتسييل بسهولة وبأقل التكاليف والمطلوب الاحتفاظ بها لدى البنك.

ومن بين النسب المستخدمة في تحليل الأداء المالي لبنك البركة النسب التالية:

1. نسبة سيولة الأصول= $\frac{\text{الموجودات السائلة}}{\text{اجمالي الموجودات}}$

2. نسبة السيولة السريعة= $\frac{\text{الموجودات قصيرة الأجل}}{\text{المطلوبات قصيرة الأجل}}$

وهو ما تظهره النسب المدرجة في الجدول الموالي، مع الإشارة أن هذه النسب تم استخلاصها مباشرة من القوائم المالية لمجموعة البركة المصرفية. **(أنظر الملحق رقم 08: ص 109).**

الجدول رقم (16): نسب الأداء المتعلقة بمعيار إدارة السيولة خلال الفترة (2010-2020) (٪)

النسبة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
سيولة الأصول	27%	32%	25%	27%	26%	24%	24%	25%	27%	25%	26%
السيولة السريعة	92%	86%	78%	78%	76%	88%	78%	76%	78%	73%	77%

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على القوائم المالية لمجموعة البركة العالمية خلال الفترة (2010-2020).

للتوضيح أكثر نترجم معطيات الجدول إلى المنحنى البياني التالي:

المنحنى رقم (10):نسب الأداء المتعلقة بمعيار إدارة السيولة لمجموعة البركة خلال الفترة(2010-2020)

(٪)

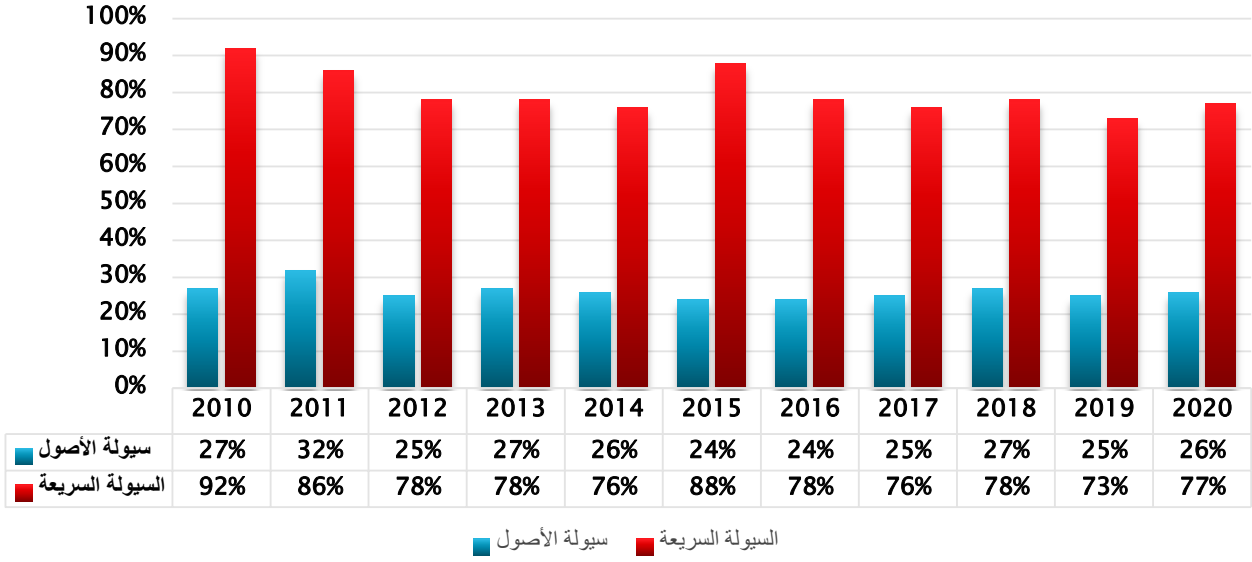

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

التحليل:

من خلال الجدول و المنحنى أعلاه نلاحظ أن مجموعة البركة المصرفية حققت نسب سيولة يمكن وصفها بالجيدة فهي تشير إلى وجود سيولة تتراوح بين 24 و 32% من إجمالي الأصول مما يعني قدرة المجموعة على مواجهة متطلبات السحب المختلفة لعملائها خاصة القصيرة الأجل في آجال استحقاقها دون أن يؤثر ذلك على مركزها المالي، وهو ما تظهره نسبة السيولة السريعة والتي تتراوح بين 73 و 92%، مما سينعكس حتما على زيادة قدرتها على توظيف مواردها دون التعرض لمشكلة نقص السيولة ومواجهة مختلف مخاطر الصيغ التمويلة التي تتعامل بها ملتزمتا بقواعد الحيطة والحذر الدولية.

وكما هو معلوم أن زيادة السيولة لا تعني حتما كفاءة البنك في إدارة السيولة فبخلاف البنوك التقليدية فإن السيولة في البنوك الإسلامية لها أهمية خاصة بحكم أنه لا يمكن استثمارها في أسواق النقد (بحكم الفوائد الربوية) وبالتالي على البنوك المكونة لمجموعة البركة المصرفية أن تكون قادرة على إيجاد مجالات استعمال للسيولة الفائضة تكون مدرة للربح وعدم تعطيلها.

المطلب الثالث: نسب الأداء المتعلقة بمعيار إدارة المخاطر وكفاية رأس المال

تهدف هذه النسب إلى تبيان مظهرين من مظاهر اكتساب مصادر أموال المصرف الإسلامي الأول يظهر كيفية تمويل المصرف لاستثماراته والثاني يقيس قدرة المصرف على مواجهة مصاريف التمويل وتعتبر نسبة كفاية رأس المال من أهم قواعد الحيطة والحذر والأدوات التي تركز عليها مختلف المؤسسات البنكية للحماية من المخاطر التي يمكن التعرض لها، حيث تظهر هذه النسب في مجموعة البركة المصرفية مدى الاستغلال الأمثل لرأس المال أثناء مزاولة المجموعة لأعمالها وفقا لقابليتها المحددة سلفا لتقبل المخاطرة وخصائص المخاطر المنشودة لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في تعظيم العائد للمساهمين، خاصة وأن هذه القواعد جاءت بناءا على دراسات من لجنة بازل لقواعد الحيطة والحذر الدولية، التي حددتها بنسبة 8٪ وفق بازل 1، وبازل 2، والاختلاف كان في كيفية حسابها، أما بازل 3 فقد جاءت بعد الأزمة المالية العالمية وقد حددت قيمتها بنسبة 10,5٪، أما بالنسبة لمجموعة البركة المصرفية قد كانت السباقة لتطبيق هذه القواعد، أما كيفية حسابها كانت تختلف عن النسبة في البنوك التقليدية، لأن موارده واستخدامات البنوك الإسلامية تختلف عن موارد واستخدامات البنوك التقليدية.

ومن بين النسب المستخدمة في تحليل الأداء المالي لبنك البركة النسب التالية:

1. **مضاعف حق الملكية** = $\frac{\text{مجموع الموجودات}}{\text{مجموع حقوق الملكية}}$

2. **نسبة كفاية رأس المال** : هناك العديد من المعادلات التي يتم من خلالها تحديد نسبة كفاية رأس و تعتمد مجموعة البركة المصرفية من أجل تحقيق نسب ملائمة لكفاية رأس المال وفقا للمتطلبات الرقابية للجنة بازل ، مع الإشارة أن نسب كفاية رأس المال المدرجة في الجدول أدناه تم استخلاصها و تجميعها مباشرة من القوائم المالية لمجموعة البركة المصرفية .

3. **نسبة حقوق الملكية الى مجموع الموجودات** = $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي الموجودات}}$

والجدول أدناه يلخص أهم هذه النسب:

الجدول رقم(17):مؤشر مضاعف حق الملكية لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة(2010-2020)

(الوحدة: عدد المرات)

النسبة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مضاعف حق الملكية عدد المرات	8.73	9,53	9,68	10,57	11.30	11.75	11.66	10.13	10.56	11.30	12.71

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على القوائم المالية لمجموعة البركة العالمية خلال الفترة (2010-2020)

المنحنى رقم (11): مؤشر مضاعف حق الملكية لمجموعة البركة خلال الفترة (2010-2020)

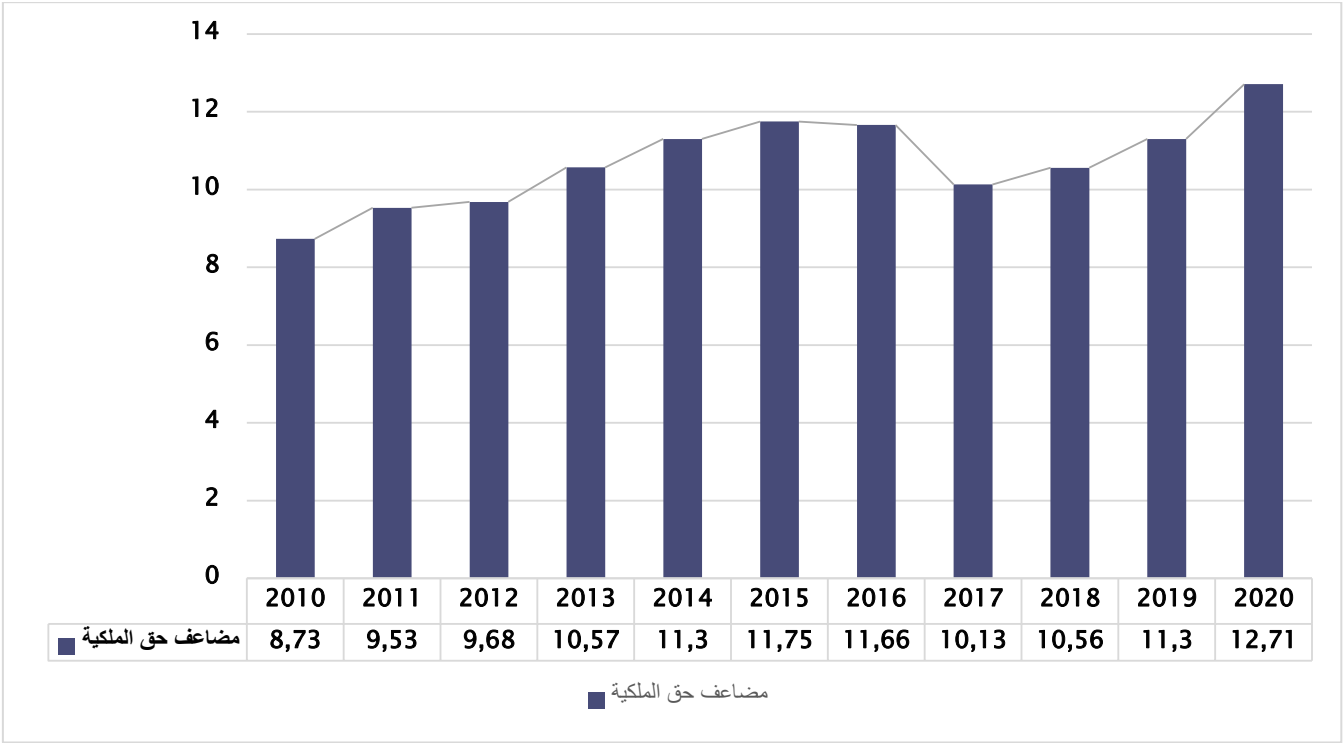

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول أعلاه

التحليل:

من خلال الجدول والمنحنى رقم (11) أعلاه نلاحظ أن مجموعة البركة المصرفية حققت المجموعة مضاعف حق ملكية مقبول مما يظهر أن العائد على الأصول يتضاعف فيها بإستمرار بمعدل يتراوح بين 8,73 مرة سنة 2010 كحد أدنى و 12,71 مرة سنة 2020 كحد أقصى بسبب الرفع المالي، مما يؤكد الوضع الجيد لدائني المجموعة المودعين والمستثمرين الخارجين مقارنة بأصولها وقوة مركزها المالي.

كما يبين الجدول الموالي أهم النسب المالية المتعلقة بإدارة المخاطر وكفاية رأس المال: **(أنظر الملحق رقم 09: ص110)**.

الجدول رقم(18):النسب المالية المتعلقة بإدارة المخاطر وكفاية رأس المال خلال الفترة(2010-2020)

(٪)

النسبة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة كفاية رأس المال %	%19,69	%19,69	18.47%	16,49 %	%16.01	%14.55	%15.49	17.27%	16.95%	16 .65%	%15,97
نسبة حقوق الملكية الى مجموع الموجودات%	%11.45	%10.49	%10.33	%9.46	%8.84	%8.51	%8.58	%9.87	%9.47	%8.85	%7.87

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على القوائم المالية لمجموعة البركة العالمية خلال الفترة (2010-2020)

للتوضيح أكثر نترجم معطيات الجدول إلى المنحنى البياني التالي:

المنحنى رقم(12):نسب الأداء المتعلقة بمعيار إدارة المخاطر وكفاية رأس المال خلال الفترة(2010-2020)

(٪)

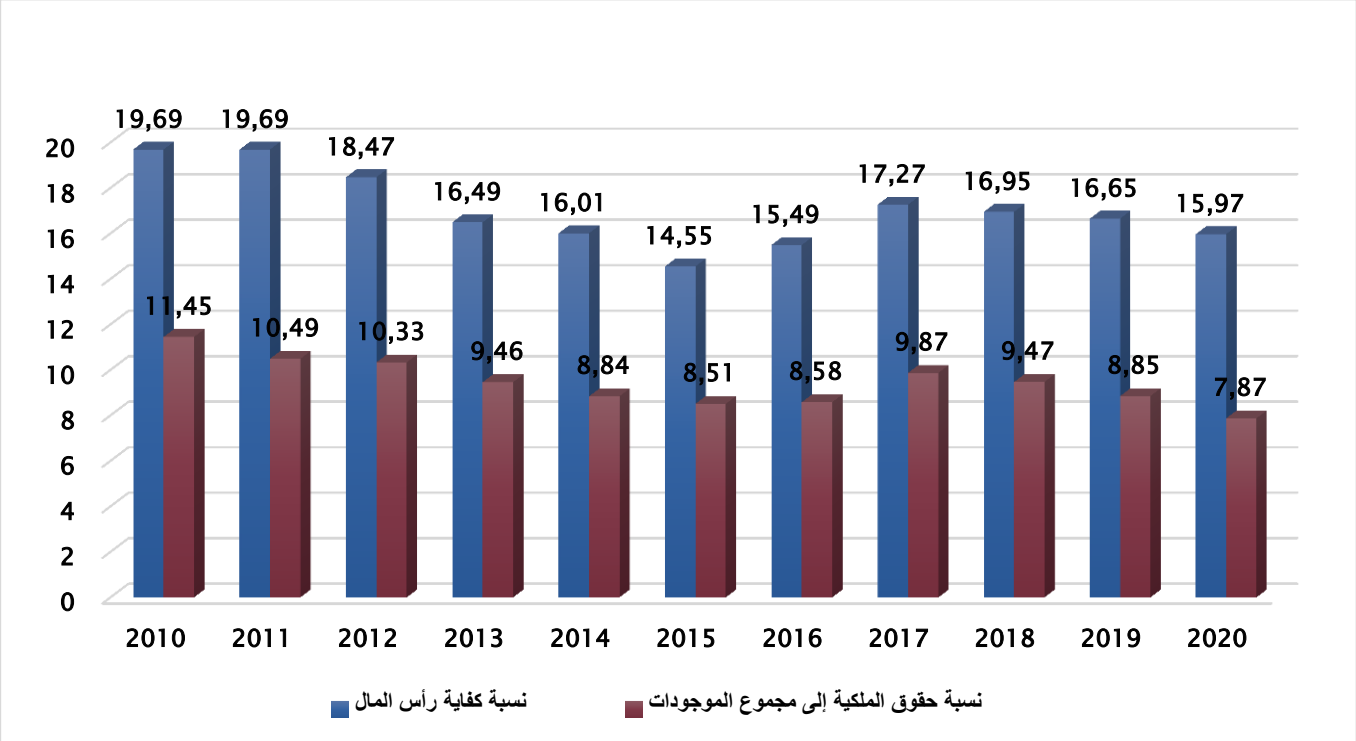

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول أعلاه

التحليل:

من خلال الجدول و المنحنى رقم (12) أعلاه نلاحظ أن مجموعة البركة المصرفية سجلت تذبذب في نسبة كفاية رأس المال لمجموعة البركة المصرفية وذلك بارتفاعها وانخفاضها، ولكن الغالب هو الانخفاض المستمر، فمجموعة البركة المصرفية بدأت سنة 2010 في تطبيق متطلبات بازل 2 والتي

رافقتها حتى بداية 2015 لتبدأ في تطبيق متطلبات بازل 3، وذلك وفقا للمتطلبات الرقابية لبنك البحرين المركزي، وعلى الرغم من هذا التذبذب الذي هو مدروس وممنهج من طرف إدارة المجموعة المصرفية لاستغلال الموارد المالية وعدم تركها معطلة لأن نسبة كفاية رأس المال لمجموعة البركة المصرفية أعلى بشكل مريح من المتطلبات الرقابية لبنك البحرين المركزي 12,5%، و بذلك فهي أيضا أعلى حتى من متطلبات بازل 1 و 2 [8 ٪] و بازل 3 بـ [10,5 ٪] و هو ما يجعل المجموعة في مأمن من المخاطر و في ملاءة المالية جيدة، كما يتضح لنا أن هناك موارد مالية كبيرة معطلة لدى المجموع.

كما نلاحظ أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي المجموعات في مجموعة البركة المصرفية خلال الفترة محل الدراسة منخفضة كما أنها تتناقص من سنة إلى أخرى، ففي سنة 2020 وصلت إلى 7,8% أي أنها تمول 7,8% فقط من إجمالي استخداماتها من خلال أموالها الذاتية (حقوق الملكية)، هذا يعني أنها تعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي (إجمالي الودائع) في تمويل استخداماتها وهو ما يجعلها في حالة خطر في حالة عجزت عن سداد مستحقات الغير.

المطلب الرابع: معيار الأداء المتعلقة بالعامل الشرعي

تلتزم المجموعة بالضوابط الشرعية في نشاطاتها بناء على عنصر المخاطرة من خلال المشاركة في الربح والخسارة في تعاملاتها المصرفية: كالمضاربة، المرابحة، الإجارة..... وغيرها، وهو ما تكفله وتقر بسلامته هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة المكونة من أعضائها الخمسة والذين تم انتخابهم من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي وبناء على توصية من مجلس الإدارة.

المطلب الخامس: معيار الأداء المتعلقة بالعامل الاقتصادي والاجتماعي

تعد المصارف في عالم اليوم من أهم أسس بناء الهيكل الاقتصادي لأي دولة وقد ازدادت أهميتها لتشكل أداة من أدوات الاستثمار في تحقيق هدف التنمية الاقتصادية، ومنها المصارف الإسلامية حيث أنها تنشئ صندوق إدارة الزكاة، وصندوقا للوقف، وإدارة الإرث والتركات، وآخر خيري لتقديم الصدقات والتبرعات والهبات، ومنح القروض الحسنة للحالات الإنسانية سواء كانت لغايات تعليمية أو صحية أو تكافل اجتماعي، ويتم من خلال تخصيص دائرة للشؤون الاجتماعية لخدمة هذه الأهداف، وفيما يلي وصف تفصيلي للجهود المبذولة من قبل مجموعة البركة العالمية في سنة 2013 في هذه القطاعات:

الجدول رقم (19): البرامج الخيرية لمجموعة البركة العالمية لسنة 2013.

الوحدة: ألف دولار أمريكي

البرنامج	القطاع	المبلغ المنفق
البرنامج الخيري	التعليم	2.587
	تنمية المجتمع	1.178
	الفنون الثقافة والآداب	758
	أعمال بحثية	173
	برامج الشباب	110
	البيئة والمستدامة	11
	تطوير الموارد البشرية	392
	خدمات ذوي الاحتياجات الخاصة	69
	المجتمعات المحتاجة اقتصاديا	676
القرض الحسن		8.496
الزكاة المستحقة		7.001
برنامج الفرص الإقتصادية والاستثمارات الاجتماعية	تنمية المجتمع	26.787
	المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة	367.623
	الصناعات المحلية	287.719
	الصناعات الأخرى	215.450
	الحلول المبتكرة	21.738

المصدر: إعداد الطلبة بناء على القوائم المالية لمجموعة البركة العالمية لسنة 2013.

التحلـــيل:

وضعت مجموعة البركة المصرفية مجموعة من البرامج التي تدخل في إطار مسؤوليتها الإجتماعية والأعمال الخيرية ومرافقة المشاريع الإقتصادية، ويتضمن برنامج البركة الخيري تعزيز وتمويل مجموعة واسعة من الأنشطة تتراوح بين الفنون والأدب والثقافة، والأعمال العلمية والأدبية، وتقديم الدعم لذوي الاحتياجات الخاصة في جهودهم الخاصة من خلال التدريب المهني، حيث بلغت إجمالي مساهمات المجموعة في البرنامج الخيري 5.955 مليون دولار.

أما برنامج البركة للقرض الحسن فيتمثل في تقديم قروض بدون أرباح لأغراض البر والخير، حيث بلغ مجموع مساهمات المجموعة للقرض الحسن 8.694 مليون دولار.

أما البرنامج الثالث فيتمثل برنامج البركة للفرص الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية، ويشمل تنمية المجتمع بما في ذلك تمويل والاستثمار في المشاريع التي تدعم الإسكان المنخفض التكلفة ومجموعة من خدمات الرعاية الصحية والأنشطة ذات الصلة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وغيرها من الصناعات المحلية حيث بلغت إجمالي مساهمات المجموعة في هذا البرنامج 919.317 مليون دولار امريكي.

وبذلك كان إجمالي مجموع المساهمات المالية لبرنامج المسؤولية الاجتماعية 940.077 مليون دولار وهو مبلغ معتبر يعكس مدى حرص المجموعة على مسؤوليتها الاجتماعية.

خاتمة الفصل:

في هذا الفصل قمنا بدراسة تطبيقية على مجموعة البركة المصرفية وقمنا بإعطاء تقديم موجز عن هذه المجموعة المصرفية من خلال نشأتها وهيكلها التنظيمي و أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها، وكذلك قمنا بتقديم بعض المؤشرات و البيانات المالية لهذا البنك خلال فترة (2010–2020) وقمنا في المرحلة الأخيرة بتحليل البيانات المالية ومحاولة تقييم الأداء المالي للبنك باستخدام بعض المؤشرات مع تفسير التغيرات في هذه النسب سواء بالزيادة أو النقصان و ربطها بمختلف التغيرات الداخلية و الخارجية خاصة الاقتصادية منها.

ومن خلال تحليل البيانات المالية خلصنا الى أن مجموعة البركة المصرفية تتميز من الناحية المالية بالأداء الجيد، حيث حققت معدلات نمو في مختلف المؤشرات ونسب مقبولة للربحية، السيولة، كفاية رأس المال.

خاتمـــــة

خاتمة:

لقد أصبحت البنوك الإسلامية بتطورها تجربة رائدة على مستوى العالم، حيث إستطاعت أن تحقق نجاحا كبيرا والدليل هو إقبال المسلمين على التعامل معها على حساب البنوك التقليدية، ويشهد لهذا النجاح الأرقام التي تم إحصاؤها عن التزايد الكبير لعددها وحجم أصولها، ذلك لكونها لا تتعامل بالفائدة أخذا أو عطاءا وتلتزم في مختلف جوانب نشاطاتها ومعاملاتها على قواعد الشريعة الإسلامية وتوجه مواردها إلى أفضل الإستخدامات.

هذا و من أجل تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها البنوك الإسلامية تقوم هي الأخرى على غرار باقي البنوك التقليدية بتقييم الأداء البنكي لها، لما له من أهمية بالغة في تشخيص وضعيتها من جميع الجوانب، وبالأخص الجانب المالي باستخدام مجموعة من الأساليب و المؤشرات أهمها النسب المالية بإعتبارها قابلة للقياس والتطبيق، مما يعطي مصداقية أكثر للنتائج المتوصل إليها، بالإضافة للوقوف على نقاط القوة وتعزيزها ونقاط الضعف وإيجاد الحلول المناسبة لها، وتشغل هذه العملية (تقييم الأداء المالي) حيزا واسعا من قبل الأطراف ذات المصلحة سواء كانوا مالكين أو مودعين أو عملاء وذلك لما لها من أهمية بالغة في إبراز الوضع المالي للبنك، ومن ثم المساعدة في عملية اتخاذ القرارات.

وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة تشخيص الأداء البنكي لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2010-2020)باستخدام مجموعة من النسب المالية وتوصلنا في الأخير إلى جملة من النتائج بالإضافة إلى إختبار فرضيات الدراسة، وجملة من التوصيات والإقتراحات يتم عرضها فيما يلي:

أولا: إختبار صحة الفرضيات

من خلال هذا البحث قمنا بوضع الفرضيات التالية من أجل اختبار صحتها:

1- تستمد البنوك الإسلامية أسسها ومبادئها من العقيدة الإسلامية من أجل تحقيق أهدافها التي أنشأت من أجلها؛

2- تعتمد البنوك الإسلامية في تقييم أدائها على المعايير المصرفية، الاقتصادية والاجتماعية وكذلك المعايير الشرعية.

3- تتمتع مجموعة البركة المصرفية بالكفاءة في الأداء من خلال تحقيق ملائة مالية.

4- تساهم النسب المالية في تقييم الأداء المالي لمجموعة البركة المصرفية من خلال تشخيص وضعيته ومستوى أدائه.

بعد الإحاطة بمختلف جوانب البحث من الناحية النظرية والتطبيقية، من خلال دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية، وعلى ضوء النتائج المتوصل اليها يمكن الحكم بالقول على فرضيات الدراسة كما يلي:

الفرضية الأولى: صحيحة، حيث يقوم البنك الإسلامي بالعمل وفق أسس ومبادئ الشريعة الإسلامية من خلال تجميع موارده المالية واستثمارها في مختلف المشاريع بالاعتماد على صيغ تمويلية لا تتعارض ومبادئ الشريعة الإسلامية مثل: التمويل بالبيوع، التمويل بالمشاركة، التمويل التكافلي، بالإضافة إلى بعض الخدمات الاجتماعية كتجميع وتوزيع الزكاة وتقديم القروض الحسنة وإدارة الممتلكات والوصايا.... إلخ.

الفرضية الثانية: صحيحة، حيث تعتمد البنوك الإسلامية في تقييم أدائها على مجموعة من المعايير والنسب منها نسب الأداء المتعلقة بالعامل المصرفي [نسب السيولة، نسب الربحية، نسب النشاط و نسب كفاية رأس المال]، بالإضافة الى نسب أخرى متعلقة بالجانب الاقتصادي والاجتماعي [نسبة التمويل الموجه إلى القطاعات التنموية، نسبة التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي التمويل، نسبة الزكاة المستحقة إلى حقوق الملكية ...الخ]، فضلا عن معايير الأداء المتعلقة بالجانب الشرعي [وجود رقابة شرعية، مدى استقلالية الرقابة الشرعية].

الفرضية الثالثة: فرضية صحيحة، تتمتع مجموعة البركة المصرفية بالكفاءة في الأداء من ناحية الملاءة المالية، حيث أن نسبة كفاية راس المال لمجموعة البركة المصرفية أعلى بشكل مريح من المتطلبات الرقابية لبنك البحرين المركزي وأعلى حتى من متطلبات لجنة بازل 1 و2 وبازل 3.

الفرضية الرابعة: فرضية صحيحة، حيث تساهم النسب المالية في تقييم الأداء المالي لمجموعة البركة المصرفية من خلال تشخيص وضعيته ومستوى أدائه، بالاعتماد على مجموعة من النسب [الربحية، السيولة كفاية رأس المال]، أين خلصت نتائج الدراسة بعد التقييم المالي لبنك البركة خلال الفترة(2010-2020)باستخدام النسب المالية السالفة الذكر الى أن المجموعة المصرفية تتميز من الناحية المالية بالأداء الجيد بعد أن حققت نسب جيدة من ناحية الربحية، السيولة وكفاية رأس المال.

ثانيا: نتائج البحث

من خلال الطرح النظري وما انتهى إليه التحليل العملي وتقييم أداء المصرف عينة الدراسة، خلص البحث إلى جملة من النتائج التي تحققت فيها فرضيات البحث، ومن أهمها:

1. تتمتع البنوك الإسلامية بخصائص عديدة تميزها عن غيرها من البنوك التقليدية، وذلك أنها تستمد مشروعيتها من إلتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاتها المصرفية والإستثمارية بحيث تقوم بتوظيف أموالها وفق ما تمليه عليها المصلحة التجارية، وما لا يختلف ومبادئ الشريعة الإسلامية.

2. يقوم أساس التعامل في البنوك الإسلامية بقاعدة المشاركة الإسلامية في الربح والخسارة، وبإختصار أكثر بقاعدة الغنم بالغرم من خلال صيغ التمويل الشرعية منها المضاربة، المشاركة، المرابحة وصيغ أخرى.
3. أن أهم ميزة للمنتجات الإسلامية هي أنها تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية.
4. أن المصارف الإسلامية هي رباعية الأبعاد: البعد الاجتماعي كالزكاة والقرض الحسن والضوابط الأخلاقية في المعاملات، البعد التجاري كالمرابحة والإجارة، البعد الإستثماري كالسلم والإستصناع، والبعد التنموي كالمشاركة في مشاريع التنمية.
5. هناك حاجة ملحة لوجود نظام رقابي يهدف لتقييم أدائها من خلال أساليب مختلفة من أبرزها التحليل بواسطة النسب المالية.
6. تعتبر مؤشرات النسب المالية من أهم الأساليب التي يمكن الإعتماد عليها في تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية وذلك للوقوف على مدى سلامة المركز المالي وربحية البنك، كما تسمح بالتعرف على وضع السيولة وموقف الأموال المتاحة للاستخدام فضلا عن ملاءة رأس المال.
7. تعكس مختلف المؤشرات القدرات الحقيقة التي تتمتع بها مجموعة البركة المصرفية والتي جعلتها تتبوأ مراكز جيدة منافسة للبنوك التقليدية بفضل تنوع عملياتها المصرفية.
8. تنمو الموجودات (استخدامات الأموال) بمعدلات جيدة خلال الفترة المدروسة، وهذا ما يشير إلى أن المجموعة المصرفية محل الدراسة قادرة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية، وأنها تتمتع بكفاءة عالية في الأداء المالي.
9. حجم إجمالي الودائع في زيادة مستمرة طيلة الفترة المدروسة، الأمر الذي يعكس قدرة مجموعة البركة المصرفية على جذب الودائع وتنميتها بالإضافة الى ثقة العملاء في أدائها.
10. نلاحظ أن نسب العائد على حقوق الملكية كانت بنسب متقاربة، وعلى العموم تعتبر هذه النسب مقبولة وتعطي البنك نظرة جيدة للعملاء والمستثمرين في قدرته على الحفاظ على تحقيق العوائد رغم التغيرات والتطورات التي شهدتها الساحة الدولية والإقليمية.
11. حققت المجموعة نسب ضعيفة في متوسط العائد على الأصول "ROA" بسبب زيادة في أصول المجموعة بسبب التوسعات، وهو ما أدى إلى زيادة كبيرة في نسبة المصروفات التشغيلية الذي أثر على معدل العائد على حقوق الملكية "ROE" ومعدل العائد على الأصول.

12. هناك العديد من المؤشرات المالية المستخدمة في نماذج تقييم الاداء المالي للبنوك تتوافق وتقييم الأداء المالي للبنوك الاسلامية، خاصة فيما يتعلق بمؤشرات السيولة والربحية.
13. أن نسب الملاءة المالية للبنك محل الدراسة كانت جيدة ومطابقة للنسب المعمول بها – عالميا مما يدل على الأمان الذي يتمتع به البنك.
14. أن البنك محل الدراسة حقق ربحية جيدة تعكس كفاءة وفعالية أدائه المالي، أي أنه حقق إيرادات معتبرة كانت كافية لتغطية مجمل التكاليف، وهذا ما انعكس إيجابا على مستوى الربحية.
15. أن نسب السيولة كانت جيدة، وهذا يعني أن البنك محل الدراسة يحاول الاحتفاظ بالحد الأدنى الذي يسمح له بتسديد الالتزامات قصيرة الأجل والمتمثلة في طلبات سحب المودعين.
16. من خلال الدراسة نجد أن مجموعة البركة المصرفية يلتزم بقواعد ومعايير الإفصاح المصرفي من خلال نشره لمعايير تقييم الأداء المالي المصرفي ومؤشرات الدور التنموي الاقتصادي والاجتماعي.
17. التوسع الشبكي للفروع البنكية لمجموعة البركة المصرفية عبر العديد من الدول عبر العالم.

ثالثا: توصيات البحث

بناء على النتائج التي انتهى إليها البحث، وأمام ما أثبته التقييم الواقعي لأعمال مجموعة البركة المصرفية بصفة خاصة والمصارف الإسلامية بصفة عامة والتي لازالت دون المستوى المطلوب لتحقيق الأهداف الحقيقية للمصارف الإسلامية، نقدم جملة من التوصيات في مقدمتها:

1. على البنك محل الدراسة المحافظة على مستوى الربحية والملاءة المالية ومحاولة تحسينها.
2. نوصي بنك البركة أن يعمل على الموازنة بين السيولة والربحية من تخفيض نسبة السيولة كونها مرتفعة مقارنة بنسبة البنوك التقليدية ونسبة السيولة المقرر من الجهات الرقابية وتوجيه الفائض نحو الاستثمارات لتحقيق عائد أكبر للمودعين والمساهمين دون تعريض الاستثمارات للخطورة وعدم التحصيل.
3. تنويع الخدمات المصرفية حيث لوحظ تمركز التمويلات نحو المرابحة والإجارة المنتهية بالتمليك على غرار باقي الصيغ التمويلية التي توفرها المجموعة المصرفية.
4. السعي لابتكار أساليب تمويلية واستثمارية تتماشى مع الشريعة الإسلامية، وتلبي حاجات المتعاملين بالشكل الذي يساهم في زيادة الإيرادات المتولدة عن هذه الأنشطة وهذا بالاعتماد على الابتكار والتجديد، وابتعاد عن سياسة المحاكاة للمنتجات المالية التقليدية.

5. العمل على رفع وتنمية مهارات العاملين بمصارف المجموعة وتدريبهم على تطبيق وسائل الاستثمار الإسلامية وهذا من خلال التنسيق والتعاون بين معاهد التدريب في الدول التي تتواجد بها فروع المجموعة المصرفية.
6. نشر الفكر المصرفي الإسلامي على نطاق واسع لاستقطاب أكبر عدد ممكن من المودعين والمستثمرين.
7. عدم مجاراة الفكر الغربي في الممارسات المصرفية بأسلمتها وإنما ابتداع أدوات مالية إسلامية جديدة نابعة من الإرث والواقع الإسلامي الثري في مجال المعاملات.
8. وجب البحث عن بناء أو تعديل النماذج التقليدية لتقييم الاداء المالي للبنوك الاسلامية، للحصول على نموذج يشخص وضعيتها المالية بشكل سليم.
9. مراعاة الخصوصية الإسلامية لهذه المصارف في التشريعات والقوانين في الدول العربية والإسلامية خاصة ما يتعلق منها بعلاقتها بالمصرف المركزي كالاحتياطي القانوني والسقوف الائتمانية وأسعار الخصم، خصوصا أنه ليس هناك من يقوم بدور المسعف الأخير على أسس تنسجم مع الشريعة الإسلامية.
10. كما نقترح العمل على إيجاد البنية اللازمة للتعامل مع موضوع السيولة لدى المصارف الإسلامية عن طريق أسلوب المرابحة فعلى سبيل المثال إذا كان المصرف الإسلامي بحاجة لقرض من البنك المركزي، يقوم الأخير بشراء بضاعة بمقدار قيمة القرض عن طريق المرابحة وبيعها إلى البنك الإسلامي المحتاج إلى سيولة بهامش الربح على أن يأخذ تعهدا من قبل المزود بإعادة شراء البضاعة ويقوم البنك الإسلامي بإعادة بيع هذه البضاعة ويحصل المبلغ المطلوب.
11. فتح وتطوير أسواق مالية إسلامية منافسة لنظيرتها العالمية.
12. ضرورة إيجاد مؤسسات تصنيف للمصارف الإسلامية قادرة على التعامل مع التطورات التي تشهدها الصناعة المصرفية الإسلامية.
13. إعطاء المشروعات الإنتاجية والمشروعات الصغيرة والناشئة أولوية في مكونات محفظة المصرف من حيث القطاعات، ودعمها بتوفير التمويل المناسب وذلك لما لها من دور مشهود في خدمة التنمية الشاملة.

14. من أجل الرفع من قيمة الإفصاح المصرفي، ينبغي على الجهات الرقابية تصميم نماذج موحدة للتقارير المالية للمصارف الإسلامية تلزم المصارف بها، بحيث يمكن من خلالها الوصول إلى عرض واف لتوظيفات المصارف الإسلامية.
15. الزامية إنفتاح السوق المالي الجزائري على منتجات الهندسة المالية الإسلامية وخاصة الصكوك الإسلامية بإعتبارها أدوات تمويل حقيقية.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجـــع

أولا: مراجع باللغة العربية

- **الكتـــب:**

1- أحمد محمود أحمد، تسويق الخدمات المصرفية، دار البركة، ط1، 2001.

2- الشمري صادق راشد، أساسيات الصناعة المصرفية، أنشطتها، التطلعات المستقبلية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، دار اليازوري، عمان- الأردن، 2008.

3- العلاق بشير عباس، إدارة المصارف- مدخل وظيفي، الأردن، 2001.

4- بن إبراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والإستثماري في البنوك الإسلامية دراسة تطبيقية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2012.

5- حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، إقتصاديات النقود والمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

6- حيدر يونس كاظم الموسوي، المصارف الإسلامية- أداؤها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية-، اليازوري، عمان، الأردن، 2011.

7- حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن، 2013.

8- حسين حسين شحاتة، المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، سلسلة الفكر الاقتصادي الإسلامي، ط01، مكتبة التقوى، القاهرة، 2006.

9- خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، البنوك الإلكترونية – البنوك التجارية، السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعية للنشر والتوزيع الإسكندرية، مصر، 2008.

10-سامر مظهر قنطقجي، الفروق الجوهرية بين المصارف الإسلامية والمصارف الربوية، دار شعاع للنشر والعلوم، سورية (حلب)، ط1، 2007.

11- سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة، عمان، الأردن، 2009.

12- سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

13- سيد الهواري، ما معنى بنك إسلامي، الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، 1982.

14- شهاب أحمد العز عزي، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفاش للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2012.

15- عادل عبد الفضيل عيد، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية – مصر، 2007.

16- عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

17- علي سعد عبد الوهاب مكي، تمويل المشروعات في ظل الإسلام، دار الفكر العربي، القاهرة، 1979.

18- عوف محمد الكفراوي، النقود والمصارف في النظام الإسلامي، دار الجامعات المصرية، 1977.

19- عوف محمد الكفراوي، البنوك الإسلامية: النقود والبنوك في النظام الإسلامي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2001.

20- علاء فرحان طالب وإيمان شيحان مشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزسع، عمان، 2011.

21- فلاح حسن عداي الحسيني، مؤيد عبد الرحمن عبد الله الدوري، إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر التوزيع، عمان، 2006.

22- فهد نصر حمود، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء للتشر والتوزيع، عمان، 2009.

23- محسن أحمد الخضيري، البنوك الإسلامية، دار ايتراك، القاهرة، مصر، 1999.

24- محمد بوجلال، المصارف الإسلامية، مفهومها، نشأتها، تطورها مع دراسة ميدانية على مصرف إسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992.

25- محمود حسن الصوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 2001.

26- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

27- محمد علي العامري، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، الاستثمار والتمويل – التحليل المالي والأسواق المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر التوزيع، عمان، 2008.

28- محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية: أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة، عمان، ط 01، 2008.

29- محمد صالح علي عياش، المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية، طبيعتها وأهميتها، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2010.

30- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان وآخرون، النقود والمصارف، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2010.

31- طايل مصطفى كمال السيد، القرار الإستثماري في البنوك الإسلامية، طبع بمطابع غباشي، طنطا، القاهرة، مصر، 1999.

32- مصطفى طايل كمال السيد، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

33- منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ط3، 2000.

34- منير إبراهيم هندي، شبهة الربا في معاملات البنوك التقليدية والإسلامية، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، ط 6، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2004.

35- منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل معاصر، ط4، المكتب العربي الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.

36- ناصر الغريب، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، ط01، دار أبو اللو للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1996.

37- نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح، أصول المصرفية والأسواق المالية الإسلامية، دار عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، اربد- الأردن، 2014.

<u>الأطروحات والرسائل الجامعية باللغة العربية:</u>

1. إبراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 2006-2007.
2. حيدر يونس كاظم الموسوي، أثر ا لأداء المالي للمصارف الإسلامية في مؤشرات سوق الأوراق المالية- الأردن والسعودية حالة تطبيقية للفترة 1990-2007، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والإقتصاد، 2009.
3. سعيدي خديجة، إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل، دراسة حالة البنوك الإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه منشورة، دامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016-2017.

4. شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة مقارنة تطبيقية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2010-2011.
5. موسى عمار مبارك أبو محيميد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار لجنة بازل2، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه منشورة، تخصص المصارف الإسلامية، جامعة كربلاء-العراق، 2008.
6. أمارة محمد يحيي عاصي، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، دراية تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والإستثمار، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير منشورة في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2010.
7. الصابر، خالد مصباح، مدى استخدام النسب المالية في ترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف الأهلية الليبية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة ال البيت، الأردن، 2005.
8. بهاء الدين بسام مشتهي، دور المصارف الإسلامية في دفع عجلة الاستثمارات المحلية في فلسطين للفترة ما بين 1996-2008، مذكرة تخرج النيل شهادة الماجيستر منشورة في الاقتصاد، تخصص الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة – فلسطين، 2011.
9. حليمة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية في التنبؤ بأسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على المنشآت المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة منشورة، تخصص: محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.
10. زاهر صبحي بشناق، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية بإستخدام المؤشرات المالية (دراسة مقارنة للبنوك العاملة في فلسطين)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011.
11. عمر بوجميعة، تقييم الأداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الإسلامية (دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة جيجل، 2013-2014.
12. يزن خلف سالم العطيات، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير منشورة، تخصص مصارف إسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2007.

المقالات باللغة العربية:

1- أبو حمد وقدوري، رضا صاحب، فائق مشعل، إدارة المصارف، جامعة الموصل، 2005.

2- الفضل مؤيد محمد علي، مؤشرات أداء النظام المصرفي التجاري الخاص والعام في العراق، دراسة مقارنة، مجلة افاق إقتصادية الإمارات، عدد 84، 2000.

3- بباس منيرة، فالي نبيلة، الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل تنامي ظاهرة اللاوساطة المالية، دراسة تجربة المصارف الإسلامية في سوق الخرطوم للأروراق المالية، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، العدد 3، 2018.

4- بوحفص محمد، علي قدور بن ساحة،" سبل تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية في ظل مبادئ الحوكمة المصرفية"، مجللة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 12، 2011.

5- بولحية الطيب، بوجميعة عمر، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية، دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة (2013-2009)، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع عشر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2016.

6- حسني خليل جميل الشطرات، مقومات الرقابة الداخلية وأثرها على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية (دراسة ميدانية)، مجلة مركز صالح كامل للإقتصاد الإسلامي، مج 19، عدد 55، 2015.

7- حسين حسين شحاتة، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية المعايير والأدوات، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة، 2010.

8- سعيدة بورديمة، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية بإستعمال النسب المالية حالة مجموعة البركة العالمية من 2011-2013، مجلة التسيير والإقتصاد، المجلد4، العدد2، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2016.

9- سعيدي خديجة، إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك الإسلامية (دراسة تطبيقية على مجموعة البركة المصرفية)، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد العاشر، جامعة البليدة 2، 2016.

10- شاهين علي، جهاد مطر، نموذج مقرح للتنبؤ بتعثر المنشات المصرفية العاملة في فلسطين، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)، مجلد 25، عدد 4، فلسطين، 2011.

11- فرح عبد الفتاح محمد، رؤية إستراتيجية لعمل البنوك الإسلامية في ظل العولمة، افاق إقتصادية، الإمارات، عدد 81، 2001.

12- هناء محمد هلال الحنيطي، أنعام محسن زويلف، تقييم تجربة المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي -الواقع ورهانات المستقبل-، جامعة عمان العربية، يومي 23-24 فيفري 2011.

مؤتمرات وملتقيات وندوات:

1- إبراهيم الكراسنة، البنوك الإسلامية الإطار المفاهيمي والتحديات، ورقة عمل، معهد السياسات الإقتصادية، صندوق النقد العربي أبو ظبي الإمارات، رقم 24، 2013.

2- عبد الملك يوسف الحمر، المصارف الإسلامية ومالها من دور مأمول، مؤتمر الاقتصاد الإسلامي الثالث، أم القرى، مكة المكرمة، 2005.

3- محمد نضال الشعار، أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، البحرين، ط1، 2005.

التقارير السنوية:

1- التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية، 2010.

2- التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية، 2011.

3- التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية، 2012.

4- التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية، 2013.

5- التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية، 2014.

6- التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية، 2015.

7- التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية، 2016.

8- التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية، 2017.

9- التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية، 2018.

10- التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية، 2019.

11- التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية، 2020.

12- إتفاقية إنشاء الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، 1978.

مواقع إلكترونية:

1- موقع الجزيرة نت، عقد السلم، (https://www.aljazeera.net)، تاريخ النشر: 2009/12/27، تاريخ الزيارة: 2022/04/25.

ثانيا: مراجع أجنبية

الكتب:

1- Béatrice et Francis Grandguillot, Analyse Financière, 5 ème édition, édition Gualino, Paris, 2001.

2- Christophe Thibierge, Analyse financière, 4 ème édition, vuibert édition, Paris, 2011.

3- Guillaume Mordant, Méthodologie D'Analyse Financière, 1 ère édition, édition Dunod, Paris, 1998.

4- Hubert de Bruslerie, Analyse Financière, Information Financière, diagnostic et évaluation, 4 ème édition, édition Dunod, Paris, 2010.

5- Jack Forget, Analyse Financière, 1 ére édition, édition d'Organisation, Paris, 2005.
6- Jacque Villeneuve, Analyse d'Etats Financières Par Ratios, sans édition, édition Québec, Paris, 2003.
7- Jetman, Lawrence j, principles managerial finance, 12th Ed, person, 2006.
8- Marlin Gackle, Bankers as Brokers, The complete guide to selling mutual funds and other free- based investement products, probus publication Co, Chicago, 1994.
9- Mona J. G, Dixi L M managing Financial Instution Asset, Liability approache Part 5, 1994.
10- Necib Redjem, Méthodes d'analyse financière, 1 ère édiction, édition Dar El-Ouloum, Algérie, 2005.
11- Patrice Vizzavona, gestion financiére, 9 ème édition, Berti édition, Alger, 2004.
12- Richard Brealey et des autres, Principes de gestion financière, 8 ème édition, édition Pearson, France-Paris, 2006.
13- William J.Stanton,Fundamentals of marketing,4th ed cny,mc graw Ittil, 1975.

الملاحق

الملحق رقم01: المؤشرات المالية لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2016-2020)

المؤشرات المالية

	2020	2019	2018	2017	2016
الربحية (مليون دولار أمريكي)					
مجموع الدخل التشغيلي	1,140	967	988	999	1,074
صافي الدخل التشغيلي	579	399	447	430	507
صافي الدخل	166	180	217	207	268
صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم	67	106	129	129	152
النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (سنتات أمريكية)*	2.90	6.01	7.91	9.19	12.66
المركز المالي (مليون دولار أمريكي)					
إجمالي الموجودات	28,250	26,259	23,831	25,453	23,425
إجمالي التمويلات والاستثمارات	21,645	19,753	17,861	19,123	17,465
إجمالي حسابات العملاء	24,367	22,458	19,627	20,670	19,179
إجمالي حقوق الملاك	2,222	2,323	2,256	2,511	2,009
إجمالي الحقوق العائدة لمساهمي الشركة الأم	1,424	1,467	1,546	1,740	1,281
رأس المال (مليون دولار أمريكي)					
المصرح به	2,500	2,500	2,500	1,500	1,500
المكتتب والمدفوع بالكامل	1,242.9	1,242.9	1,242.9	1,206.7	1,149.2
معدلات الربحية					
العائد على متوسط حقوق الملاك	%7	%8	%9	%9	%13
العائد على متوسط حقوق مساهمي الشركة الأم	%5	%7	%8	%9	%12
العائد على متوسط الموجودات	%0.6	%0.7	%0.9	%0.8	%1.1
المصروفات التشغيلية إلى الدخل التشغيلي	%49	%59	%55	%57	%53
معدلات المركز المالي					
نسبة حقوق الملاك إلى إجمالي الموجودات	%8	%9	%10	%10	%9
إجمالي التمويلات والاستثمارات كمضاعف للحقوق (عدد مرات)	9.7	8.5	7.9	7.6	8.7
نسبة إجمالي الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات	%26	%25	%27	%25	%24
صافي القيمة الدفترية للسهم (دولار أمريكي)*	0.84	0.86	0.93	1.09	1.04
معلومات أخرى					
العدد الإجمالي للعاملين	12,026	12,662	12,937	12,795	12,644
إجمالي عدد الفروع	697	702	697	675	697

المصدر: التقرير المالي لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2020، ص 05.

الملحق رقم 02: المؤشرات المالية لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2011-2015)

المؤشرات المالية

	2015	2014	2013	2012	2011
الربحية (مليون دولار أمريكي)					
مجموع الدخل التشغيلي	1,000	918	909	880	730
صافي الدخل التشغيلي	464	396	420	422	344
صافي الدخل	286	275	258	235	212
صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم	163	152	145	133	118
النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (سنتات أمريكية)*	14.70	13.70	13.05	12.02	10.70
المركز المالي (مليون دولار أمريكي)					
إجمالي الموجودات	24,618	23,464	20,968	19,055	17,154
إجمالي التمويلات والاستثمارات	18,358	17,624	15,355	14,319	11,818
إجمالي حسابات العملاء	20,164	19,861	17,744	16,398	14,680
إجمالي حقوق الملاك	2,095	2,075	1,983	1,968	1,799
إجمالي الحقوق العائدة لمساهمي الشركة الأم	1,356	1,338	1,299	1,294	1,203
رأس المال (مليون دولار أمريكي)					
المصرح به	1,500	1,500	1,500	1,500	1,500
المكتتب والمدفوع بالكامل	1,115.7	1,093.9	1,048.3	1,014.5	869.6
معدلات الربحية					
العائد على متوسط حقوق الملاك	14%	14%	13%	13%	12%
العائد على متوسط حقوق مساهمي الشركة الأم	12%	12%	11%	11%	10%
العائد على متوسط الموجودات	1.2%	1.2%	1.3%	1.3%	1.3%
المصروفات التشغيلية إلى الدخل التشغيلي	54%	57%	54%	52%	53%
معدلات المركز المالي					
نسبة حقوق الملاك إلى إجمالي الموجودات	9%	9%	10%	10%	11%
إجمالي التمويلات والاستثمارات كمضاعف للحقوق (عدد مرات)	8.8	8.5	7.7	7.3	6.6
نسبة إجمالي الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات	24%	25%	27%	25%	33%
صافي القيمة الدفترية للسهم (دولار أمريكي)*	1.22	1.21	1.17	1.17	1.09
معلومات أخرى					
إجمالي عدد العاملين	11,458	10,853	9,891	9,398	9,021
إجمالي عدد الفروع	587	549	479	425	399

المصدر: التقرير المالي لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2015، ص 08.

الملحق رقم 03: ذمم مدينة خلال الفترة(2019-2020)

4 ذمم مدينة

	2020 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي
ذمم بيوع (مرابحات) مدينة (4.1)	12,126,087	10,944,436
ذمم إجارة مدينة (4.2)	150,787	97,919
ذمم سلم مدينة (4.3)	225,550	265,926
ذمم إستصناع مدينة (4.4)	198,804	157,738

المصدر: التقرير المالي لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2020، ص 96.

الملحق رقم 04: التمويل بالمضاربة والمشاركة خلال الفترة(2019-2020).

5 التمويل بالمضاربة والمشاركة

	2020 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي
التمويل بالمضاربة (5.1)	1,784,183	2,207,515
التمويل بالمشاركة (5.2)	1,106,881	1,040,725

المصدر: التقرير المالي لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2020، ص99.

الملحق رقم05: اجارة منتهية بالتمليك خلال الفترة(2019-2020).

7 إجارة منتهية بالتمليك

	2020			2019		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
أراضي ومباني						
التكلفة	16,679	1,942,652	1,959,331	23,261	1,914,053	1,937,314
الإستهلاك المتراكم	(114)	(395,219)	(395,333)	(5,205)	(401,518)	(406,723)
محسوماً منها: مخصص الخسائر الائتمانية	(170)	(15,506)	(15,676)	(226)	(11,556)	(11,782)
صافي القيمة الدفترية	16,395	1,531,927	1,548,322	17,830	1,500,979	1,518,809
معدات						
التكلفة	72,853	224,737	297,590	88,154	262,302	350,456
الإستهلاك المتراكم	(24,673)	(70,157)	(94,830)	(40,023)	(74,287)	(114,310)
محسوماً منها: مخصص الخسائر الائتمانية	(431)	(7,712)	(8,143)	(132)	(5,771)	(5,903)
صافي القيمة الدفترية	47,749	146,868	194,617	47,999	182,244	230,243
أخرى						
التكلفة	-	12,780	12,780	-	13,735	13,735
الإستهلاك المتراكم	-	(8,061)	(8,061)	-	(5,929)	(5,929)
محسوماً منها: مخصص الخسائر الائتمانية	-	(31)	(31)	-	(102)	(102)
صافي القيمة الدفترية	-	4,688	4,688	-	7,704	7,704
المجموع						
التكلفة	89,532	2,180,169	2,269,701	111,415	2,190,090	2,301,505
الإستهلاك المتراكم	(24,787)	(473,437)	(498,224)	(45,228)	(481,734)	(526,962)
محسوماً منها: مخصص الخسائر الائتمانية	(601)	(23,249)	(23,850)	(358)	(17,429)	(17,787)
صافي القيمة الدفترية	64,144	1,683,483	1,747,627	65,829	1,690,927	1,756,756

المصدر: التقرير المالي لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2020، ص106.

الملحق رقم 06: نسب الربحية خلال الفترة(2016-2020)

	2020	2019	2018	2017	2016
معدلات الربحية					
العائد على متوسط حقوق الملاك	%7	%8	%9	%9	%13
العائد على متوسط حقوق مساهمي الشركة الأم	%5	%7	%8	%9	%12
العائد على متوسط الموجودات	%0.6	%0.7	%0.9	%0.8	%1.1
المصروفات التشغيلية إلى الدخل التشغيلي	%49	%59	%55	%57	%53

المصدر: التقرير المالي لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2020، ص04.

الملحق رقم 07: نسب الربحية خلال الفترة خلال الفترة(2011-2015)

	2015	2014	2013	2012	2011
معدلات الربحية					
العائد على متوسط حقوق الملاك	14%	14%	13%	13%	12%
العائد على متوسط حقوق مساهمي الشركة الأم	12%	12%	11%	11%	10%
العائد على متوسط الموجودات	1.2%	1.2%	1.3%	1.3%	1.3%
المصروفات التشغيلية إلى الدخل التشغيلي	54%	57%	54%	52%	53%

المصدر: التقرير المالي لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2015، .

الملحق رقم08: نسب السيولة لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة(2010-2020)

الجدول – رقم ٧ نسب السيولة يلخص الجدول التالي نسب السيولة كما في:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٠	٣١ ديسمبر ٢٠٠٩
الموجودات قصيرة الأجل إلى المطلوبات قصيرة الأجل	٩٢٪	٩٧٪
الموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات	٢٧٪	٢٧٪

الجدول – رقم 7 نسب السيولة

يلخص الجدول التالي نسب السيولة كما في:

	31 ديسمبر 2012	31 ديسمبر 2011
الموجودات قصيرة الأجل إلى المطلوبات قصيرة الأجل	78%	86%
الموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات	25%	32%

الجدول – رقم / . نسب السيولة

يلخص الجدول التالي نسب السيولة كما في:

	31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2013
الموجودات قصيرة الأجل إلى المطلوبات قصيرة الأجل	76%	78%
الموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات	26%	27%

الجدول – رقم 7. نسب السيولة (الإفصاح العام 1.3.7)

يلخص الجدول التالي نسب السيولة كما في 31 ديسمبر 2015:

الموجودات قصيرة الأجل إلى المطلوبات قصيرة الأجل	88%
الموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات	24%

الجدول – رقم 7. نسب السيولة (الإفصاح العام – 1.3.37)

يلخص الجدول التالي نسب السيولة كما في:

	31 ديسمبر 2016
الموجودات قصيرة الأجل إلى المطلوبات قصيرة الأجل	78%
الموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات	24%

الجدول – رقم 7. نسب السيولة (الإفصاح العام - 1.3.37)

يلخص الجدول التالي نسب السيولة كما في:

	31 ديسمبر 2017
الموجودات قصيرة الأجل إلى المطلوبات قصيرة الأجل	%76
الموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات	%25

الجدول – رقم 7 نسب السيولة (الإفصاح العام – 1.3.37)

يلخص الجدول التالي نسب السيولة كما في:

	31 ديسمبر 2018
الموجودات قصيرة الأجل إلى المطلوبات قصيرة الأجل	%78
الموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات	%27

الجدول - رقم 7 نسب السيولة (الإفصاح العام - 1.3.37)

يلخص الجدول التالي نسب السيولة كما في:

	31 ديسمبر 2019
الموجودات قصيرة الأجل إلى المطلوبات قصيرة الأجل وحاملي حسابات الأستثمار	73%
الموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات	25%

الجدول – رقم 7 نسب السيولة (الإفصاح العام – 1.3.37)

يلخص الجدول التالي نسب السيولة كما في:

	31 ديسمبر 2020
الموجودات قصيرة الأجل إلى المطلوبات قصيرة الأجل	77%
الأصول السائلة إلى مجموع الموجودات	26%

المصدر: التقارير المالية لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة(2010-2020).

الملحق رقم09: نسبة كفاية رأس المال لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة (2010-2020)

الجدول – رقم ٤ نسب ملائمة رأس المال

يلخص الجدول التالي نسب ملائمة رأس المال لمجموع رأس المال ورأس المال فئة ١ كما في:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٠
نسبة مجموع رأس المال	١٩,٦٩٪

الجدول – رقم 4 نسب ملائمة رأس المال

يلخص الجدول التالي نسب ملائمة رأس المال لمجموع رأس المال ورأس المال فئة 1 كما في:

	31 ديسمبر 2012	31 ديسمبر 2011
نسبة مجموع رأس المال	18.47%	19.69%

الجدول – رقم 4. نسب ملائمة رأس المال

يلخص الجدول التالي نسب ملائمة رأس المال لمجموع رأس المال ورأس المال فئة 1 كما في:

	31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2013
نسبة مجموع رأس المال	16.01%	16.49%

الجدول – رقم 4. نسب ملائمة رأس المال (الإفصاح العام – 1.3.20(أ))

يلخص الجدول التالي نسب ملائمة رأس المال لمجموع رأس المال ورأس المال فئة 1 كما في:

	31 ديسمبر 2016
نسبة مجموع رأس المال	15.49%

الجدول – رقم 4. نسب ملائمة رأس المال (الإفصاح العام – 1.3.20(أ))

يلخص الجدول التالي نسب ملائمة رأس المال لمجموع رأس المال ورأس المال فئة 1 كما في 31 ديسمبر 2015:

نسبة مجموع رأس المال	14.55%

الجدول – رقم 4. نسب ملائمة رأس المال (الإفصاح العام - 1.3.20(أ))

يلخص الجدول التالي نسب ملائمة رأس المال لمجموع رأس المال ورأس المال فئة 1 كما في:

	31 ديسمبر 2017
نسبة مجموع رأس المال	%17.27

الجدول – رقم 4 نسب ملائمة رأس المال (الإفصاح العام - 1.3.20 (أ))

يلخص الجدول التالي نسب ملائمة رأس المال لمجموع رأس المال ورأس المال فئة 1 كما في:

	31 ديسمبر 2018
نسبة مجموع رأس المال	%16,95

الجدول - رقم 4 نسب ملائمة راس المال (الإفصاح العام - 1.3.20 (ا))

يلخص الجدول التالي نسب ملائمة رأس المال لمجموع رأس المال ورأس المال فئة 1 كما في:

	31 ديسمبر 2019
نسبة مجموع رأس المال	16.65%

الجدول – رقم 4 نسب ملائمة رأس المال (الإفصاح العام - 1.3.20 (أ))

يلخص الجدول التالي نسب ملائمة رأس المال لمجموع رأس المال ورأس المال فئة 1 كما في:

	31 ديسمبر 2020
نسبة مجموع رأس المال	15.97%

المصدر: التقارير المالية لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة(2010-2020).